وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة-
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: التاريخ.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث.
موسومة بـ:

الوقف في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات ما بين (1671- 1830م)

إعداد الطالبتين:
- مسعودة ديدان.
- زهرة بهلولي.

إشراف الأستاذ (ة):
– أمينة حمودي.

السنة الجامعية: 2019/2018.

الشكر والتقدير

نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذة حمودي أمينة التي تكرمت بالإشراف على هذه المذكرة ومساعدتنا بنصائحها وتوجيهاتها ومنحتنا الكثير من وقتها الثمين

وجزاها الله خيرا

كما نتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساعدنا من بعيد أو من قريب

مسعودة وزهرة

إهداء

الحمد الله الذي أنار طريقي وكان لي خير عون إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة

إلى من كان سببا لجودي على هذه الأرض، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها إلى التي أنحني لها بكل إجلال وتقدير إلى التي أرجوا أن أكون رضها أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من ساندي وكان شمعة تحترق لتضيء طريقي، إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى من ساندي وشجعني وجعل حياتي تشع نورا وسعادة إلى زوجي الغالي عبد الباسط

إلى الكتكوتتين أميمة ودعاء

إلى أخواتي فايزة، نجاة، مريم، آسيا، حكيمة، أحلام.

إلى جميع صديقاتي كل واحدة باسمها

وإلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا فيه خير لنا، أنه نعمة ونعم النصير

بطلولي زهرة

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لسلك دروب العلم وسهل لنا في طلبه، أهدي عملي هذا وجهدي إلى أعز

من في الوجود واللذان قال الله تعالى فيهما : ﴿ وبالوالدين إحسانا ﴾

إلى روح والدتي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه وإلى والدي حفضه الله وأطال عمره وإلى إخواتي وأخواتي وكل الأحباب والأقارب

أهدي هذا العمل إلى الأستاذة المشرفة على مذكرتنا وأتمنى لها النجاح والتألق.

ديدان مسعودة

قائمة المختصرات باللغة العربية:

ع	العدد
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
م	ميلادي
هـ	هجري
طخ	طبعة خاصة
مج	مجلد
ج	الجزء
ط	الطبعة

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية:

Op. cit	**المرجع السابق**
I bid	**نفسه**

فهرس الأعلام والعائلات:

ابن حمدوش	64	عبد الرحمان الثعالبي 40، 41، 60، 62،	
ابن عر نؤوط	43	64، 68،	
أبو طلحة	27	عبدي باشا	66
إبي هريرة	32-27	عقيل النمير	56، 58
إبي يوسف	44	علي بلحاج أحمد عمار الأندلسي	61
بايزيد	37	علي خوجة	7
بن بكير باشا	66	علي نقسيس	36
بوعكاز	39	عمر بن الخطاب (ض)	36
الحاج محد التريكي	08	عيشوشة	63
حسان باشا	9، 65، 66، 67	فايجة	63
حسن ميزومورطو	66	القايد صفر	33
حمدان خوجة	38، 41، 42	محمد ابن محمد الإبلي	60
خليفة حماش	46	محمد الأمير	69
الداي عرب أحمد باشا	36	محمد الأنجعدون	60
دوفو	46، 49، 61، 65، 67	محمد السميح بن أحمد	60
سعيد قدورة	51، 52، 57، 58	محمد الكبير	69
شالر	59	محمد بن بكير	9
شعبان خوجة	55، 56	مرتض الزيدي	69
صالح باي	42، 71، 56، 70	مريم	63
عائشة غطاس	68	مصطفى الغريسي	68
عائلة المرتضى	52، 64	مصطفى باشا	59

عائلة قدورة	64	يحي الخياط	60
عبد الجليل التميمي	54	يوسف أبو تاشفين	51
محمد بن عثمان باشا	8، 36، 38، 65	محمد المدعو شلالة	60

فهرس البلدان والأماكن المعمارية:

أ		**د**	
إسبانيا	11، 12	دار الولي سيدي العريان	12
الاسكندرية	48	دلس	14
أمريكا	11	الدمنارك	11
الأندلس	58	**ز**	
ب		زاوية الأشراف	37، 63، 66
باب عزون	55، 56، 65	زاوية الجامع الأعظم	54
برتغال	11	زاوية القطينة	67
برج الجديد	55، 65	زاوية الولي دادة	40، 42، 60
برج الزويبة	55	زاوية سيدي منصور	56
بليدة	14، 48، 59	**ش**	
ت		شارع البحرية	42
تلمسان	20، 32	شرشال	59
تونس	12، 62	**ض**	
		ضريح الولي سيدي بن عودة	42
		ف	
		فاس	63

ج

جامع الأعظم 33،48، 51، 52، 53، 54، 60، 61، 68، 69،

الجامع الخارجي 57، 61، 69

جامع الداخلي 57

جامع السيدة 56

جامع الشبارلية 57

جامع الصيد البحري 58 ،65

جامع القصبة 57

جامع دار القاضي 57

قسنطينة11، 13، 42، 48، 56، 58، 60، 68، 70

القليعة 59

م

مازونة 11

مدرسة أبو عنان 56

مدية 14

مسجد كتشاوى 40، 56

مصر 69

معسكر 11، 14، 20، 57

المغرب 69

مكة والمدينة 48

مليانة 14

و

وهران 11، 19، 48، 70

جامع سفير 33، 52، 56

جامع شعبان خوجة 56

الجزائر 8، 13، 19

ح

حصن الإمبراطور 55

حصن تافورة 55

دار السلطان 11

مقدمة

يعتبر الوقف أو الحبس من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية والقيم الدينية الأصلية، إذ يندرج ضمن الصدقات الجارية بإجماع الفقهاء والعلماء المسلمين ويعود انتشاره في العالم الإسلامي إلى العهود الأولى منذ انتشار الإسلام.

عرف الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني 1518م-1830م تنظيما محكما وتطورا سريعا خاصة أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين حيث سيطرت الأملاك الموقوفة على جزء كبير من الأملاك العقارية داخل مدينة الجزائر وخارجها ويرجع ذلك إلى الظروف التي شهدتها مدينة الجزائر في تلك الفترة أو غيرها من الظروف وعوامل التي أثرت على انتشارها كانتشار السلطة الروحية والحرية المذهبية في المسالة الوقفية

ا.ومن أجل الحفاظ على تلك الأملاك الوقفية من الزوال استوجب تكوين إدارة متكاملة الجوانب تسهر على تنظيمها وتسييرها مع مجموعة من الوكلاء والأعوان وغيرها من الموظفين، كما تجسد نشاطها على إستمرار العطاء الوقفي واستغلاله في إعانة المحتاجين والفقراء وتمويل شبكة واسعة من المراكز الدينية كالزوايا التي أصبحت مصادر رزقها هي الأوقاف.

كذلك ينمي الوقف الثروة ويحافظ عليها كما يساهم في أعمال الصيانة والترميم وغيرها من أعمال الخير والإحسان.

-دوافعاختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع دفعتنا إلى اختيار موضوع الوقف بمدينة الجزائر خلال عهد الدايات 1671م-1830م منها دوافع ذاتية ومنها دوافع موضوعية والتي تتمثل فيما يلي:

-الدوافع الذاتية:

- الرغبة في إبراز العوامل والظروف المؤثرة في انتشار الوقف بمدينة الجزائر خلال عهد الدايات.

- الرغبة في معرفة خبايا الارشيف فيما يتعلق بالوقف .
- تشجيع الاستاذة المشرفة على مذكرتنا لدراسة هذا الموضوع وكل هذه الامور دفعتنا وكانت حافزا على ذلك.

-الدوافع الموضوعية:

- أهمية الفترة المدروسة(عهد الدايات)التي تعتبر حلقة وصل لكثير من الأحداث التاريخية بمدينة الجزائر كما تعتبر من أهم الفترات لتميزها بخصوصيات وتحولات عميقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية بالإضافة إلى أنها آخر حلقة ارتبطت بها الجزائر خلال العهد العثماني وقدوم الاحتلال الفرنسي بعدها.
- التركيز على مدينة الجزائر كونها تمثل عاصمة للإيالة العثمانية ومقر السلطة الحاكمة كما عرفت المدينة تطورا عمرانياملحوظ بفعل الأوقاف.

-أهمية الموضوع:

تمكن أهمية الموضوع في معرفة الطريقة والكيفية التي كتبت بها الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالوقف في تلك الفترة المدروسة، وبذلك نتعرف على البنية الاجتماعية لمدينة الجزائر ومعرفة لأغراض المُحبس من وقف أملاكه بالإضافة إلى أننا نتعرف على أملاك الموقوفة داخل مدينة الجزائر التي عرفت فيها مؤسسات الوقف تطورا ملحوظا بحجم الأملاك العقارية التابعة لهان والوجوه التي كانت تصرف فيها.

-الإشكالية:

نظرا لكون الموضوع واسعا ومتشبعا فإنه من الطبيعي أن يفتح المجال لطرح العديد من الأسئلة وقد تمحورت هذه التساؤلات فيما يلي:

-الإشكالية الرئيسية:

- **ما هي العوامل المؤثرة في انتشار الوقف بمدينة الجزائر خلال عهد الدايات 1671م-1830م؟وفيما تكمن دور المؤسسة الوقفية في تطوير البنية الاجتماعية العمرانية الاقتصادية ؟**

-الإشكاليات الفرعية:

- ما هو الوقف وما أدلة مشروعيته؟
- ما هي أنواعه وأركانه وفيما تمثلت شروطه؟
- ماهي المؤسسات الوقفية ؟وماهي هياكلها الادارية ؟

-مناهج الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات والإلمام بجوانب الموضوع تم إتباع عدة مناهج علمية مختلفة والتي تتمثل فيما يلي:

-**المنهج التاريخي:** من أجل تتبع التطور الزمني (الكرونولوجي) لنظام الوقف بمدينة الجزائر خلال عهد الدايات.

-**المنهج الوصفي:**اعتمدنا على هذا المنهج من أجل وصف حالة الوقف وتطوره بالإضافة إلى بيان نوعية الأملاك الوقفية التابعة لمؤسسة الوقفية خلال الفترة المدروسة.

-**المنهج الإحصائي:** عن طريق إحصاء المؤسسات الوقفية وممتلكاتها ومداخيلها المالية خلال الفترة المدروسة.

-خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة، قسمنا الدراسة إلى مقدمة بالإضافة إلى إلى مدخل وثلاثة فصول، وفي الأخير تطرقنا إلى خاتمة وملاحق المكملة لدراستنا وقائمة الببليوغرافيا.

أما المدخل فقد كان بعنوان: الأوضاع العامة بمدينة الجزائر خلال عهد الدايات، حيث تناولنا فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية ثم الاجتماعية وأخيرا الأوضاع الثقافية،في

الفصل الأول تحدثنا عن ماهية الوقف والعوامل المؤثرة في انتشاره بحيث اشتمل على مبحثين الأول جاء بعنوان ماهية الوقف والمبحث الثاني العوامل المؤثرة في انتشاره.

و تطرقنا في الفصل الثاني إلى المؤسسات الوقفية بمدينة الجزائر وهياكلها الإدارية حيث تناولنا في المبحث الأول المؤسسات الوقفية، أما المبحث الثاني هياكلهاالإدارية.

ثم عالجنا في الفصل الثالث إلى الدور الذي لعبته المؤسسات الوقفية في مختلف المجالات، حيث تناولنا فيه دوره في المجال الاقتصادي ، الاجتماعي و الثقافي.

-المصادر والمراجع:

تنوعت المصادر والمراجع وذلك نظرا لطبيعة الموضوع حيث تطلب منا الاعتماد عليها

-مذكرات أحمد شريف الزّهار نقيب أشراف مدينة الجزائر الذي قيد لتاريخ دايات الجزائر من 1754م-1830م وإنجازاتهم المختلفة.

-كتاب المرآة لحمدان خوجة الذي تطرق للأوقاف وخاصة فيما يتعلق في استعمال غالبية الجزائريين للمذهب الحنفي في أوقافهم، كما تحدث في بعض الوسائل التي اعتمد عليها الدايات من أجل كسب ود الشعب الجزائري، وتدعيم سلطتهم بمدينة الجزائر خلال فترة حكمهم.

-كما اعتمدنا على مصادر أجنبية أهمها كتاب ألبير دوفو المعنون بالمنشآت الدينية بمدينة الجزائر الذي تطرق وتحدث عن المساجد كالجامع الجديد وجامع كتشاوة، من خلال بيان تاريخ النشأة والمؤسسين، وغيرها من التفاصيل المهمة، كما اعتمدنا أيضا على مقالات التي تطرق فيها إلى بعض المؤسسات الوقفية.

-بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا على بعض المراجع أهمها كتب الأستاذ ناصر الدين سعيدوني الذي تناول فيها موضوع الوقف خلال الحكم العثماني بمدينة الجزائر وخارجها ونذكر كتابه المعنون الوقف بالجزائر خلال أواخر العهد الذي تناول فيه المؤسسات الوقفية وتطرق إلى

مداخيلها ومصاريفها وأهميتها وكذلك تطرق إلى مهام موظفيها الادرايين من وكلاء وأعوان،وأيضا اعتمدنا على كتابات الدكتور سعد الله المتعددة منها كتاب تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الأول والخامس، حيث تناول فيهم المؤسسات الوقفية إضافة إلى مراجع أخرى.

-الصعوبات:

- تطلب موضوعنا الإلمام ببعض الكتب الفقهية المتعلقة بالوقف.
- نقص خبرتنا فيما يتعلق بالتعامل مع الأرشيف والاستفادة منه في اقتناء الوثائق الخاصة ببحثنا.
- صعوبة قراءة الوثائق الأرشيفية التي تتمثل في عقود الوقف وتحليل مضامينها وتفكيك رموزها.
- عدم تطرق المصادر أو المراجع إلى العوامل المؤثرة في انتشار الوقف باستثناء كتاب النظام المالي في الجزائر.

ووفي الأخير نشكر الاستاذة المشرفة وكل من ساعدنا من قريب او بعيد دون ذكر الاسماء.

مدخل

الأوضاع العامة في الجزائر خلال عهد الدايات

1671م-1830م

مدخل

الأوضاع العامة في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات 1671م-1830م

1- الأوضاع السياسية

2- الأوضاع الاقتصادية

3- الأوضاع الاجتماعية

4- الأوضاع الثقافية

استمر الحكم العثماني للجزائر من عام 1518م وإلى غاية تاريخ الاحتلال الفرنسي عام 1830م، حيث مرّت الجزائر العثمانية بعدة مراحل مختلفة من الناحية الداخلية و الخارجية خاصة في مرحلة الدايات التيتعتبر بين أطول المراحل والتي ميزتها الكثير من الأحداث المهمة من بينها سقوط الدولة الجزائرية تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي بسبب كثرة المشاكل والصعوبات.

1-الأوضاع السياسية:

اتصف نظام الحكم الذي عرفته البلاد الجزائرية أثناء العهد العثماني بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة أولها فترة حكم البايلرباي(1518-1588م) ثانيتها فترة حكم الباشوات(1588-1659م) ثم حكم الآغاوات(1659-1651م)، أما المرحلة الرابعة والأخيرة التي تعرف بالدايات، والتي تعتبر أطول فترة والتي استمرت بدون انقطاع ما بين (1671-1830م)[1].

و بعد أن تقرر إلغاء نظام الآغاوات نظر لما تخلله من انزلاقات خطيرة وإخفاق قادة الجيش الانكشاري[2]، في إرساء قواعد نظام في عجزهم في تحقيق الاستقرار فتميز عهدهم بإراقة الدماء والفوضى، وهي أوضاع لم تشهدها البلاد من قبل وبعد تجربة الجيش البري الفاشلة آلت السلطة إلى طائفة رياس[3] البحر القوة المحليةالمنافسة للجيش الانكشاري، وبذلك أصبح الدايات ينتخبون من طرف الرياس من فترة (1671- 1689م)وبعد هذه المدة استرجع

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984م، ص 14.

[2]- الجيش الانكشاري: كلمة تركية مشتقة من "بني تشاري "وهو مؤلف من عناصر مختلفة وكثير منهم كانوا في السابق أسرى النصارى وكانت الحكومة العثمانية تأخذهم، تدربهم على الحرب وتبث فيهم الإسلام والولاء والتعلق بالدولة العثمانية،ينظر: أحمد سلماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م، ص 16.

[3]- طائفة رياس البحر: وهم قادة السفن البحرية وهذه الطائفة لم تكن خاضعة خضوعا تاما للنظام الإداري بل كان لهم حكم خاص وكانت تتمتع بمحبة تامة واحترام كبير لدى الشعب وتحمي البلاد من غزوات العدو البحرية كما أنها عرفت بجمع الغنائم التي تأخذها من العدو، أنظر: محمد الجزائري ابن ميمون، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تع، تج: محمد عبد الكريم، دار الثقافة العربية، الجزائر، 2007م، ص 42.

الجيش البري السلطة واستهل هذا بالداي الحاج محمد التريكي[1]الذي كان من قدماء الرياس[2]، وبحلول عام 1710م دخلت الجزائر مرحلة هامة في نظامها السياسي فأنهت عهد ثنائية الحكم، رفضهم الباشا المبحوث من طرف السلطان العثماني حيث رفض الداي علي شاوش استقبال باشا كممثل للسلطان العثماني بالجزائر وبالتالي أصبح الداي[3] يجمع بين المنصبين (الباشا والداي) وهي مرحلة الاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية[4] كما يمكن لنا أن نميز بين صنفين من الدايات، الصنف الأول زاهد في الدنيا متصرف إلى الأعمال الخيرية مثل الداي بابا محمدبن عثمان[5] الذي أنفق ثروته الخاصة في تشييد المسجد المقابل لقصره حيث كان يصلي الجمعة وكذلك تشييد قلاع وحصون لحماية مرسى الجزائر، أما الصنف الآخر من الدايات فعرف بعدم المقدرة على تسيير أعمال الدولة لأنه وصل إلى منصبه بفضل تمرد الانكشاري المطالبة بزيادة الأجور والهدايا.

---

(1)- الحاج محمد التريكي، تولي الحكم سنة 1672م وكان من قدماء الرياس رجل هرما ترك السلطة لصهره زوج ابنته بابا حسن،ينظر: نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم العصور إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م، ص 114.

(2)- عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائري الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص 55.

(3)- الداي: كلمة تركية تعني الخال ويعيّن بناءا على اقتراح من الديوان العالي، يعين رسميا من طرف السلطان العثماني:d: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م، ص 60.

(4)- نفسه، ص 60.

(5)- بابا محمد بن عثمان: تولى منصب الداي بعد موت الداي باشا بوصبع، عرف بالشجاعة وكرم الأخلاق من عدل وإحسان وتفضيل للمصلحة العامة: أنظر: ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، 2014م، ص 337.

كما عرف هذا الصنف بالإسراف والتبذير كالداي بن بكير باشا (1748-1754م)[1]الذي أنفق كل ما في الخزينة على رفاهية أولاده وزوجته.

ومع مطلع القرن التاسع عشر، دخلت البلاد في سلسلة من الأزمات الحادة والتي كان لها تأثير في إضعاف قدرات وإهدار إمكانيات الدولة وفي ذلك الوقت تعاظم فيه الخطر الأوروبي الذي أصبح على الأبواب وفي هذه الفترة من حكم الدايات عاشت الجزائر حالة من عدم الاستقرار على إثر تعاقب على كرسي السلطة ثلاث دايات لم تتوفر فيهم الدراية والخبرة بالشؤون العامة، وإنما كانوا مجرد أدوات بين أيدي القوى التي كانت تتشاجر على السلطة وانتهى عهد الدايات بدخول الاحتلال الفرنسي في 5 جويلية 1830م[3] في ولاية الداي حسن باشا (1818- 1830م)[4].

أما بالنسبة لمجموعة الموظفين الكبار الذين يساعدون الداي في أداء مهامه فيمكنترتيبهم حسب الأعمال التي كانوا يقومون بها داخل الدولة وهي كالتالي[5]:

-**الخزناجي**: وهو بمثابة الوزير الأول مكلف بالخزينة وهو الوحيد الذي يدخلها بعد أن يستلم المفاتيح من الداي وللخزناجي أهمية كبيرة في النظام التركي لأن هذا النظام قائم على جمع المال وتوزيعه فقط خاصة بعد خروج الإسبان من وهران والمرسى الكبير[6].

---

[1]- بن باكير باشا: تولى الحكم بين (1748 - 1754م) مهد السلام مع الدول الأوروبية في الخارج ومع كل الجهات الجزائرية في الداخل: أنظر: أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر(1766-1791م)، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص 70.

[3]- جمال فنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500- 1830م)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010م، ص 20.

[4]- الداي حسين باشا (1818-1830م) هو آخر حكام الأتراك بالجزائر ساهم في إرجاع الهدوء إلى كل النواحي القطر وقضى على كل الثورات والفتن: أنظر: المدني، المرجع السابق، ص 81.

[5]- سعيدوني والبو عبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 16.

[6]- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1519م-1830م)، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 279.

-**بيت المالجي:** وهو الموظف المشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة، ويكلف بحيازة الثروات المنقولة وغير المنقولة لصالح بيت المال طبقا للأحكام الشرعية[1].

- **آغا العرب:** أو أغا العسكر، قائد فرق الانكشارية وجماعات فرسان المخزن " الصبايحية" يتلقى أمره من الداي مباشرة وأوكل إليه مراقبة قيادات متيجة والساحل وأوطان دار السلطان المناطق الملحقة بها كسهول سيباو ولعريب وتزايد نفوذه أواخر العهد العثماني داخل مدينة الجزائر بعد أن كلف بإقرار الهدوء والمحافظة على الأمن بالضواحي في القريبة من المدينة[2].

- **خوجة الخيل:** المعرفة باللغة التركية بآت خوجاسيHthocasi هو موظف سام يدير أملاك البايلك ويشرف على مواشي الدولة التي يتكفل الأهالي بتقديمها في شكل ضرائب عينية، كما يشرف على تجنيد الفرسان مما خوّل له نفوذا على عرب الصحراء مثل عشائر رحمان والبواعيش وغيرهم من الذين كانوا يعتبرون أنفسهم بمثابة رعية له يدفعون له الخراج عوضا عن الزكاة التي كانوا يمتنعون عادة عن تقديمها له[3].

وكانت الإدارة الجزائرية في العهد العثماني ترتكز على تقسيم إداري يتمثل في أربع أقاليم تسمى بايليكات وكان على رأس كل إقليم موظف يحمل لقب باي يعيّن من طرف الداي وهذه الأقاليم هي:

- **دار السلطان:** هي المناطق الموصولة مباشرة بالداي تشتمل جغرافيا على خمس مدن تشتمل في الجزائر، البليدة، شرشال، دلس كما تشتمل على دار " الآوطا" الموضوعة تحت أوامر القواد الأتراك التابعين رأسا لآغا الذي هو قائد جيش الداي[4].

---

[1]- حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار هومة، الجزائر، 2008م، ص 140.

[2]- سعيدوني والبوعبدلي، الرجع السابق، ص 17.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م ص 171.

[4]- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، لبنان، 1954م، ص 295.

وخارج هذه المناطق توجد قبائل أو جماعات توضع مباشرة تحت أوامر الآغا أو تحت أمر خوجة الخيل والقبائل تكون قد طالبت بأن توضع مباشرة تحت حماية الداي تهربا من سلطة الباي[1].

- **بايلك الشرق:** ويعتبر من أوسع البايلكات الموجودة في الجزائر حيث أنه يمتد بين الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء، وكانت مدينة قسنطينة عاصمة هذه المقاطعة[2].

- **بايلك الغرب:**كانت عاصمتها متنقلة بين مازونة إلى معسكر سنة 1710م ثم إلى وهران 1792م بعد تحريرها من الإسبان وكانت تمتد حتى حدود المغرب[3].

- **بايلك التيطري:** وكانت أصغر البيلكات، ومقرها المدية، وكان حاكمها أقل استقلالا وأكثر خطرا من بايات وهران وقسنطينة بسبب قربه من العاصمة، وكان الداي يراقب بايلكتيطريعن كثب، لأنها في هذا الباي وتقليل خطره سحبت من إدارة مدينة المدية وأوكل أمرها إلى رئيس يعينه الآغا مما أوجد تعقيدا في إدارة هذه البيلكية[4].

أما فيما يخص سياسة الجزائر الخارجية مع الدول الأجنبية في فترة الدايات فقد كانت الجزائر تتعامل معاملة الند للندمع جل الدول الأوروبية وأمريكا وهذه الدول تعيّن قناصل يمثلون مصالحها لدى الداي، ويقدمون له الهدايا اللائقة بالملوك في جميع المناسبات أما الإيالةلم تكن لها تمثيل دبلوماسي لأنها تعتبر نفسها في حرب مستمرة مع سائر الدول المسيحية[5].

---

[1]- مبارك الميلي،المرجع السابق، ص 295.

[2]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 63.

[3]- محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، 1969م، ص 74.

[4]- خير فارس، المرجع السابق، ص 75.

[5]- لعربي زبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، دار هومة، الجزائر، 1997م، ص 37.

فالولايات المتحدة الأمريكية دفعت في سنة 1795م ما قيمته عشرة آلاف دولار، منها واحد وعشرون ألف وستمائة دولار في شكل معدات مقابل الامتيازات الخاصة، وفي سنة 1822م التزمت بدفع اثنان وعشرون ألف دولار.

-اسبانيا كانت تساهم بما قيمته ثمانية وأربعون ألف فرنك، سنة 1807م، وبعد توقيعها على هدنة 1785م وانسحابها من وهران ألزمت بدفع ثمانية عشر ألف فرنك[1].

-البرتغال كانت تدفع عشرون ألف فرنك إثر معاهدة 1822م.

-الدنمارك: تقوم بدفع قائمة من الذخيرة والمعدات الحربية التي تتكون من 425 قنطارا من البارود، وألف كرة مدفعية، وواحد وأربعين قنطارا من الحديد وثمانية قنطارا من الأسلاك وفي سنة 1822م دفعت الدنمارك إتاوة مائة وثمانون ألف فرنك كل سنتين[2].

أما بالنسبة عن العلاقات الجزائرية مع جيرانها من بلدان المغرب فلم تكن حسنة وودية كما يجب لعدة ظروف تاريخية، فلقد كانت الجزائر تعتبر تونس إقليميا تابعة لها بحكم أنها هي التي طردت منه الإسبان وضمت إلى الدولة العثمانية سنة 1599م.

أما المغرب الأقصى فقد قاوم منذ البداية وبإصرار سعى الأتراك للسيطرة عليه وأصبح ينظر إلى الجزائر أنها خطر جاثمعليه يجب تفاديه[3].

2-الأوضاع الاقتصادية:

إن الحديث عن الوضع الاقتصادي للجزائر أثناء العهد العثماني من الأمور العويصة لما له من تأثير وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية فهم يمثل العصب الحيوي للإيالة ويعد المجتمع الجزائري مجتمعا فلاحيا في العهد العثماني[4]، فمن الناحية الزراعية والحيوانية اشتهرت البلاد بغناها في هذا الميدان حيث عرفت نشاطا زراعيا ملحوظا خاصة في الربع

---

[1]- يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر ،ج2، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 46.

[2]- حنيفي هلايلي، بنية الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص 75.

[3]- بوعزيز، المرجع السابق، ص 46.

[4]- عباد، المرجع السابق، ص 335.

الأخير من القرن الثامن عشر كما كانت البلاد تتوفر على ثروة حيوانية كبيرة جدا.[1]

اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية فنواحي غريس ووهران وقسنطينة اشتهرت بإنتاج الحبوب التي كانت تمثل محصولا رئيسيا معدا للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي [2].بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل وطرارة والمدية والبساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر وتلمسان، المدية، مليانة والبليدة [3].

كما لا يقل النشاط الصناعي أهمية عن النشاط الزارعين فالصناعة بالجزائر كانت بدوية بعيدة عما وصلت إليه الصناعة الأوروبية حتى قبل الثورة الصناعية[3]حيث عرفت الصناعة في عهد الدايات تنوعا وانتشارا واسعا في الإيالة ومن أهم الصناعات الرائجة هي دبغ الجلود، صنع الأحذية، السروج، النسيج،الأصواف والقطن، الحرير، صنع الأواني، الزجاج ومواد البناء، آلات الطحن، الصناعة، الحدادة، الصباغة وما يصحب كل ذلك من النوع الفاخر من تلك[4]المصنوعات كالجلود المطرزة والحرائر المذهبة والزرابي الجميلة، ونجد أيضا مصنوعات شعبية كالبرانس والخيام، الأغطية،القندورة وأوعية السفر[5]بالإضافة إلى دباغة الجلود التي انتشرت بمدينة الجزائر تعددت ألوانها منها الجلد الأسود الأصفر، البنفسجي، ويصنعون منها أحذية للرجال، النساء ومحافظة للأوراق ولوضع النقود وكانت محكمة الصنع مطرزة بالذهب والفضة[6].

---

[3]- عباد، المرجع السابق، ص 337.

[4]- محمد الميلي، عبد الله شريط، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث، 1975م، ص 152.

[5]- الميلي وشريط، المرجع السابق، ص 337.

[6]- عبد القادر، المرجع السابق، ص 145.

وكل هذه الصناعات بالرغم من أنها بقيت في مستوى الصناعة البدوية إلا أنها كانت تغني البلاد عن الواردات الأجنبية، تشغل اليد العاملة وتدير عشرات المليارات من النقود في الأسواق فينتفع منها الجميع[1].

أما بالنسبة للتجارة الداخلية والخارجية فهي الأخرى لعبت دورا فعالا في اقتصاد الجزائر، فالتجارة الداخلية كانت تتم داخل المدن أو بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية[2]وأبرز مظهر تجاري عرف في نظام الأسواقالأسبوعية أن في كل قرية أو بلدة صغيرة كان وما يزال ينظم لها سوق ويحدد في يوم من أياماالأسبوع لا يكون فيه سوق في قرية أو بلدة صغيرة في بقية المنطقة، حتى يتمكن كل سكان المنطقة من الاستفادة من جميع الأسواق فينتقل أهل الريف منتوجاتهم الفلاحية إلى السوق من الفواكه، الخضر، الحبوب، الحيوانات والزيتون[3].

كما يشتري سكان المدن المحاريث، المناجل، الفؤوس، الأقمشة، الأواني الحلي والمواد الغذائية المستوردة من الخارج مثل: القهوة والسكر[4].

أما التجارة الخارجية، فتتم مع دول أوروبا عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين ومع إفريقيا عن طريق القوافل بواسطة الأهالي ويساعدهم من حين لآخر جماعة من اليهود[5] ومعظم الأرباح الضخمة للتجارة الخارجية كانت تذهب إلى التجار اليهود وإلى كبار الموظفين والضباط الأتراك الذين لم يكن يهمهم تطوير وسائل الإنتاج وتجديدها ومعنى ذلك أن التجارة الخارجية لم تكن تدر أرباحا هامة على المنتجين، وبالتالي لم يكن هناك محرك اقتصادي يدفع المنتجين إلى تحديد وسائل توسيع أسلوب الملكية الإقطاعية[6].

---

[1]- الميلي وشريط، المرجع السابق، ص 152.

[2]- سعيدوني، النظام المالي .....،المرجع السابق، ص 36.

[3]- الميلي وشريط، المرجع السابق، ص 151.

[4]- الميلي وشريط، المرجع السابق، ص 151.

[5]- زبيري، المرجع السابق، ص 75.

[6]– الميلي، المرجع السابق، ص 309.

أما فيما يخص العملة المحلية للإيالة الجزائرية فكانت تضرب بدار النقود التي تعرف عادة بدار السكة الواقعة بالقرب من قصر الداي غير بعيدة عن جامع كتشاوة قبل أن يختار لها الداي علي خوجة[1] سنة 1817م ومقرا جديدا بالقصبة[2].

كما كانت الإيالة الجزائرية في العهد العثماني خزينة خاصة بها وتشتمل مداخيلها فيما يدفعه البايات كل عام، وتُدره التجارة مع الخارج بالإضافة إلى الغنائم التي يكتسبها الرياس في غزواتهم[3].

وفي الأخير قد تبين لنا أن الدايات لم يهتم كثيرا بالمجال الاقتصادي من صناعة وزراعة معتمدين في ذلك على ما تقدمه لهم الدول الأوروبيةكإتاوات وكانوا يحرصون

على التجهيزات والعتاد البحري ولم يعملوا على تطوير وسائل الزراعة والفلاحة وكان لذلك تأثير على الأحوال الداخلية والخارجية للبلاد وكانلها عدة انعكاسات سلبية.

3-الأوضاع الاجتماعية:

إن أول ما يلفت الانتباه من الناحية الاجتماعية في العهد العثماني هو تنوع التركيبة الاجتماعية حيث تكون المجتمع من عدة فئات اجماعية أولها العثمانيين وهم الطبقة الحاكمة وتضم في صفوفها السامين من السياسيين والإداريين والجنود ذات النفوذ الواسع

في البلاد و حرص أفرادها على إبقاء المناصب الحكومية بين أيديهم وعزل السكان الأصليين للبلاد عنهم حتى لا ينافسهم في السلطة والنفوذ[4].

---

[1]- علي خوجة: ويعرف بالحاج حفيز وأهم أعماله السياسية أنه سعى إلى إبرام اتفاقية صداقة وحسن الجوار ما بين الجزائر وتونس،ينظر: محمد عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، شركة دار الأمة ، الجزائر، 2014م ص 287.

[2]- نصر الدين براهمي وعلي تابليت، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، منشورات ثالة، الجزائر، ص 200.

[3]- الميلي، المرجع السابق، ص 281.

[4]- بوحوش، المرجع السابق، ص 73.

بالإضافة إلى الأتراك نجد عنصر الكراغلة وهذه الفئة جديدة من أباء عثمانيين وأمهات جزائريات وكان أبناء هذه الفئة يطمحون للصعود إلى المرتبة الأولى في المجتمع بحكم الانتماء العائلي[1].

كما نجد فئات أخرى منها: اليهود وجماعة الحضر، والمجموعات البرانيةكل هذه الفئات السكانية والعرفية مثلت الإيالة الجزائرية[2].

وفي خصوص الأوضاع الاجتماعية السائدة بمدينة الجزائر فقد كان لها مميزاتها الخاصة إبان العهد العثماني وذلك من خلال تنوع العادات والتقاليد وأنماط العيش لدى مجتمع المدينة من حيث الحفلات والأعياد واللباس وكان لاختلاف الطوائف تأثير مباشر على التقاليد[3]

فالمرأة الجزائرية تلبس الحلي الثقيلة، بما في ذلك خواتم وأقراط الذهب وأساور وخلاخل من الذهب والفضة[4].

ولباس الرجال يتكون من عدة قطع بعضها بلا أكمام والبعض الآخر بدون أكمام، مفتوح في الصدر ومزين بأزرار وزخارف وبعد ذلك تأتي سراويل فضفاضة وكثيرا ما يلبس الرجل حزاما يلف عدة مرات حول وسطه وعلق عليه مسدسا ولباس الرأس هم العمامة والرجلين "البليغة"[5].

وهناك عادات اجتماعية اخربشاعت خلال هذا العهد وأصبح المجتمع الجزائري معروفا بها في سائر المدن وتذكر منها حفلات الزواج ويجري تخطيطه وعقده بواسطة الأمهاتوالعلاقات

---

(1)- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500- 1830م)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1922م ص 155.

(2)- سعيدوني،النظام المالي ....،المرجع السابق، ص 211.

(3)- براهمي، المرجع السابق، ص 197.

(4)- وليام شالر، فتصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تح، تع، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1988م، ص 83.

(5)- المرجع نفسه، ص 83.

النسوية التي تسعى بين الطرفين والنساء الجزائريات يلتقين إما في الزيارات المتبادلة في المنازل أو الحمامات العمومية التي يترددون عليها كثيرا[1].

كما كانت هناك بعض الأعياد التي يحتفل بها الجزائريين عيد الفطر الذي يأتي مع نهاية شهر رمضان وعند رؤية هلال العيد ينقل الخبر إلى جناح السرعة لإخبار الداي ليأمر بإطلاق المدافع، إعلانا بانتهاء شهر رمضان وحلول العيد[2]، وعيد الأضحى يأتي بعده بشهرين وعشرة أيام مناسبة جليلة يطلق فيها المسلمون العنان فيها الفرح والسرور[3].

وقد كانت أنواع التسليات اليومية المتبعة تشمل الحمامات الأسبوعية والزيارات العائلية وحفلات الزواج بإضافة إلىالاحتفالات التي تقع في الساحات العامة وواجبات العقيدة التي تطبع الحياة الاجتماعية للإيالة[4].

أما عن النمو الديمغرافي للسكان في مدينة الجزائر فقد قدر عدد سكانها بستين ألف نسمة أوائل القرن الحادي عشر هجري نهاية القرن السادس عشر الميلادي ثم أصبحوا يناهزون 100 ألف نسمة أواخر الحادي عشر للهجرة أواسط السابع عشر الميلادي[5]ويمكن القول أن عدد السكان كان يبلغ مع نهاية العهد العثماني حوالي ثلاثة ملايين أو أكثر[6].

أما غذائهم فيتكون من الخبز واللحم، السمك، الخضر، الفواكه، الحليب والزبدة، زيت الزيتون ويعتبر الكسكس أهم وجبة غذائية للسكان وأفضل مشروباتهم هي القهوة[7].

---

[1]- شالر، مرجع سابق، ص 87.

[2]- ج أ و هابسترايت، رحلة العالم الألماني ج أ و هابسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ- 1732م)، تر، تع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامين تونس، ص 48.

[3]- نفسه، ص 48.

[4]- وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1980م، ص 112.

[5]- عبد الله شويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر،تح، تع، تح، ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع 1695م، ص 23.

[6]- سعيدوني،النظام المالي ....،المرجع السابق، ص 221.

[7]- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ خاصة ما قبل التاريخ إلى غاية 1962م، ج2، ط1 ، دار المعرفة، الجزائر 2009م، ص 181.

أما بالنسبة للحالة الصحية والمعيشية للجزائر في عهد الدايات لم تكن في حالة جيدة وازدادت سوءًا وتدهورا في أواخر العهد العثماني فأصيب الكثير من الجزائريين بأمراض خطرة من أهمها مرض الطاعون[1]الذي اشتد في سنوات 1787م إلى 1791م وأودى بحياة ما لا يقل عن 16 ألف نسمة[2]وقد أثرت هذه الأمراض سلبا على نمو السكان ووضعهم الاجتماعي فتضاءل سكان المدن وتناقص سكان الأرياف، كما تراجع عدد التجارة وقدرة الحرفيين والصناع وافتقرت الأرياف إلى اليد العاملة في الزراعة[3].

وبناءا على ما تقدم يتضح لنا بان الأوضاع الاجتماعية أن الجزائر شهدت وفود العديد من الفئات الاجتماعية التي ساهمت بدورها في تحسين وتغير الواقع الاجتماعي وظهور العديد من العادات والتقاليد الجديدة في المجتمع كما أصبح يجمع بين هذا الخليط من السكان مصالح اقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة.

4-الأوضاع الثقافية:

شهدت الجزائر في العهد العثماني وجود العديد من المراكز الثقافية وهذه الحواضر العلمية يدرس فيها العلوم الدنيوية والدني ومن أهمها:

-**المدراس:** تعتبر من أهم المؤسسات الثقافية والعلمية في العهد العثماني بالجزائر، ومكان يخصص لإلقاء الدروس بها، ولا توجد إلا في بعض المدن الرئيسية مثل: الجزائر، وهران معسكر، تلمسان[4]، ولقد مر التعليم بثلاثة مراحل مهمة منها التعليم الابتدائي ثم التعليم الثانوي ويليه التعليم العالي[5].

-**المساجد:** كانت تعتبر كمركز تعليمي حي بني منها العديد في فترة السلاطين العثمانيين، واسم الجامع أو المسجد تتمثل طبقته بالدرجة الأولى ف المكان الخاص الذي يؤدي فيه

---

(1)- عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2009م، ص 107.

(2)- عبد القادر علي حلمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط1، 1972م، ص 274.

(3)- سعيدوني، النظام المالي ....،المرجع السابق، ص 218.

(4)- الناصر أبوراس، عجائب الأسفار، والطائف الأخبار،تر، تح: بوركبة محمد، ج1، ط1، الجزائر، 2012م، ص 48.

(5)- سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 204.

المسلمون الصلوات المفروضة وصلاة الجمعة والعيدين، وتحفيظ القرآن الكريم، الفروض الدينية ومختلف العلوم الأخرى المتعلقة بحياة المسلمين والتعريف بشؤون الناس[1]، ويبلغ عدد مساجد الجزائريين كبير وصغير مائة لكل منها وكيل وإمام الصلوات وأحباس خاصة من بينها سبعة مساجد كبيرة[2].

كما وجدت الزوايا التي تحتل الصدارة بين المراكز الثقافية من ناحية تثقيف المعوزين والفقراء من أبناء الشعب المتعطش للعلوم إلى العلوم والمعرفة، بإضافة إلى الدكاكين التجارية التي كانت تستعمل نهارا للبيع والشراء وفي الليل للمسامرات الأدبية[3].

كما كان هناك مركز ثقافي بالرباط يتكون من بيوت الاعتكاف والعبادة وتعليم الشريعة والشيوخ والطلبة يتلقون بنخبة مثقفين لمدة يختارونها حسب طاقتهم للتعمق في معارفهمالدينية ولممارسة تدريباتهم الروحية وهو متفتح في كثير من الأحوال على التعاليم الصفوفية[4].

إضافة إلى المراكز العلمية التي ذكرناها سابقا توجد الكتاتيب القرآنية: التي تمل المرحلة التعلمية الأولى التي يمر بها الطفل أو كما يسمى اليوم المدرسة الابتدائية ويلتحق الأطفال بالكتاب عندما يبلغون السادسة حيث يتعلمون الكتابة والقراءة، وتركز برامج التدريس على تعليم مبادئ اللغة العربية واستظهار كتاب الله وتعليم بعض مبادئ الحساب والتدريب على الزخرفة والخط[5].

---

(1)- أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 17.

(2)- عبد الرحمان دويب، تاريخ المدن، ط1، عالم المعرفة، 2013م، ص 55.

(3)- ابن ميمون، المصدر السابق، ص 57.

(4)- محمد بن عتمو محمد بلبروات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني ،ج2، دار كوكب، الجزائر، 2016م ص 682.

(5)- أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية،ج2، دار الكفاية، 2019م ص 155.

ونذكر إلى جانب المراكز الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني ظاهرة مهمة انتشرت بكرة خاصة في أواخر القرن الثامن عشر وهي الوقف الذي يعتبر نظاما نشأ قبل الإسلام ونمى وتطور في ظل الحضارة الإسلامية ويندرج ضمن الصدقات الجارية بإجماع الفقهاء والعلماء المسلمين فهو يعبر أساسا عن إرادة الخير والتضامن عند الإنسان المسلم[1].

ولقد انتشر الوقف بالجزائر العثمانية عبر حواضرها وأريافها وشمل الدكاكن، المساكن الفنادق، الأراضي الزراعية، مصانع النسيج، الأفران، الكتب وغيرها[2].

فقد أدى نظام الأوقاف إلى إيجاد نوع من الوحدة الثقافية، لأنه كان المورد الأساسي للمدارس القرآنية والمعاهد والمساجد والمحاكم[3]، ويقوم الوقف على مبدأ شرعي وعلى طبقة قضائية ملزمة فالقاضي عادة هو الذي يقوم بكتابة بصيغة معينة وبحضور الواقف والشهود مع تحديد قيمة الوقف وتعين أغراضه وكيفية الاستفادة منه وانتقاله وعوامل نموه وتخصيص عليه وشروطهم مع ذكر تاريخ الوقف وتوقيع الشهود والقاضي[4]كما أن المحبسون

في الجزائر لا حصر لهم بجنس أو طبقة أو مذهب ولذلك وجدنا فيهم الرجال والنساء العثمانيين والمالكية ولعل الفرق بين واقف وآخرهم النية الحسنة والثروة، فالفقراء يوقفون لأنهم أنفسهم كانوا في حاجة إلى مداخيل الوقف وهكذا كاد الوقف ينحصر في طبقة الأغنياء ومتوسطي الحال ومن هؤلاء الباشوات والبايات الذين كانوا يجلسون على كرسي الحكم والنفوذ، وقد توزعت الأوقاف عموما على مجموعة من المؤسسات الدينية أهمها: مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين وهي من أهم المؤسسات ومؤسسة أوقاف الجامع الأعظم مؤسسةأوقاف سبل الخيرات ومؤسسة أوقاف أهلالأندلس[5].

---

[1]- مريوش، المرجع السابق، ص 18.

[2]- بحري، المرجع السابق، ص 317.

[3]- الميلي، المرجع السابق، ص 217.

[4]- سعد الله، المرجع السابق، ص ص 227- 228.

[5]– نفسه، ص 228.

وفي الأخير نستنتج أنه رغم انتشار المراكز الثقافية في الإيالة الجزائرية إلا أن الجزائريين عجزوا عن مواكبة التطورات العلمية وذلك بسبب إهمال الحكام لهذا الجانب وبقي تسيير المراكز العلمية للخاصة مما كان سبب في ركود العلم فقلت التخصصات والخبرات ونجد أن الطابع الإسلامي هو المميز للحياة الثقافية.

الفصل الأول

الوقف و العوامل المساهمة في انتشاره بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني

الفصل الأول

الوقف والعوامل المساهمة في انتشاره بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: ماهية الوقف.

1- تعريفه

2- مشروعيته

3- أنواعه

4- أركان الوقف وشروطه

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في انتشار الوقف وتطوره.

1-العامل الديني

2- السلطة الروحية

3- الوقف وسيلة لتدعيم الحكم

4- الحرية المذهبية في المسألة الوقفية(إفتاء العلماء)

5- حصانة الوقف

الفصل الثاني

المؤسسات الوقفية وتنظيمها الإداري والقضائي

المبحث الأول: المؤسسات الوقفية

1- أوقاف الحرمين الشريفين (مكة والمدينة المنورة)

2- أوقاف الجامع الكبير :(الأعظم)

3- أوقاف مؤسسة سبل الخيرات

4- أوقاف الأندلس

5- أوقاف الأضرحة والزوايا والأشراف

6- أوقاف الجند المعوزين والثكنات العسكرية

7- أوقاف مؤسسة بيت المال

المبحث الثاني: الهياكل الإدارية والقضائية للمؤسسات الوقفية

1- التنظيم القضائي (المجلس العلمي)

2- التنظيم الإداري الوكيل الرئيسي

3- الوكلاء

4- مجموعة الأعوان

الفصل الثاني

المؤسسات الوقفية وتنظيمها الإداري والقضائي

والقضائي

المبحث الأول: ماهية الوقف

أولا: تعريفه:

أ-لغة: جاء في "مقاييس اللغة": الواو والفاء والقاف أصل واحد يدل على تمكث الشيء ثم يقاس عليه ومنه "وقفت" الدابة ووقفت الكلمة وهذا متعد فإذا كان لازما نقول: وَقَفَت وقوفًا.[1]

وجاء في معجم "تاج العروس": إذا أوقفتُ الرجل على الكلمة قلت وقفتُه توقيفًا ،انتهى كلامه.[2]

وجاء في معجم" لسان العرب": يقال وقفْتُ الدار على المساكين – للمساكين- وحبستها ويقصد بذلك في اللغة حبس المال وصرف منافعه في وجه الله تعالى.[3]

والوَقْفُ والحُبْسُ[4]والتسبيل بمعنى واحد: وَقَفَ يَقفُ وقوفًا أي حَبَسَ يُحَبسُ حُبسًا[5] وَسَّبلَ يُسَبلُ تَسْبيلاً، وبمعنى التسّبيل يقال: وقف الدابة وقفا أي حبسها في سبيل الله تعالى[6] والوقف يأتي بمعنى: الوُقوف الذي عكس الجلوس[7] مثل قوله تعالى: ﴿وَقِفُوْهُمْ إِنَهُمْ مَسّؤولون...﴾[8]، كما يأتي بمعنى المادي: السِّوار من العاج.....[9]ولا نقول "أَوْقفَ" إلا بمعنى أقلعَ و"سكتَ" و" أمسكَ" مثل قولك: أوقفتُ عن الأمر الذي كنت فيه أي أقلعت،

---

[1]- أبو الحسن أحمد بن فارس زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ج6، ط1، دار الجيل، بيروت 1991م، ص 135.

[2]- محي الدين أبي الفيض المرتضى، قاموس تاج العروس من جواهر العروس، ج6، فصل الواو من باب الفاء، باب الوقف، ص 268.

[3]- محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مج 9، ط1، ج1، دار صادر، بيروت، 1990،ص 898.

[4]- مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 445.

[5]- السيد السابق، فقه السنة، ج3، دار الفتح الإسلامي العربي، القاهرة، 1984م، ص 260.

[6]- المرتضى، المصدر السابق، ص 268.

[7]- والوقف بالمكان وقف وقوفا فهو واقف دام قائما أنظر: المرتضى، المصدر السابق، ص 268.

[8]- القرآن الكريم، سورة النازعات، الآية 24.

[9]- المرتضى، المصدر السابق، ص 271.

أوقف عن الجواب بمعنى سكت وكلها معاني مجازية، والأصح أن نقول: وقف وقفا هذا هو الأصح في فصيح الكلام واللغة، ولفظ "حُبْسْ" لغة رديئة أنكرها جمهور اللغة لكنها الواردة والأصح أن نقول: أحبس بالألف[1]، وجمع وقف أوقاف مثل ثوب أثواب.[2]

ب -اصطلاحا:

-تعريفه عند المالكية: الوقف هو إعفاء منفعة الشيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا.[3]

معناه: أنّ المالك يُحبس العين (المال) عن أي صرف تمليكي ويتبرع بريعها لجهة خيرية تبرعا لازما مع بقاء العين على ملك الواقف مدة معينة من الزمان فلا يشترط فيه التأبيد.[4]

-تعريفه عند الحنفية: هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة.[5]

-معناه: لا يلزم زوال الموقوف عن ملك الواقف يصرح له الرجوع عنه ويحوز له لبيعه.[6]

ويجدر بنا الإشارة إلى الاختلاف بين التعاريف الخاصة بالوقف من مذهب لآخر لكن تعرف الشيخ أبو زهرة "رحمه الله"، يعتبر أجمع التعاريف بمعاني الوقف وهو: «حبسُ العين وتسّبيل ثمرتها» أو «حبس العين والتصدق بمنفعتها».[7]

---

[1]-مجد الدين الفيروزابادي، قاموس المحيط، تح: نعيم العرقسوني، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005، مادة الوقف، ص 860.

[2]-العياشي الصادق قداد، مسائل في فقه الوقف دورة لدور الوقف في مكافحة الفقر نواكشوط المعهد الاسلامي للبحوث والتدريبي البنك الاسلامي للتنمية، جدة، 2008م، ص 04.

[3] –Ernest Mercier,le coude du Hobous ou owakf selon la légi clation nusulman swi des textes de bons outeures et de pèces originales brahani palais, 1899,p 10.

[4]-سليم هاني منصور، الوقف ودوره في المجتمع الاسلامي المعاصر، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان، 2004م،ص 19.

[5]-محمد أمين الشهير بابن العابدين، رد المختار على الدر المختار لشرح تنوير الأبصار، تح: عادل أحمد الموجود، علي محمد المعوض، ج6، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، ص 18.

[6]- منصور، المرجع السابق، ص 18.

[7]- محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف على طلبة الدراسات القانونية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية 1959م، ص 45.

ويعتبر أجمع التعاريف لأنه:

*اقتباس من توجيه الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

-ركز على الإطار العام لمعنى الوقف وترك التفاصيل الفقهية إذ اقتصد على عبارة تفيد المقصود منه.

-لم يتعرض لأي انتقادات مثل باقي التعاريف الأخرى.[1]

ولفظ " الحبس" خاص بالمذهب المالكي إذ نجد كل الوثائق الموجودة بالمحكمة المالكية تشمل على هذا اللفظ، أما لفظ الوقف فهو خاص بالمذهب الحنفي كذلك الوثائق الموجودة بالمحكمة الحنفية كل تشمل على هذا اللفظ "الوقف" وأيضا منتشر بين الفقهاء[2]، ونحن سوف نعتمد على كلا اللفظين الحبس والوقف.

ثانيا: مشروعيته: اعتمدت مشروعية الوقف على نصوص عامة من القرآن الكريم والسنة النبوية.

أ. **القرآن الكريم:** هناك الكثير من الآيات التي تدعو إلى البر والإحسان والإنفاق على الأهل والأقارب بطريقة مباشرة وغير مباشرة منها:

*قال تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾[3]

*وقال تعالى:﴿وَآَتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آَتَاكُمْ﴾[4]

*قال أيضا:﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾[5]

---

[1]- قداد، المرجع السابق، ص 05.

[2]- مصطفى بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 956م/1246هـ/1519-1830م، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ص 59.

[3]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية[267].

[4]- القرآن الكريم، سورة النور، الآية [33]

[5]– القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية [148]

ب. السنة النبوية: وأدلتها كثيرة منها:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له.[1]

وفسرت الصدقة الجارية بالوقف لاستمرار منفعتها للناس بعد الوفاة وسارع الصحابة رضي الله عنهم للوقف، فهذا أبو طلحة[2]: الأنصاري رضي الله عنه يوقف بَيْرُحَاء[3]مسارعة فعن أنس رضي الله عنه قال: كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة المنورة مالا وكان أحب أمواله إليه بيرحاء وكان الرسول (ص) يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[4]، قال أبو طلحة إلى الرسول (ص): يا رسول الله إن الله تعالى يقول في كتابه:﴿لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا ممّا تحبون﴾ وإنّ أحبّ أموال يُبر فإنها صدقة لله تعالى أرجو برّها وذخرها عند الله تعالى فضعها حيث أراك الله فقال رسول الله (ص): «(بُخْ)[5] ذلك مالٌ رابح، ذلك مال رابح، وقد سمعت ما قلت وأني أرى أن تجعلها في الأقربين، فقال أبو طلحة إذ فعل يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة على أقاربه وبني عمه.[6]

*عن عمر بن الحارث: قال: والله ما ترك الرسول صلى الله عليه وسلم عند موته دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمة ولا شيئا إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضه تركها صدقة.[7]

---

(1)- أبي الحسن مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم يشرح الإمام النووي، ج1، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، باب الوقف، ص 13.

(2)- هو زيد بن سهل بن حرام الدياري، أحد النقباء مات سنة 34 ه، صلى عليه عثمان رضي الله عنهما، أنظر: أحمد بن صالح آل عبد السلام، الاعتداء على الوقف، مجلة العدل، ع/24، كلية الملك خالد العسكرية، 1425ه، ص 17.

(3)- موضع يعرف بقصر بني جبيلة بالمدينة المنورة، أنظر: هاني منصور، المرجع السابق، ص 22.

(4)- القرآن الكريم، سور آل عمران، الآية[92].

(5)- هي كلمة تدل على الرضى بالشيء والإعجاب به والمدح ولها معاني كثيرة أنظر: قداد، المرجع السابق، ص 05.

(6)- أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج1، كتاب الزكاة، تق، تح، تع: عبد القادر شيبة الحمد، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، شبكة الألوكة الرياض، مج3، 2008م، رقم الحديث 1428، ص 413.

(7)- رواه البخاري، الجامع للصحيح البخاري، ج1، ط1، باب تركة الرسول صلى الله عليه وسلم، ص 11.

ثالثا: أنواعه: وجد بمدينة الجزائر نوعان من الوقف أولها: الوقف العام الخيري وثانيهما الوقف الخاص، الأصلي، الحبس على العقب:[1]

أ. **الوقف الخيري:** وهو الذي تعود منافعه مباشرة إلى المصلحة العامة التي حسب من أجلها كالوقف على المساجد، المدارس، الزوايا...الخ وجهة البرّ والإحسان، وهو منتشر في الجزائر عملا بالمذهب المالكي.[2]

ب. **الوقف الذرّي:** وهو الوقف الأصلي ابتداءا خيري مآلا وانتهاء[3] إذ لا يتحول صرف منفعته إلى المصلحة العامة التي حسب من أجلها إلا بعد انقراض العقب وانتهاء نسل الواقف، عملا بالمذهب الحنفي مذهب الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض الحضر المنتسبين في المدن الجزائرية الكبرى منها: مدينة الجزائر[4]، وما ميز هذا المذهب أنه منح التسهيلات بخصوص عدم انقطاع الحبس وهو ما دفع غالبية الجزائريين إلى تحبيس أملاكهم حسب أحكام هذا المذهب من أجل الانتفاع به رغم أنهم منتسبين إلى المذهب المالكي.

ويمكن أن يجمع بين هاذين النوعين من الحبس الأهلي والخيري من خلال تخصيص الواقف جزء من العين الموقوفة جهة خاصة الذرية، الأقارب، وتخصيص حصة أخرى لجهة خيرية عامة في نفس الوقت وبهذا سمي بالوقف المشترك.[5]

رابعا: أركان الوقف وشروطه: الوقف مثل سائر الالتزامات والعقود لابد أن يتوفر على أركان وشروط هي كالتالي:

---

[1]- بن حموش، فقه العمران، المرجع السابق، ص 59.

[2]– ernest mercier, le Hobous ou ouakf ses regles et sa jurispudence, Alger,1895, p 51.

[3]- صالح بن عبد الرحمن الحصيني، نبذة عن الوقف مركز استثمار المستقبل للأوقاف والوصايا ودراستها وانتشارها، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص 10.

[4]- حنيفي هلايلي، مكانة الوقف في الحفاظ على الملكية العقارية والثروة لدى الجالية الأندلسية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، مكتبة الرشاد، جامعة معسكر، الجزائر ، ص 226.

[5]–Semai chergui, le waqf et l’urbanisation d'alger à l'epoque ottomane ،Ensansaniyat revue Algerienne d’ahroplogies et csiencessoocials N°44.45-CRSC , 2009, p23.

أ -أركانه: له أربعة أركان تتمثل في:

-**الواقف:** هو الشخص المالك الذي أنشأ الوقف.[1]

***محل الوقف:** هو المال الموقوف الذي لا يكون عقارا، منقولا أو ذات منفعة.

***الموقوف عليه:** هو الجهة التي يحددها الواقف في عقد الوقف بالمال.[2]

***صيغة الوقف:** وهي اللفظ الدال على الوقوف ولها ألفاظ صريحة وأخرى كناية غير مباشرة الألفاظ الصريحة مثل: وَقَفْتُ، حَبَّسْتُ، سَبَّلْتُ، ألفاظ كناية مثل: تَصَدَّقْتُ، حَرَّمْتُ أَبَدّتُ...الخ.[3]

ب -شروطه:

فيما يخص الواقف لابد له أن:

***العقل:** لا وقف لمن لا عقل له(المجنون).[4]

***الإسلام:** لابد أن يكون مسلما.

***البلوغ:** يعتبر البلوغ مرحلة كمال العقل ولا يصح وقف الصبي.[5]

***الرشد:** مرحلة من العمر يصل إليها الإنسان التي يحس فيها التصرف والنضج ولا يصح الوقف من سفيه أو المحجوز عليه الذي أحاط الدين بماله.[6]

---

[1]-Mercier, le coude, op, cit, p 19.

[2]- هجيرة حمداني، نظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع/32، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس، الجزائر، 2017م، ص 19.

[3]- عبد المجيد مقدر حمدان، الوقف الإسلامي التحديات والاستشراق المستقبل-الوقف مفهومه وتاريخه وأسبابه، ع5، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2017، ص 06.

[4]- عبد الجليل عبد الرحمن عشوب، كتاب الوقف، ط1، دار الأوقاف العربية، القاهرة، 2000م، ص 15.

[5]– Mercier، le coude, opcit, p 19.

[6]–Mercier, Ibid, p18.

أما السفيه هو الذي يبذر الأموال وينفقها في غير مواضعها ومجالها والمغفل هو الذي ينفق الأموال في مواقع الإنفاق لكن لا يستطيع فهم المعاملات المالية والإدارية الخاصة بالوقف.[7]

***الحرية:** لا يصح الوقف من العبد لأنه لا يملك وما ملكت يداه لسيده كما لا يجوز له أن يكون مغصوبا أو غاصب على الوقف.[6]

***فيما يخص محل الوقف:** أن يكون الموقوف مملوكا ملكا تاما وغير مشاع قابل للقسمة.

***أن يكون مالا متقوما،** وتقصد بذلك الانتفاع بالعين الموقوفة والتي تكون منفعتها مستمرة مثل: الخضر لأنها قابلة للفساد ومنفعتها مؤقتة.[1]

***أن يكون معلوما،** فلا يصح الوقف لجهالة لأنها تقضي النزاع[2]وبذلك يتعين مقداره أو نسبة أو ...الخ مثل: وقفت نصف أرضي لفلان وفي الجهة الفلانية وبنسبة كذا...الخ.

***فيما يخص الموقوف عليه:**

-**أن يكون أهلا للتملك:** إما أشخاص معنيين أو لجهة بر وإحسان كالمدارس، وكل المؤسسات الخيرية المختلفة[3]، فلا يصح الوقف من اجل بناء ما حرّم الله تعالى كبناء الكنائس أو شراء الأسلحة لحرب محرمة...الخ.[4]

*فيما يخص الصيغة:

---

[5]- أبو زهرة، المرجع السابق، ص ص 139، 141.

[6]- نفسه، ص 136.

[1]- حمداني، المرجع السابق، ص 19.

[2]-عشوب، المرجع السابق، ص 16.

[3]-Mercier,le coude de, opcit, p 19.

[4]– قداد، المرجع السابق، ص 11.

***التنجيز (منجزة)**: شرط أن تكون منجزة في الحال غير معلقة بشرط مثل[1]وقفت أرضي على فلان بشرط أن.... ولا مضافا إلى وقت المستقبل مثل: وقفت منزلي هذا لكن بعد السنة القادمة، لا يتعلق بوعد، سأقف التسويف.[2]

***التأبيد**: ومعناه أن يبطل الوقف المحدد بالزمن والتوقيت مثل: وقفت كذا مدة سنة أو شهر أو عدة أيام فقط ثم بعد ذلك سيرجع ما وقفه.[3]

***الإلزام**: لا يصح تعليق الوقف بشرط الخيار أو الرجوع فيه من يشاء لأنه في أصل الوقف ومقاصده الدينية فهو عقد التزام وهذا إن كانت بنية المحبس أو الواقف الثواب والأجر من عند الله سبحانه وتعالى.

***بيان مصرفه**[4]: لابد أن يذكر الواقف أهم المنتفعين بالوقف وكيفية الانتفاع به أيضا، فلا يصح أن يقول: وقفت فقط ولم يذكر مصرفه المنتفعين به بالإضافة إلى حضور الشهود وذكر تاريخه وتوقيع الحاضرين والقاضي عادة هو الذي يكتب صيغة الوقف، لأنها وثيقة شرعية قانونية رسمية يلتزم باحترامها الواقف وأهله والمنتفعين من ريعه وكذلك السلطة[5].

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في انتشار الوقف وتطوره

يعتبر الوقف ظاهرة دينية واجتماعية عرفتها الجزائر في الفترة الإسلامية حيث وجدت وثيقة تحبيس تعود على سنة 906هـ/1500م تسجل فيها أوقاف مسجد ومدرسة[6] أبي مدين

---

[1]- Mercier,le coude de, opcit, p 19.

[2]– قداد، المرجع السابق، ص11.

[3]– منصور، المرجع السابق، ص 33.

[4]– منصور، المرجع السابق، ص 32.

[5]– سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 228.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الجزائر، مجلة الأصالة، ع89-99، 1981م، ص 88.

شعيب[1] بتلمسان وبلغ عدد أوقافها ثلاثة وعشرون وقفا[2]موزعا على النحو التالي: تسعة بساتين وأربعة مزارع وقطعة أرض وطاحونتان وحمام واحد داخل تلمسان ونصف حمام بالمنصورة، بالإضافة إلى نصف قطعة أرض قدرت بمائتي هكتار من الأرض[3] ووجدت وثيقة أخرى تعود إلى سنة 947هـ/1540-1541م وهي تابعة للجامع الأعظم بالعاصمة.[4]

وبعد ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية وتعيين أول حاكم عثماني لها سنة 1519م/1830م وهو خير الدين بربروس[5]الذي يعد أول الحكام والواقفين بمدينة الجزائر هو وخادمه عبد الله صفر[6] الذي أعتقه، كما بنى هذا الأخير مسجد سمي باسمه مسجد صفر سنة 940هـ/1534م[7]ووقف عليه أوقافا بلغت المائة هكتار من الأرض، ووقف نفسه خير الدين أرض بسيدي يخلف قرب سطوالي وأوصى على العقار. أنّ لا يتعرض لأي ضريبة، وبعد هذه الفترة شهدت مدينة الجزائر تكاثرا في الأوقاف وانتشارا واسعا له من قبل كل الفئات الاجتماعية حيث نجد النساء والرجال كما نجد الأحناف والمالكية ويكاد ينحصر الوقف على الطبقات الغنية وميسورة الحال فالفقراء قلما نجدهم يحبسون أنفسهم بحاجة إلى مداخيل

---

(1)- سيدي أبي مدين شعيب، اختلف المؤرخون في تاريخ ولادته والمرجح أنه ولد سنة 1509هـ/1116م ونشأ في أسرة فقيرة، له عدة مؤلفات منها: أنس الوحيد ونزهة المريد في علم التوحيد ونزهة اللبيب وأنس التوحيد ومفاتيح الغيب، أنظر: محمد الطاهر علاوي، العالم الرباني سيدي أبي مدين شعيب، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2004م، ص 14.

(2)- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية والوقف والجباية في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2003م، ص 67.

(3)- سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 88.

(4)- غطاس، الدولة الجزائرية، المرجع السابق، ص 281.

(5)- هو من أصل يوناني ولد بجزيرة مدلي اليونانية، وهو شخصية بارزة في التاريخ العثماني بوصفه مغير مجرى التاريخ الجزائري ويعتبر المؤسس الحقيقي للإيالة الجزائرية ومنظم القوة البحرية خلال القرن 16من توفي باسطنبول سنة 1544م، أنظر: عمورة، الجزائر، بوابة، ج2 ،المرجع السابق، ص 101.

(6)- هو كان عبدا وخادما لخير الدين بربروس ثم أعتقه ودخل الإسلام وكان من أعيان المدينة وله معرفة باللغة العربية، اسمه غير معروف الحقيقي والمعلومات شحيحة عن حياته الشخصية جدا، أنظر: نور الدين، المرجع السابق، ص 101

(7)- جامع صفر سفير يعتبر من المساجد العتيقة بمدينة الجزائر ويقع بحي الحيل شيده القائد صفير عبد الله من ماله الخاص بعد دخوله الإسلام مباشرة ودام بناءه تسعة أشهر، أنظر: نفسه، ص 165.

الوقف والمال[1]، وحسب الدراسات التاريخية التي تطرقت إلى دراسة وضعية الأوقاف بمدينة الجزائر فقد عرفت تطورا ملحوظا ونمو سريع في عدد الأملاك الموقوفة خلال القرن الثامن عشر ميلادي وبداية القرن التاسع عشر ميلادي وقدرت حسب ما أملته تقارير الإدارة الفرنسية في بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830م،بثلثي الأملاك الموقوفة الحضرية والريفية على حد سواء.[2]

ولذلك اعتبرت هذه الفترة "بأخصب الفترات" من حيث كثرة الأوقاف بمدينة الجزائر[3] وسندرج جدولا رقم 1 الذي يبين مراحل تطور الوقف خلال الفترة العثمانية خاصة أواخرها من بداية القرن السادس عشر و لتاسع عشر وهو كالآتي:

جدول رقم 1:

تطور الأوقاف بمدينة الجزائر منذ منتصف القرن 16م من منتصف القرن 19م				
الفترات المذكورة	القرن 10هـ/16م 958هـ/993م 1551م-1585م	القرن 11هـ/17م 1005-1099هـ 1596م-1687م	القرن 12هـ/18م 1100-1199م 1688-784م	القرن13هـ-19م 1200-1255م 1785-1840م
عدد الأوقاف	04	46	323	98

تم وضع الجدول رقم(1) من قبل الدكتورة "وافية نفطي" والتي جمعت عقود الأحباس بالأرشيف الوطني الجزائري خاصة ما حوته سلسلة المحاكم الشرعية ويجدر بنا الإشارة

[1]- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 232.

[2]- سعيدوني، بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 24.

[3]- فاطمة الزهراء صاري، فتيحة بوخاري، الوقف في الجزائر دراسة لعينة من عقود الوقف لرصيد المحاكم الشرعية خلال الفترة العثمانية 988هـ-1551م/1231هـ-1816م، الجزائر، 2012م، ص 13.

إلى أن الجدول قد شمل كل الفئات الاجتماعية الفاعلة بمدينة الجزائر كما شمل جميع أنواع العقارات سواء داخل المدينة أو خارجها ومن خلال ذلك نلاحظ أن القرن السادس عشر ميلادي كانت نسبة تحبيس فيه ضئيلة جدا وقدر يرجع ذلك إلى ندرة الوثائق التي تقود إلى تلك الفترة لأنه ليس بالضرورة يرجع إلى قلة التحبيس، أما خلال القرن السابع عشر ميلادي شهد ارتفاعا متسارعا يساوي عشرة أضعاف تقريبا، أما الفترة التي كانت فيها أكبر نسبة تحبيس فيها هي خلال القرن الثامن عشر ميلادي ثم شهدت انخفاضا واضحا وتضائلا في عدد الأوقاف في الفترة المتمثلة في النصف الأول من القرن التاسع عشر إذ نزلت تقريبا إلى الثلث على ما كانت عليه ومن خلال هذا يتضح لنا أن هناك ظروف وعوامل مساهمة في انتشار الوقف ومؤثرة فيه.[1]

1-العامل الديني:

يعبر الوقف عن إرادة الخير في الإنسان المسلم ويقوم على أساس مشاعر دينية التي تنفع صاحبها الواقف إلى مساعدة الآخرين خاصة الفقراء والمحتاجين[2]، وهذه الطبائع الخلقية لا تنفك عن مقاصد الشريعة الإسلامية، قال الله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾[3]،فمنبع التحبيس ديني وعامل يحفز صاحبه على وقف البعض من ممتلكاته وثرواته لجهات خيرية إنسانية لنيل مرضاة الله تعالى والتقرب منه.

والوقف من طبائع المجتمع الجزائر حيث نجده قبل الوجود العثماني وبعده فالواقفون لا حصر لهم ولا بمذهبهم لكن الفرق بين الواقف والآخر هو النية الحسنة والوازع الديني

---

[1]- وافية نفطي، الوقف بمدينة الجزائر من أواخر القرن 18م وإلى منتصف القرن 19م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، 2016-2017م، ص ص 183، 184.

[2]-أندري ريمون، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني،تر: لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م، ص 165.

[3]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 254

والخيري والحماس لإصلاح المجتمع[1]ومن هؤلاء نذكر فئة الحكام والعثمانيون الذين أقبلوا على التحبيس لجهات متعددة وبناء المراكز الدينية كبناء الزوايا والمساجد وشيد والوقف عليها وفي هذا تحدث الدكتور "سعد الله" حيث قال: لا نكاد نجد حاكما أو باشا ظل في الحكم.

إلا وقد بنى مسجد أو زاوية ووقف أوقاف على ما بناه[2]... ولذلك انتشر التحبيس بين الحكام والعثمانيون ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

الداي محمد بن عثمان باشا 1766م/1791م[3]الذي قام بإعادة مسجد السيدة[4] وجدده أحسن تجديد وكسى حيطانه بالزليج [5]ووقف عليه أوقاف منها حانوت سنة 1782م كما اهتما بالاحتياجات الاجتماعية إذ أتى بماء الحامة أي المدينة وبن له ساقية وأمر وكيل العيون[6] بتوزيعه على كامل سكان المدينة لتملأ منه للديار وتوزيعه على الثكنات العسكرية والأبراج والمساجد[7]، وكذلك نذكر الداي علي نقسيس (1754م-1766م)[8]، هذا الأخير كذلك له محاسن كثيرة منها تشييد عدة أسلة منها ثلاثة عشر شيدت سنة 1859م/1865م قد دون إحداها على الشكل التالي: إن الباشا علي تقسيس قام بهذا العمل الخيري طمعا في

---

(1)- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 232.

(2)- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 242.

(3)- عمورة، الجزائر بوابة، ج2، المرجع السابق، ص 103.

(4)- جامع السيدة يتميز بجماله الفخم وقد وصفه دوفو من أجمل المساجد وأفخمها وأتخذه الباشاوات مقرا لهم لقربه من مقرهم قصر الجنينة أنظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830م-1945م، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1998م، ص ص13، 14

(5)- نور الدين، المرجع السابق، ص 117.

(6)- سمي بالناظر أو القائد أو خوية الأعين وهو الذي ير على إدارة العيون ويهتم بجميع ما يتعلق بالمياه وتموينها والمحبسة لأغراض خيرية، أنظر: ريمون، المصدر السابق، ص 123.

(7)- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج محمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 24.

(8)- يسمى أيضا بعلى باشا بوصباع لأنه مقطوع الأصبع نتيجة تبارزه مع أحد الأتراك توفي سنة 1766م، أنظر: المصدر نفسه، ص 53.

المغفرة وطلب الثواب...ومن الحكام العثمانيون الذين ساهموا في الوقف نذكر أيضا الداي عربي أحمد باشا[1] الذي كان من مآثره الحسنة هو تزويد مدينة الجزائر بالموارد المائية حيث قام بإنشاء قناة مياه سنة 1853م وسميت بقناة بيراترايا وبلغ طولها ألف وسبعمائة مترا ولكن سرعان ما تهدمت القناة بسبب سوء صيانتها.[2]

والظاهر أن توفر العيون بمدينة الجزائر كانت من الانشغالات الأساسية للحكام العثمانيين ولذلك أصبحت المدينة ذات الموارد المائية المعتبرة بل فاقت متطلبات السكان وحاجاتهم، واحتوت على ما يزيد عن مائة عين 100 سنة 1830م ومن بين هذه العيون من أسسها الحكام العثمانيون[3]، ونجد هؤلاء أيضا اهتموا بتأسيس المراكز الدينية مثل الداي محمد بكداش[4]الذي أسس زاوية سميت بزاوية الأشراف[5]، ومنهم من شجع على الوقف كالسلطان العثماني بايزيد المعروف بالتقي حين أقر بحق الوقف في الدولة العثمانية وأصبغ عليها مناعة أبعدت عنها الطامعين وجعلتها في مأمن من الضرائب والمصادرات[6] ومن خلال هذه المنشآت الدينية والاجتماعية يتجسد لنا سخاء الحكام الديني واهتمامهم براحة السكان[7] كواجب ديني من أجل نيل رضى الله تعالى وهنا ما توضحه الكلمات الدالة على ذلك في عقود الوقف منها: الحمد لله الذي استقر على ملك السيد لأجل الخير...وأيضا: ...لخدمة

---

(1)-1571م-1573م قضى أيامه كلها في ترتيب الإدارة وتأمين البلاد وأنقذ تونس سنة 1573م من يد الاسبان، أنظر: المدني، محمد عثمان، المرجع السابق، ص 48.

(2)- ريمون، المصدر السابق، ص 122.

(3)- غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص 117

(4)- داي الجزائر، 1707م-1710م أصله عربي وجنسية تركية وهو من كبار العلماء والأدباء، جاء إلى الجزائر سنة 1675م ضمن الجيش الانكشاري وتولى الخطابة بأحد الجوامع العامة، أنظر: عمورة، الجزائر، بوابة،ج2 ،المرجع السابق ص 103.

(5)- تأسست سنة 1121هـ/1709م بشارع الجنينة، أنظر:

Albert devouLX, Notes Hstorique sur les Mosques et autre edifices religeiusx d'alger (voir, 24,25, et de la revur), p 204.

(6)– سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص ص 108-109.

(7)- ريمون، المصدر السابق، ص ص 133، 134.

البارود لأجل مصلحة الخاص والعام من العباد ويكون ذلك في حرب البلاد المذكور قاصدا بذلك الأجر والثواب من الملك الوهاب وسعيا في اكتساب الحسنات من رب السموات...[1]والبعض من الحكام العثمانيون الذين جعلوا كل ممتلكاتهم ونفوذهم وقف في سبل الله وهذا ما فعله الداي محمد بن عثمان باشا قبل موته.[2]

ثانيا: السلطة الروحية

تتمثل في الزوايا والفرق الصوفية والمرابطين وهي تعد من الجماعات الدينية ذات المنبع الديني التي لعبت دورا حساسا داخل المجتمع بمدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر للميلاد، إذ اكتسبت هذه الجماعات السلطة الروحية بين العامة والخاصة من الناس لاشتهارهم بالكرامات والخوارق أو لانتسابهم إلى ما اشتهروا به من أسلافهم[3] فيؤسس لهم مركزا لاستقبالهم الزوار والأتباع والغرباء وتبرع الناس له فيكبر ويثري ويتضاعف قصاده[4] آتين من كل فج عميق ويصبح المكان يعرف بزاوية سيدي فلان وإذا مات سيدي فلان أصبح المكان يعرف بضريح سيدي فلان لأن الشيخ أو الولي يعتبر في نظر العامة من المقدسين كما يعتبر ظل الله تعالى في الأرض ونائبه عند البعض وعلى الناس الطاعة لأن الله تعالى يحكم بطريقة الشيخ وجزاءهم يأتيهم بسرعة وذنوبهم تغفر في الحال إذ يكفي أن يرضى عنهم ذلك الولي أو الشيخ ويمنحهم بركاته الصالحة[5]ودعوته المستجابة وقد تحدث حمدان خوجة عن ذلك الاعتقاد المبالغ فيه للأولياء والمرابطين حيث قال: «إن الجزائريين لن يترددوا في قتل أصدقائهم وحتى أقاربهم

---

[1]- غطاس، الدولة الجزائرية، المرجع السابق، ص 256.

[2]- بن حموش، فقه العمران، المرجع السابق، ص 206.

[3]- مريوش، المرجع السابق، ص 86.

[4]- أشرف صالح محمد سيد، المراكز الثقافية في دار السلطان الجزائر أواخر العهد التركي، مجلة أمارايك، ع7، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2013م، ص 67.

[5]- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 263.

إذا علموا أنهم يحتقرون المرابطين أحياءا أو أمواتا...»[1]وكان لكل مدينة يحرسها ولي معين من نكبات الطبيعة والغارات والعين...[2]بفضل ما يمثل ومنه من قوة روحية خارقة ولذلك كثرت الأماكن المخصصة لهم فلا نكاد نجد مدينة أو قرية بدون عدة زوايا وأضرحة[3] ومنها مدينة الجزائر التي أصبحت تعج بها[4]، وأمام كل بناية هناك الواقفون والمتبرعين ملتفين حولها يتبارون أتراكا وعربان[5]، حاملين معهم كل حسب مقدرتهم كالهدايا، المجوهرات، الأموال وحتى الدكاكين والأراضي الزراعية، وقطيع الغنم والإبل ويقدمونها على شكل صدقات وأوقاف تعبيرا على احترامهم وتبجيلهم لتلك الأمكنة ولأصحابها أحياءا أو أمواتا...وغالبا ما نجد لهؤلاء المتبرعون غايات معينة من تلك الزيارات منهم من يريد الشفاء من مرض معين كالعقم عند النساء[6] أو تحقيق أمنيات معينة كتوليهم مناصب سامية في الدولة.[7]

ومن خلال ذلك أصبح الناس يميلون بأوقافهم وأفعالهم الخيرية إلى أوقاف الزوايا والأضرحة أكثر من ميولهم إلى أوقاف المدارس والمساجد[8]حتى أصبحت أصغر بناية لها

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تف، تع، تح: محمد العربي الزبيدي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2006م، ص 72.

[2]- يعتبر عبد الرحمن الثعالبي الولي حامي مدينة الجزائر وحارسها مما جعلها تسمى المدينة المحروسة أو الجزائر المحروسة، أنظر: كورين شوفاليه الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510م-1541م، تر: جمال حمادنة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 73.

[3]- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 267.

[4]– نفسه، ص 263.

[5]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 73.

[6]- زاوية الولي علي الزواوي التي اشتهرت بالشفاء من العقم وحفظ الأولاد من كل مكروه وتذهب الحمى عنهم، أنظر: سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 270

[7]- نذكر منهم الولي بوعكاز الذي كان يدعي معرفة الخطط المخزنية وتولية العامة المناصب السامية في الدولة كقايد في الجيش، أنظر: سعد اللهن المرجع السابق، ص 471.

[8]- نذكر منهم الولي بوعكاز الذي كان يدعي معرفة الخطط المخزنية وتولية العامة المناصب السامية في الدولة كقايد في الجيش، أنظر: سعد الله، المرجع السابق، ص 471.

في الغالب ما يكفيها وما يكفي المشرفين عليها[1]لأوقافها المعتبرة أو الكثيرة ومنها نذكر زاوية الولي دادة[2]التي كانت تضم حجرة بها ضريح الولي ومسجد صغير وحجرة خصصت لإيواء الفقراء، وتقع الزاوية على طريق الديوان بجوار مسجد كتشاوة، وبلغ مدخولها السنوي حوالي 403.5 فرنك فرنسي كما كان لها مخزنان وقطعة أرض وإيجار ثلاث منازل...[3]ونذكر أهم الزاوية التي حظيت بأكبر قسط من الأوقاف بمدينة الجزائر هي زاوية عبد الرحمن الثعالبي[4] التي كان عدد أوقافها إحدى عشر وقفا فقط ما لبثت حتى أصبحت أوقافها أوائل الاحتلال الفرنسي بتسعة وستون وقفا[5] أما مردودها السنوي قدر بستة ألاف فرنك سنوي[6]، وتحتوي هذه الزاوية على مسجد صغير له منارة أنيقة مربعة الشكل

إلى جانب قبة مثمنة الزوايا وهو الشكل الذي نقله الأتراك على الزائر، أما المحراب فإنه مزينا بالخزف المستورد من آسيا الصغرى كما وجد قبر الشيخ العلامة[7]وعدة بيوت ومرافق

---

[1]- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص 174.

[2]-أشهر الأولياء الصالحين بمدينة الجزائر، احتفظ سكانها بذاكرته في الدفاع عن المدينة أثناء حملة شاركان 1541م وتروى بعض الروايات أنه يحوم في طرق المدينة وشوارعها داعيا الناس إلى الجهاد ثم توجه إلى الساحل وأخذ ينادي ربه بالنصر حتى هبت عاصفة بحرية التي كانت سببا في نصرهم ضد الاسبان الذين اضطروا إلى الانسحاب بعد تلك العاصفة، أنظر:

Albert Devoulx, les edifices religoux de l'ancion d'alger le revue africaane jpogrophie, Bastide, Alger, 1870, pp 166-169.

[3]- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص 174.

[4]- ولد بوادي يسر بمدينة الجزائر ثم اتصف اسمه بالتصوف والزهد وشره، عبر زاويته التي أسست عند ضريحهن درس بمدينة الجزائر ثم توجه إلى بجاية توالي مناطق أخرى بالجزائر، أنظر: سعد الله، تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص ص 91-92.

[5]- بوضياف، المرجع السابق، ص 36.

[6]- سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 94

[7]- ابن ميمون المصدر السابق، ص ص 348-350.

وسكن للوكيل متصلة بالمسجد وحجرة عبد الرحمن الثعالبي[1] التي تحتوي على عدة قبور دفنت فيه[2] وشيدت الزاوية سنة 1108هـ/1696م.[3]

ثالثا: الوقف وسيلة لتدعيم الحكم

من الطرق التي دعم بها الولاة العثمانيين سلطتهم بمدينة الجزائر هي السلطة الروحية التي تعتبر السند الحقيقي لهم[4]، باعتبارهم أكثر فئة مسيطرة ومؤثرة على عقول الناس[5]وهذا ما دفعهم في كثير من الأحيان باللجوء إلى تحبيس البعض من ممتلكاتهم وثراواتهم لصالح الأولياء والمرابطون من أجل استمالتهم وكسب تأييدهم[6]، وفي هذا الصدد تحدث حمدان خوجة حين قال: "ومن ذلك الحين لم يكتفي الأتراك بأن رفضوا على أنفسهم احترام هؤلاء المرابطين وإنما صاروا يقدمون لهم أكبر الامتيازات وأثمنها..."[7]

ومن أجل أن لا تضعف الرابطة بين المرابطين والحكام ومن اجل تدخلهم كمتوسطين بينهم وبين الشعب منحتهم الهدايا والعطايا[8] وإعفائهم من الضرائب ومنحهم الاقطاعات الواسعة[9]، ومن مظاهر التقرب والتودد إلى المرابطين فقد ساهموا الحكام في بناء والزوايا والأضرحة لهؤلاء والوقف عليها الأوقاف الطائلة واعتبرت هذه البنايات والمراكز الخاصة بهم مزارات مقدسة ومكان للعبادة والتبرك[10] كالمساجد، وبلغ الأمر أن جعلت

---

(1)- السيد، المرجع السابق، ص 68.

(2)- منها : قبر لحسن باشا، قبر الحاج أحمد داي، أنظر: ابن ميمون، المصدر السابق، ص 351.

(3)- السيد، المرجع السابق، ص 68.

(4)- سعيدون، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 254.

(5)- ابن سحنون أحمد بن محمد الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، (تح، تق: المهدي البوعبدلي) مطبعة البحث، قسنطينة، الجزائر، 1973، ص 15.

(6)- مريوش، المرجع السابق، ص 68.

(7)- خوجة، المصدر السابق، ص ص 74-75.

(8)- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 267.

(9)- سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 254.

(10)-هابنسترايت، المصدر السابق، ص 38.

مكان يلجأ إليه الهارب من أي عقاب كان مهما بلغت جريمته[1]، وفي ذلك اعتقاد الولاة والناس لحصانة الزاوية وقدرت المرابطين على تسليط غضبهم على من حماهم[2]، ونجد الباي محمد المقلش عندما أوصى جنوده بعدم التعرض لأي هارب يلجأ إلى ضريح سيدي محمد بن عودة بأي حال من الأحوال، وقام بزيارته مع جنوده وتقديم مبلغ من المال قدره مائتي[3] ريال[4]، وكذلك نجد الداي مصطفى الذي هرب إلى ضريح الولي" دادة العجمي" من دار الإمارة نتيجة غضب الجند عليه.[5]

ونجد من الحكام العثمانيين يتبركون بالمرابطين والأولياء خاصة قبل ذهابهم إلى حملاتهم العسكرية حيث يذهبون إلى البحر ويطلقون طلقات مدفعية عند ذهابهم ورجوعهم من تلك الحملات من أجل أخذ البركة ورفع معنويات الجنود[6]، ومنهم من يقدم نذرا مثل نذر صالح باي[7]قسنطينة سنة 1222هـ/1807م عندما خرج لإحدى حملاته العسكرية أخذ نذرا على نفسه يتعهد فيه بناء دار للولي سيدي العريان وللسيد محمد بن سيدي السعيد ويصلح مسجده ويحسن أوقافه وبالتالي يضمن مساندتهم له في حملته العسكرية على الجهات الشرقية من بايلك الشرق وتحدث حمدان خوجة عن عدة أساليب ووسائل اعتمد عليها

---

(1)- عميراوي أحميدة، الجزائر في أدبيات الرحلة الجزائر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا نموذجا)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 119.

(2)- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 270.

(3)- المزاري بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحي بوعزيز، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م، ص 315.

(4)- ريال: هي عملة فضية اسبانية الأصل انتشرت مع بداية عصر الكشوفات الجغرافية في المناطق التي كانت مقصودة من طرف المغامرين والقراصنة والأوروبيين في بلاد اليمن ومن أشهر الريالات نذكر: ريال أبو شوشة المعروف رسميا باسوريال ماريا تيريزا النمساوي أنظر: الخطيب ، المرجع السابق، ص 215.

(5)- الزهار، المصدر السابق، ص 89.

(6)- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص ص 468، 469.

(7)- 1185-1207هـ/1771-17792م هو ينحدر من أصل تركي أزمير سنة 1137هـ/1725م في سن السادسة من عمره التحق بمدينة الجزائر وعمل بداية في مقهى الأوجاق وهذا ما ساعده على الانخراط في المجال العسكري بفرقة وأصبح بابا سنة 1185هـ/1771م من أهم مآثره العمرانية أنه قام ببناء مدرسة ملحقة بالجامع الأخضر سنة 1789م أنظر: سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص ص 239، 248.

الحكام والعثمانيون من أجل تأييد حكمهم وكسب ود السلطة الروحية ومنها أن الحكام ويظهرون أنفسهم في مظهر حماة الوطن وأنهم يبتعدون عن القيام بكل ما هو مناف للقانون حتى صار الناس يعتقدون أنهم مرابطين وأولياء صالحين وكانت هذه الأساليب بالإضافة التي سبق لنا ذكرها من وسائل تكريسهم في البلاد ودعم سلطتهم.[1]

رابعا: الحرية المذهبية في المسألة الوقفية(إفتاء العلماء)

ساعد على انتشار الوقف الترخيص الذي أجازه المذهب الحنفي تشجيعا للوقف[2] وترغيبا به والذي أجمع الفقهاء على الإفتاء به عندما لأجازوا جمع الهبات المشروطة ليكثروا من مردود الهدايا لصالح الفقراء[3]، وكان هذا الترخيص عاملا مساعدا على انتشار الأراضي الموقوفة وحتى نتعرف على أهمية الفتاوى التي تسمح بالوقف الأهلي الذي كان نادرا.

بلاد المغرب قبل العهد العثماني، تثبت مدى الفقرات الواردة في وثيقة حبس في شكل جواب عن سؤال مفاده: هل يجوز صرف الحبس على فقراء الحرمين الشريفين بعد العقب؟ كما رغب في ذلك المسمى العربي الانكشاري ابن غرنِؤوط عندما أراد تحبيس داره ونصف بستانه الواقع بفحص مدينة الجزائر بتاريخ 1105هـ/1596م ؟ فكان الجواب كما يلي: إن كان الأمر كما ذكر فيجوز له ما دام الحبس على الوجه المذكور قال ابن مالك: أجاز أن للواقف أن يشترط انتفاعه من وقفه كما روي عليه الصلاة والسلام عندما كان يأكل من صدقته أي من وقفه ولا يحل ذلك إلا بشرط أن يعلم أنه مشروع انتهى، مثل: لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى وإن غلتها لي أبدا ما عشت، ثم من بعدي على ولدي وعقبي

[1]- خوجة، المصدر السابق، ص ص 74، 75.

[2]- سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، المرجع السابق، ص ص 65-66.

[3]- سعيدوني، الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 74.

أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين يجوز ذلك على قول أبي يوسف رضي الله عنه.[1]

خامسا: حصانة الوقف

رغبة المحبس في نوفمبر مصدر رزق دائم لأفراد الأسرة وحفظ حقوق عقبه من اليتامى والأرامل والقصر[2]، وذلك لكون الوقف الأهلي يوفر أحسن وسيلة تحفظ لهم حقوقهم وتبقيهم في منأّى عن تقلبات الزمن وتحول دون تضيع الورثة لما يورثوه من أملاك وأراضي وثروات...بالإضافة إلى ذلك أن الوقف الأهلي في حد ذاته كان أفضل طريقة للحد من إجراءات المصادرة وأحكام التغريم التي كان بعض الحكام يلتجؤون إليها عندما تدفعهم الحاجة وتضطرهم الظروف الاقتصادية الصعبة وخاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر[3]، التي أصبح الحكام لا يترددون في وضع يدهم على أملاك بعض الأثرياء وفي هذه الحالة وجد أصحاب الأملاك العقارية والأراضي الزراعية بالفحص في الوقف الأصلي إجراءا شرعي يحفظ لهم ثروتهم ويقيهم في مأمن من تعسف الحكام ويمكنهم من الحفاظ على أملاكهم كما يسمح لذريتهم بالانتفاع بها باعتبار أن الحبس في حد ذاته لا يباع ولا يشترى ولا يمكن حيازته بتصرف أو استحواذ أو مصادرة.[4]

---

[1]- سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، المرجع السابق، ص 66.

[2]- سعيدوني، دراسات في الملكية، المرجع السابق، ص 68.

[3]- مريوش، المرجع السابق، ص 77.

[4]- سعيدوني، دراسات في الملكية، المرجع السابق، ص 86.

المبحث الأول: المؤسسات الوقفية

1- أوقاف الحرمين الشريفين:[1]

حظيت هذه المؤسسة بمكانة سامية في نفوس الجزائريين بوجه خاص والمسلمين بوجه عام[2] وهذا ما جعل أغلبيتهم يحبسون الكثير من أملاكهم وثرواتهم لصالحهم[3]، حتى أصبحت تستحوذ على أغلب الأوقاف الأهلية منها والخيرية[4] داخل المدينة وخارجها[5] وحسب دراسة قام بها الأستاذ "خليفة حماش" حول عقود التحبيس الخاصة بمؤسسة الحرمين الشريفين أن كان من بين ألف وثمانمائة وأربعة وأربعون عقد وقف وجد منها ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون كان المرجع فيها للحرمين الشريفين أي بنسبة ثلاثة وسبعون بالمائة [6] وهي تعادل النسبة التي ذكرها دوفو Devoulx أواخر القرن التاسع عشر حين قال:«...إن مؤسسة الحرمين الشريفين استحوذت على ثلاثة أرباع الأملاك الموقوفة في الجزائر...»[7] وبالتالي استنتاج حماش يؤكده استنتاج دوفو حول الأملاك التي تستحوذ عليها مؤسسة الحرمين الشريفين.

---

[1]- يقصد بها: الحرم المكي، المدينة المنورة ومكة المكرمة حيث ينتمي الرسول صلى الله عليه وسلم، أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص 156.

[2]- عائشة غطاس، حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشرفين بمدينة الجزار، مجلة الدراسات الانسانية، الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أعمال ندوة الجزائر 30/19 كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ماي 2001-2002م ص 146.

[3]- عبد الرزاق بوضياف، ادارة أموال الوقف وسبل استثمارها في الفقه الاسلامي والقانون، دراسة مقارنة، ط 2010م، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 31.

[4]- سعيدوني، الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 141.

[5]- فهيمة عمريوي، إسهام الجيش الانكشاري في أوقاف الحرمين الشريفين خلال القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادين مجلة العلوم الانسانية، ع 41، ص ص 63-86 جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014من ص 63.

[6]- خليفة حماش، الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة منتوري قسنطينة 1427هـ/2006م، ص ص904، 905.

[7]- غطاس، الدولة الجزائرية، المرجع السابق، ص 243.

واستمدت مؤسسة الحرمين الشريفين أهميتها من خلال تعدد مصاريفها وتنوع مداخيلها إذ كانت مكلفة بحفظ الأمانات[1] وشرف على مساجد حنفية من خلال صيانتها وإدارتها وباختصار الإشراف عليها[2]، كما تتكفل بأوقاف الأسرى[3] فتساهم في عتقهم عند وقوفهم في الأسر[4] بالإضافة إلى ذلك فهي تقدم الإعانات على شكل صدقات ومساعدات خيرية لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارين بها بعد التأكد من صحة انتسابهم إلى البقاع المقدسة[5] وخصصت لهم ما يعرف" بالصرة[6]" التي كانت تقوم بإرسالها لها كل سنة خصيصا إلى فقراء مكة والمدينة بالحجاز وقدرت بألفي محبوب سلطاني[7] وتقابلها بالفرنك ما بين أربعة عشر وخمسة عشر ألف[8] وكانت ترسل عن طريق البحر في سفن إسلامية أو نصرانية أو كانت ترسل برّا[9] بعدما أنشأت لها وكالة جزائرية بالإسكندرية لضمان وصولها إلى وجهتها المحددة.[10]

---

[1]- طارق طراد، مراد علة،" مبررات الاهتمام بالأملاك الوقفية في الجزائر من الاحتلال إلى الاستقلال"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ع27، جامعة عباس العزور خنشلة، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2016م، ص 160.

[2]- المساجد هي: مسجد ميز ومورطو ومسجد عبدي باشا ومسجد علي باشا ومسجد خضر باشا، أنظر: سعيدوني بوعبدلي، المرجع السابق، ص 25.

[3]- سعد الله تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 244.

[4]- سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 67.

[5]- بوضياف، المرجع السابق، ص 31.

[6]- معناها اللغوي ما يصر على الشيء، وهي كلمة تعني كيس النقود واستخدم للهدية أيضا وأطلقت في المعاملات المالية على مبلغ خمسين ألف أقجة أي نصف حمل من المال، كما استخدم في المبالغ المالية التي كانت ترسل من طرف السلاطين العمانيين إلى مجاور مكة والمدينة المنورة من الحكام والأشراف إلى الحجاز وكان أمين الصرة هو المسؤول الاول في توصيلها إلى الحجاز في الوقت المحدد وكانت تخرج من استطنبول في الثاني عشر شهر رجب من كل سنة، أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية السلسلة الثالثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2000م، ص 144.

[7]- سلطاني، عملة، ووحدة نقدية ذهبية تساوي حوالي تسعة دنانير حاليا، أنظر: حليمي، المرجع السابق، ص 318.

[8]- سعدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، 93.

[9]- حمداني، المرجع السابق، ص 20.

[10]– سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 182.

ولم يقتصر الأمر على مدينة الجزائر فقط بل كانت كل الأقاليم الجزائرية بالدولة العثمانية تساهم في ذلك كالبليدة التي أرسلت سنة 1240هـ-1824م[1] مبلغ ثمانمائة وستون ريال وهران سنة 1245هـ-1829م أرسلت مبلغ خمسة عشر ألف ريال أما قسنطينة أرسلت سنة 1239هـ/1835م مبلغ قدره ثلاثمائة وخمسة وخمسون ريال.[2]

ومن العوامل التي ساعدت مؤسسة الحرمين الشريفين أن تتصدر المرتبة الأولى هي الأوقاف المشتركة بينها وبين بعض المؤسسات الوقفية القائمة بمدينة الجزائر كالجامع الكبير وأهل الأندلس[3]، وهكذا أصبحت تمثل عنوان للتكافل والتعاون الاجتماعي وتمثل الوجه السياسي للجزائر بالنسبة للأوقاف التي تخصصها لفقراء الحرمين بالحجاز في العالم الاسلامي ومن الأوقاف المشركة بين مؤسسة الحرمين الشريفين وبعض المؤسسات الأخرى سنة 1184هـ وهي:

-الأوقاف المشركة بين الحرمين والأندلس قدرت ب إثني وستون وقف.

-الأوقاف المشركة بين الحرمين والجامع الأعظم قدرت بتسعة وستون وقف.

-الأوقاف المشركة بين الحرمين والفقراء والأسرى والطلبة قدرها ثمانية وأربعون وقفا

-أوقاف جامع ميزومورطو قدر ب مائة وثلاثون وقف.

-أوقاف جامع عبدي باشا[4] قدرت مائة وأربعة وثلاثون وقف.[5]

---

[1]- سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، المرجع السابق، ص 182.

[2]– حمداني، المرجع السابق، ص 20.

[3] –Tall shuval, la ville d'alger ver la fin du XVI Siecle, C N R C,editions, paris poplation et cerbian paris, 1999 , p125.

[4]– هو من جوامع الكبيرة ذات أهمية والتي تقام فيها الخطبة والدرس، أسسه عبدي باشا المعروف بالكردي، وهو من مشاهير الباشاوات في الجزائر أواخر القرن عام 1725م وتم بناء هذا الجامع سنة 1748م، أنظر: سعد الله، تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص ص 25، 26.

[5]- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 244.

-أوقاف جامع علي باشا[1] قدرت بمائة واثنا وأربعون وقف.

-أوقاف جامع خضر باشا[2] قدرت بمائة وتسعة وثلاثون وقف.

أما عدد أوقاف الحرمين الشريفين الإجمالي لمدينة الجزائر ونواحيها وبمختلف أنواعها حسب إحصاء دوفو Devoulx عشية الاحتلال الفرنسي 1830م هو مابين ألف وثلاثمائة وسبعة وخمسون[3] وألف وخمسمائة وثمانية وخمسون ملكية عقارية ومدخولها السنوي كان ثلاثة وأربعون ألف ومائتان واثنان وعشرون فرنك وسبعون سنتيما فرنك[4]، وقد شهدت تلك العقارات بعد خمسة سنوات من الاحتلال أي 1835م انخفاضا ملحوظا وواضحا وأمست أملاكها تقدر بتسعمائة واثنان وخمسون عقار وصل مدخوله السنوي مع العناء إلى مبلغ ألف وثلاثمائة وثلاثة وثمانون وستة وسبعون وألف فرنك وخمسة وستون سنتيما فرنك ويعود ذلك إلى السياسة الاستعمارية التي اتبعتها اتجاه الأوقاف حيث هدمت تلك المباني كتوسيع الطرقات أو حولتها إلى خدمات أخرى[5]، وسندرج رقم جدولا يبين إحصاء لأملاك الحرمين الشريفين عشية الاحتلال الفرنسي:

---

[1]- يعرف بهذا الاسم لكنه يحمل اسم آخر هو: جامع سيدي بتقة في الغالب، وهو جامع يتميز الملاصقة لاحدى الثكنات العسكرية القديمة ويقع بالضبط في حي الحمام المالح، أنظر: سعد الله، تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص 23.

[2]- بنى المسجد من طرف خضر باشا حوالي سنة 1005هـ/1596م على أنقاض جامع آخر ويعتبر هذا الجامع من الجامع من الجوامع الكبيرة التي يقام فيها الدرس والخطبة وتعرض للهدم جزئيا سنة 1936م وبعد تلك تم تهديمه سنة 1837م كليا من طرف الاستعمار الفرنسي، أنظر: نفسه، ص ص 42-43.

[3]- سعيدوني، الوقف ومكانة، المرجع السابق، ص 92.

[4] -بن حموش، مساجد مدينة، المرجع السابق، ص 15.

[5]- نفسه، ص 15.

جدول رقم (01) إحصاء للأملاك العقارية الموقوفة على الحرمين الشريفين عشية الاحتلال[1]

عدد العقارات	نوعها	وارداتها بالفرنك والسنتيم
840	الدور (المنازل)	26653.80
258	حوانيت (متاجر)	4278.60
33	مخازن	449.70
82	غرف	846.65
11	الكوش (الأفران)	102.60
3	الحمامات	200.45
4	مقاهي	161.70
1	فندق	1257.45
57	أجنة	1830.00
62	الأحواش	97.50
6	رحى	36013.45
201	مجموع العقارات القائمة	7209.25
1558	المجموع الكلي	43222.70

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01): أن عدد الأملاك التابعة لمرجع الحرمين الشريفين أغلبها عقارات داخل المدينة ذات الوزن الاقتصادي المرتفع وتتمثل في ثمانمائة وأربعون

[1] - بن حموش، مساجد مدينة...المرجع السابق،ص15,

نوع دور (منازل) وثلاثة وثلاثون من نوع حانوت[1] واثنتي وثمانون من نوع غرف أما الأفران (الكوش) عددها إحدى عشر فرن والمقاهي وجدت أربعة وثلاثة حمامات.

أما العقارات الموجودة خارج المدينة تمثلت في: سبعة وخمسون واثني وستون واثني وستون حوش (صنعة) وستة رحى مطحنة القمح.[2]

ثانيا: أوقاف الجامع الكبير: (الأعظم)

يعتبر الجامع الكبير من أقدم الجوامع المالكية وأعظمها بمدينة الجزائر[3] كان موجودا عام 409هـ/1018م واستدلوا بذلك على كتابة وجدت على منبره الخشبي[4]، أما منارته فقد شيدت عام 722-732هـ/1332-1333م من قبل يوسف أبو تاشتفين[5] واعتمد على ذلك أيضا بكتابة وجدت منقوشة على لوحة رخامة ملتصقة على الحائط أمام باب المنارة.[6]

يقع الجامع الأعظم بشارع البحرية ويتربع مساحة تبلغ ألفي متر مربع[7] ويتميز بشكله المستطيل[8]، الذي يشمل على ملحقة تسمى بالجنينة بها فناء تحتوي على عددا من الغرف خاصة بالمؤذنين والموظفين الذين يشتغلون بها ويوجد مصلى ومساحة كبيرة تتوسطها نافورة كبيرة وبطارية متكونة من أربع مدافع.[9]

---

(1)- يجدر الاشارة إلى سعد الحوانيت التي تمثل سعر أكبر من سعر الدور خلال القرن الثامن عشر وهذا حسب ما ذكره قال Shuval بلغ سعر الحانوت ما بين سنتي 1786م/1830م بثلاثمائة ريال واثني عشر ألف ريال أما سعر المنزل يقدر ب خمسمائة ريال فقط أنظر: Shuval, op.cit, p p 189-190

(2)- بن حموش، مساجد مدينة، المرجع السابق، ص 15.

(3)- ينظر الملحق رقم (01)، صورة الجامع الكبير، ص

(4)- للإطلاع على الكتابة أنظر: Devoulx, le edifices, op cit, p 94

(5)- هو أحد ملوك تلمسان لقب بأمير المسلمين ونسبه أبو تاشتفين بن أبي حمو موسى الأول من بن عبد الواد، حكم من 737هـ/1718 50سنة، أنظر: نور الدين المرجع السابق، ص ص 157، 158.

(6)- للإطلاع على الكتابة أنظر: رشيدة بورويبة، الكتابات الاثرية في المساجد الجزائرية، تر: ابراهيم شيوخ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1779م، ص 63.

(7) -Devoulx, les edifices, op ,cit, p96.

(8)- بن حموش، مساجد مدينة، المرجع السابق، ص 49.

(9) -Devoulx, les edifices, op ,cit, p96

يشتمل على تسعة أبواب خارجية مختلفة في الاتجاهات وهي: باب الجنينة، باب البواقل،[1] باب الفوارة (النافورة)، باب الصومعة (المئذنة)، باب غير محفور، باب الجنائز[2]، باب الطحطاحة، بابان في الجهة الجنوبية الغربية للجامع الأعظم.

وظهر الجامع كمؤسسة وقفية خلال منتصف القرن السادس عشر ميلادي[3] وتكاثرت أوقافه وكثرة مداخيلها[4]، ويعود أساسا إلى الدور الذي لعبه الجامع الأعظم في مختلف الميادين الثقافية والدينية وحتى الاجتماعية والسياسية، وبذلك غطى كل أنشطة الجوامع المالكية الأخرى التي لها كان أوقاف خاصة بها تتفق عليها، وحتى المساجد التي بنوها الأتراك بأنفسهم كالجامع الجديد وجامع (صفر) سفير[5]، فالجامع الكبير لم يكن جامع خطبة فحسب وظائفه الدينية بل كاد هو ومدرسة يشكلان نواة جامعية[6] لأنه كان مقصودا من جانب العديد من العلماء المغاربة لسمعته الهائلة ومكانة مدرسيه وعلمائه[7] أشهرهم عائلة قدورة[8]، وأيضا كمرافق الجامع المريحة، حتى كان هؤلاء العلماء المغاربة يستلمذون على علمائه ويدرسون فيه[9] وكان مركز للمناظرات بين العلماء في المسائل الفقهية الخلافية

---

[1]- جمع بوقال (الوعاء الطيني) وكان هناك حائط من طين فيه ماء يروى العطشان أنظر: بن حموش ، مساجد مدينة، المرجع السابق، ص 49.

[2]- وضعته السلطات الفرنسية وكان هذا الجزء من البناء قد أنشئ فوق مخزن كبير كان يستعمل لاحتياجات البحرية لقربه من الميناء، أنظر: غطاس، الدولة الجزائري، المرجع السابق، ص 279.

[3]- غطاس، نفسه، ص ص 284-285.

[4]- سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 93.

[5]- ينظر الملحق رقم (02)، ص

[6]- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 283.

[7]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954من ط1، ج4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص 391.

[8]- منهم سعيد قدورة، هو سعيد بن ابراهيم بن عبد الرحمن المشهور بقدورة تولى الإفتاء سنة 1028 إلى سنة 1066هـ تميز بذكاءه وكان يعتبر من العلماء الصلحاء توفي بعد سجنه من طرف الداي محمد بكداش أنظر: سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص ص 357-363

[9]- نفسه، ص 283

وأيضا مجالا للتنازع والتنافس بينهم[1]، خاصة فيما يخص وظيفة الإفتاء لأن الجامع كان له أوقاف كثيرة قد جعلت العلماء المتنافسين يسيل لها اللعاب[2]، كما احتضن المجلس العلمي الذي كان ينعقد كل خميس أسبوعيا ويضم العديد من الموظفين إذ كان المجلس العلمي بمثابة المحكمة العليا التي ترفع إليها القضايا الشائكة والتي لم يفصل فيها القضاء عند التنفيذ والتطبيق[3]، كما برز الجامع الأعظم في الجانب الاجتماعي من خلال مساعدة المحتاجين والفقراء ورفع الغبن عنهم وإيواءهم وإطعامهم كما تجسد دوره الاجتماعي بالنسبة للأوقاف المشركة بينه وبين العديد من المؤسسات الوقفية لمدينة الجزائر كمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين ومؤسسة أوقاف الأندلس وأوقاف مؤسسة سبل الخيرات[4]، وكان الجامع الأعظم ساهم لرفع المعنويات وحث الناس على الجهاد والتضحية وحتى نتائج الحروب والمعارك التي يكتب لها النجاح تقرأ فوق منابره وأصبح أواخر العهد العثماني منبرا معارضا للسلطة الفرنسية ومركزا لمقاومتها[5]. قدرت أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني ب خمس مائة وخمسون وقف.[6]

ووفرّ مدخولا سنويا سنة 1837م ب أثنتي عشر ألف فرنك[7] توزعت على 125 منزلا 3 أفران، 39 حانوت، 39 بستانا، 19 مزرعة بالإضافة إلى 109 أوقاف أخرى.[8]

---

(1)- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 259.

(2)- عمار عمورة، الجزائر بوابة....،ج2،المرجع السابق، ص 134.

(3)- غطاس، الدولة الجزائرية، المرجع السابق، ص 287.

(4)- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 243.

(5)- معمر، المرجع السابق، ص 94.

(6)- سعيدوني، بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 25.

(7)- سعيدوني، الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 94.

(8)- بوضياف، المرجع السابق، ص 34.

وتقاربت هذه الإحصائيات مع الإحصائيات التي قدمها عبد الجليل التميمي حول أوقاف الجامع الأعظم وتمثلت في ماضي عامي 1540-1841م قدر عددها ب خمس مائة وثلاثة وأربعون[1] وقف.

أما عن الوظائف مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم، فكان ريعها فيقف على أوجه عدة تعود بالمنفعة على الجامع وكل من يخدمه إذ خصصت مداخيل لتوفير اللوازم الضرورية التي يحتاجها الجامع للعبادة ولضمان راحة المصلين[2] وبلغ الأمر إلى شراء ماء الورد من أجل تحضير الجامع الأعظم، وتكفلت بدفع أجور جمع الموظفين به من أئمة ومؤذنين وحزاب قراء قرآن ومدرسين...[3]

أما الفائض من ريع الوقف التابع للجامع الأعظم فيخصص في مصاريف أخرى منها إنشاء زاوية تابعة للجامع وسميت بزاوية الجامع الكبير من طرف المعني سعيد قدورة[4] وكان ذلك سنة 1039هـ-1629-1630م[5] وتتكون من مسجد بدون منارة ومدرسة[6] التي كانت مشكلة من طابقين يضمان عددا من البيوت المخصصة للعلماء الفقراء وعابري السبيل[7] والمحتاجين وشملت أيضا على طابق أرضي يوجد فيه ماء للشرب والوضوء.[8]

---

(1)- عبد الجليل التميمي، وثيقة عن الاملاك المحسبة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، منشورات المجلة التاريخية المغربية، تونس، 1980م، ص 19.

(2)-غطاس، الدولة الجزائرية، المرجع السابق، ص 285.

(3)– بوضياف، المرجع السابق، ص 34.

(4)- سيد، المرجع السابق، ص 68.

(5) - Devoulx, les edifices, opcit, p96

(6)- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص 113.

(7)- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 283.

(8)- سيد، المرجع السابق، ص 68.

ثالثا: أوقاف مؤسسة سبل الخيرات:

أو سبيل الخيرات[1]، تأسست سنة 1034هـ-1584م[2] من قبل الداي شعبان خوجة[3]، وهي خاصة بخدمه المذهب الحنفي من خلال نشاطاتها الخيرية العامة التي تتمثل في إنشاء الطرقات وشراء الكتب للطلبة ووقفها عليهم، وتقوم بإنشاء المؤسسات الدينية كالزوايا والمساجد والإشراف عليها[4] وكون الفئة التركية الحاكمة وفئة الكراغلة وبعض الحضر المنتسبين إلى نفس المذهب من ذوي النفوذ والثروة[5]، الذين دعموا مؤسسة سبل الخيرات مما أهلها أن تكون من أغنى المؤسسات الوقفية القائمة بمدينة الجزائر من حيث كثرة أوقفها وتعدد مهامها ومن بين هذه النشاطات هي إشرافها على ثمانية مساجد حنفية بمدينة الجزائر[6] وهي كالتالي:

1-جامع القايد صفر 940هـ-1534م[7]

2-جامع السيدة 720هـ-1264م[8]

3-الجامع الجديد 1070هـ-1660م: يعد من المساجد الرئيسية التابعة للطبقة الحاكمة بمدينة الجزائر[9]وأسس بناءا على أوامر الانكشارية من أموال مؤسسة أوقاف سبل

---

[1]– عبد القادر، المرجع السابق، ص 161.

[2]- سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 34.

[3]- هو داي الجزائر سنة 1101هـ/1689م وقام ببناء المسجد المنسوب إلى اسمه وهو مسجد سفيان خوجة، قتل بعد سنة من تأسيسه لهذا الجامع، أنظر: عقيل نمير حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية، مجلة دراسات إنسانية الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أعمال ندوة الجزائر 30/29، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، 2001م-2002م، ص 131.

[4]- بن عون، المرجع السابق، ص 05.

[5]- هلايلي، مكانة الوقف في الحفاظ، المرجع السابق، ص 226.

[6]- غطاس، الدولة الجزائرية ومؤسساتها، المرجع السابق، ص 260.

[7] –shuval, op.cit, p45.

[8] - Devoulx, les edifices, op,cit, p152

[9]– نمير، المرجع السابق، ص 125.

الخيرات[1] يتميز بقبة ضخمة وكان موضعه مدرسة أبو عنان التي هدمت من أجل بناء الجامع الجديد[2]، وحسب رأي الأستاذ "عقيل نمير" أنه بني من أجل أن يضاهي المسجد الأعظم من حيث الأهمية والمكانة[3]، سمي أيضا بجامع السميكة وجامع الصيد البحري.[4]

4-جامع شعبان خوجة 1106هـ-1694م: أنشأ عند باب الجزيرة يطلق بجامع باب الجزيرة[5] وسمي أيضا ببانية الداي شعبان خوجة، أنشأه الداي شعبان خوجة سنة 1623م[6] يعتبر من مساجد الخطبة ويدل أيضا هذا على أهمية.[7]

5-مسجد كتشاوة: 1106هـ-1694م: اسمه معناه باللغة التركية "هضبة الماعز"[8]، ويعد من أشهر مساجد العاصمة ويقع بساحة ابن باديس وأعيد بناءه من طرف حسان باشا سنة 1209هـ-1794-1795م.[9]

6-جامع شبارلية (معناه صانع أحذية النساء) 1106هـ-1787م: عبارة عن جامع صغير بمنارة متواضعة وزاوية وتحتوي على عدة غرف للطلاب الأتراك بالإضافة إلى سيل الماء عين ماء وحمام ولم يكن لهذا المسجد أوقاف باسمه.

7-جامع دار القاضي 1209هـ-1795م: يقع بباب الواد ويعود تأسيسه إلى مصطفى بن مصطفى أنما ويعد من المساجد الصغيرة.[10]

---

(1)- سبنسر، المصدر السابق، ص 112.

(2) -Devoulx, les edifices, opcit, p140.

(3)- نمير، المرجع السابق، ص 125.

(4) –shuval, op.cit, p45.

(5) -Devoulx, les edifices, op,cit, p88.

(6)- سعد الله، تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص 27.

(7)– نمير، المرجع السابق، ص 130.

(8)- ينظر الملحق رقم (03)، ص

(9) -Devoulx, les edifices, op ,cit, p164.

(10)– نمير، المرجع السابق، ص 175.

8-جامعا القصبة:

أ-الجامع الخارجي (جامع الداي حسين) 1235هـ-1653-1654م: يقع خارج القصبة بني قبل عهد الداي حسب لكن هذا الداي جدده وأعاد بناه سنة 1733هـ-1818م، ولهذا الجامع أوقاف ترجع إلى سنة 1064هـ-1653م.[1]

-الجامع الداخلي 1234هـ/1818م: يقع داخل القصبة وكان من الجوامع الخطبة والدرس له أهمية خاصة باعتباره قريب من مقر حكومة الباشاوات[2] ونلاحظ أن مؤسسة سبل الخيرات الحنفية تتميز بقلة مساجدها إلا أنها استطاعت أن تحتل المرتبة الثالثة بعد المؤسستين المذكورتين آنفا وقدر عدد أوقافها سنة 1836م بمدينة الجزائر ثلاثمائة وواحد وثلاثون وقفا[3] منها مائة وتسعة عشر ملكية عقارية ومائتان واثنا عشر عناء[4]، كما يوفر مدخولا سنويا قدر بمائة وثمانون ألف فرنك[5] وبالرجوع إلى وثيقة اعتمد عليها الأستاذ "عقيل نمير" في دراسته لأوقاف سبل الخيرات والتي أحصاها باثنان وتسعون حانوت يعود لمؤسسة سبل الخيرات وقدر مدخولها السنوي أربعة ألاف وأربعمائة وخمسة وخمسون ريال منها ثمانية حوانيت مستثمرة من طرف اليهود وأربعة مخازن غلتها قدر بألف وتسعمائة وستة وخمسون ريال أما عدد الفنادق فهما اثنان والحمامات أيضا اثنان مردودها السنوي مائة وخمسة وستون ريالا[6]، ويعود أمر التصرف في هذه الأوقاف إلى المفتي الحنفي الذي يقوم بالصلاة

---

(1)– سعد الله، تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص 59.

(2)- نفسه، ص ص 60-61.

(3)- سعيدوني، بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 25.

(4)- العناء: (الكراء) يعرف في القانون المعاصر بكونه عقد يكسب المحتكر بمقضاه حقا عينا يخول له الانتفاع بأرض موقوفة بإقامة مباني عليها أو استعمالها للغرس أو لأي غرض آخر لا يضر بالوقف لقاء أجرة محددة وقد لجأ الفقهاء إلى هذا المصطلح كحل للأوقاف المعطلة بفعل تداعي مبانيها فيتولى ناظرها تأجيرها بإذن القاضي وبعد التأكد من سداد القيمة المبذولة للإيجار، أنظر: بن حموش، فقه العمران، المرجع السابق، ص 88.

(5)– سعدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 94.

(6)- نمير، المرجع السابق، ص ص 122، 123.

والإفتاء بالجامع الجديد ويخصص له دخل سنوي لا يقل عن مائة وخمسون ريالا بالإضافة إلى إشرافها على المنشآت الدينية.

فهي أيضا مكلفة بدفع مرتبات حوالي ثمانية وثمانون طالب ملحقين بالمساجد الحنفية التي تحت إدارتها[1]، وتضاءلت أوقاف مؤسسة سبل الخيرات إلى مائة وخمسة وسبعون وقفا فقط بعد تعرضها إلى السياسة الاستعمارية سنة 1830م.[2]

4- أوقاف الأندلس

شهدت مدينة الجزائر ونواحيها موجة من الهجرات الأندلسية بعد سقوط الأندلس وصدور قرار الفرد الجماعي سنة 1016هـ-1609م[3]، وظلت السفن الاسبانية تلقي بهم حتى سنة 1616م، وبعد استقرار الجالية الأندلسية بمدينة الجزائر لقيت هذه الأخيرة اهتماما كبيرا من قبل الأتراك الفئة الحاكمة وحظيت برضى الأهالي وتعاطفهم مما أعطى لهما فرصة لبناء نفسها من جديد[4]، واستطاعت بعد ذلك أن تكون لنفسها مكانة مميزة ضمن المجتمع ويعود ذلك إلى مهاراتها وقدراتها في المعارف وخيرتها في مختلف الميادين[5]، فقد برزوا في المعاملات التجارية والصناعية التي تتطلب الكفاءة والإتقان، كما برزوا في الأدب والفنون والموسيقى، وساهموا في إنشاء الكثير من المراكز العمرانية وإحياء بعض المدن كشرشال القليعة، البليدة[6] وهذا ما سمح لهم بجمع الثروات والأموال مما ساعد على الالتحام والتعاون مع فقراء الأندلس بن جلدتهم الذين كانوا يواجهون ظروف صعبة ناتجة عن التهديد الإسباني

---

[1]- مريوش، المرجع السابق، ص 57.

[2]- سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 94.

[3] –Albert Devoulx, Notice corporation relgeuses d'alger aconpagnee de decuments au, thenique et nedites, Alger, p 29.

[4]- عبد المجيد قدور، الهجرة الأندلسية إلى المغرب الاسلامي ونتائجها الاجتماعية والحضارية الجزائر (نموذجا)، مجلة العلوم الانسانية، ع20، جامعة منتوري، الجزائر، 2003، ص 173.

[5]- حنيفي هلايلي، الحضور الأندلسي بالجزائر في العهد العثماني على ضوء المحاكم الشرعية المحلية التاريخية للدراسات العثمانية، ع 25، مؤسسة التميم للبحث العلمي والمعلومات رغوان، تونس، 2002، ص 316.

[6] –Devoulx, Notice corporation, op.cit, p 29.

للمدن الساحلية وعداء البدو في الهجمات الساحلية بالإضافة إلى إحساسهم بالوحدة والتشتت[1] فالجالية الأندلسية رغم أنها استقرت في بلاد إسلامية مثل[2] موطنها الأصلي إلا أنها ظلت تعتبر نفسها في أرض الغريبة والهجرة[3] ولذلك سارع عددا من الأغنياء الأندلسيين إلى تخصيص أوقاف للإنفاق على المحتاجين من أبناء جلدتهم (فقراء الأندلس)[4] وأسس مسجد وجامع ملحق لها خاصة بهم وسميت بزاوية أهل الأندلس[5] سنة 1033هـ-1623م وبنيت على أنقاض منزل يقع في حي مسيد العدالية بمدينة الجزائر.[6]

وكان هؤلاء الجماعة الذين ساهموا في إنشاء الزاوية أهل الأندلس هم: محمد بن محمد الآبلي ،إبراهيم بن محمد بوساحل ،المعلم موسى ،محمد المدعو شلالة ،محمد الأنجعدون[7] ،يوسف المدعو عدود ،محمد السميح بن أحمد ،علي بن عمر تاجر الصابون[8] ،محمد بن محمد العادل ،يحي الخياط[9] فكانت هذه الأوقاف تشمل على العديد من الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، حيث جعلوا محمد الآبلي مشرفا عليها[10] والذي أصبح وكيلا على الأوقاف فقراء الأندلس أوقاف فقراء الأندلس وفي الواقع كانت هناك أوقاف خاصة بالجالية الأندلسية قبل تأسيس الزاوية منها:

---

(1)- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية من مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 70.

(2)– بن عون، المرجع السابق، ص 06.

(3)- ومن العوامل التي دفعت أغنياء الأندلس إلى تخصيص أوقاف خاصة بهم هي حساسية البعد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين أهل الأندلس والطبقات الاجتماعية المكونة لمجمع الجزائر، أنظر: هلايلي، مكانة الوقف في، المرجع السابق، ص 233.

(4)- سعيدوني، دراسات أندلسية، المرجع السابق، ص 70.

(5) - shuval, op.cit, p124.

(6) -Devoulx, les edifices, op,cit, p174.

(7)- هلايلي، مكانة الوقف في، المرجع السابق، ص 233.

(8)– سعيدوني، دراسات أندلسية، المرجع السابق، ص 70.

(9)- هلايلي، مكانة الوقف في، المرجع السابق، ص 234.

(10)- هو من بلدة الأندلس، أنظر: قدور، المرجع السابق، ص 179.

1574/98م-981هـ/1575م-1012هـ-1606م-1013هـ-1607م-1014هـ 1608م.[1]

بلغت أوقاف فقراء الأندلس أكثر من مائة وواحد منها أربعون ملكية عقارية وواحد وستون عناء[2]، وضعت تحت تصرف وكيل الأندلس وتكاثرت مشاريعهم الخيرية حتى أصبحت تقدر بما لا يقل عن خمسة ألاف فرنك كدخل سنوي سنة 1830م.[3]

وكان هناك صنفين من الأوقاف هما: ما هو خاص بفقراء الأندلس وهناك ما هو مشرك مع مؤسسات أخرى منها الحرمين الشريفين والجامع الأعظم وكذلك مع عامة الناس[4] وجاء في احد العقود الذي يعود إلى 1335/1234هـ/1809-1810م أن هذا الصنف كان يضم خمسة وثلاثون حانوت منها تسعة وعشرون دارا منها عشرون مشركة مع الحرمين وستة مع عامة الناس وأربعة عشر علوي تسعة منها مشرك مع الحرمين وخمسة مع عامة الناس، هذا وقد بلغ مردد هذه الأوقاف المشركة مع الحرمين والأندلس عام 1146هـ/1733م بثمانمائة وأربعة وأربعون ريال كانت حصة الحرمين منها مائتي وأربعة وتسعون ريالا وتطلب النفقات والمصاريف بخمس مائة وثمانية وثلاثون ريالا واحتفظ الباقي بصندوق الأندلس[5]، ونذكر على سبيل المثال من الأوقاف المشركة كما يلي:

1- تحبيس الولية[6] آمنة بنت الحاج مصطفى الأندلسي قد أوصت على أن مخلفاتها

---

(1) –Devoulx, Notice corporation, op.cit, p 30.

(2)- فلة القشاعي موساوي، أوقاف أهل الأندلس مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني، مجلة دراسات إنسانية الوقف في الجزائر اثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أعمال ندوة الجزائر 30/29، ع2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002م، ص 166.

(3)– سعيدوني، دراسات أندلسية، المرجع السابق، ص 62.

(4) - shuval, op.cit, p125.

(5)– سعيدوني، دراسات أندلسية، المرجع السابق، ص 77.

(6)- الولية: هذه نجدها في عقود التحبيس التي تعود إلى المرأة وتسبق دائما الاسم، أنظر: صاري، بخاري، المرجع السابق، ص 27.

مناصفة بين الأندلس والحرمين بتاريخ 1092هـ-1681م.[1]

2- تحبيس علي بلحاج أحمد عمار الأندلسي نصف منزل في شهر شعبان سنة 1168هـ ماي- جوان 1755م على مؤسسة (الحرمين الشرفين).[2]

3- تحبيس الحاج محمد الأندلسي لفائدة الجامع الأعظم سنة 1183هـ-1769م والذي تمثل في دار قرب حانوت الجنان.[3]

تميزت أوقاف فقراء الأندلس بالكثرة والتنوع لكنها لم تصل إلى درجة أوقاف المؤسسات الأخرى، وتضاءلت أهميتها وانخفضت حيث لم يعد يستفيد منها عام 1837م إلا سبعة عشر فردا فقط وتعرضت زاوية أهل الأندلس للهدم من طرف الاحتلال سنة 1843م.[4]

5- أوقاف الأضرحة والزوايا والأشراف

أ-أوقاف الأضرحة والزوايا:

كان لانتشار الطرق الصوفية وازدياد نفوذ الروح الدينية لدى الحكام والسكان الأثر الكبير على انتشار الزوايا والأضرحة التي تعد بمثابة المراكز والأماكن الخاصة بالأولياء الصالحين التي تتمتع بأوقاف خاصة بها والتي تشكلت من تبرعات وصدقات الأفراد الواقفون عليها، وكان ذلك تعبيرا لحبهم وتبجيلهم لتلك الأماكن ولأصحابها، ومدينة الجزائر كانت تتوزع على تسعة أضرحة ثمانية منها تقع داخل مدينة الجزائر وواحد فقط يقع خارج أسوارها وهو ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي[5] الذي يقع بنواحي جرجرة.[6]

---

[1]– سعيدوني، دراسات أندلسية، المرجع السابق، ص 77.

[2] - shuval, op.cit, p125.

[3]– سعيدوني، دراسات أندلسية، المرجع السابق، ص 83.

[4]- يرجع ذلك إلى تلاشي العنصر الأندلسي بالمدن الجزائرية بسبب ضعف نشاط أفرادها في الميدان المالي أواخر العهد العثماني وبسبب مضايقة واستبداد الحكام وقادة الجيش هذه العوامل حددت من إمكانية التطور الاجتماعي والاتصال القائم على مبدأ العمل الفردي والمبادرة للجالية الأندلسية، أنظر: هلايلي، الحضور الأندلسي بالجزائر، المرجع السابق، ص 321.

[5]– ينظر : الملحق رقم (04)، ص

[6]- حمداني، المرجع السابق، ص 21.

واحتل الصدارة من بين كل الأضرحة الثمانية من حيث كثرة أوقافه التي قدرت بتسعة وثمانين وقفا[1] ومدخوله بلغ ستة ألاف فرنك سنة 1830م[2] تنفق ريع أوقافهم على القائمين بالضريح ويوزع قسم منها على فقراء المدينة كل يوم خمسين من فرنك التي ثلاثة فرنكات لكل فرد،[3] وكانت كل الفئات الاجتماعية توقف أملاكها على هذا الضريح ولم يقتصر الأمر على مدينة الجزائر بل كانت بعض البلدان منها تونس ترسل عليها حمولة زيت كبيرة سنويا.

-وتوزعت أوقافه على: عشرون دارا وإحدى عشر جنة وستة أحفر معدة لصناعة الدباغة وخمسة علويات وثلاثة جلسات حوانيت وثلاثة مخازن ونصف مخزن وأصطبل وخزان واحد.[4]

ب -أوقاف الاشراف:[5]

يعود ظهور فئة الأشراف إلى أوائل القرن الحادي عشر هجري والسابع عشر ميلادي 10هـ/17م[6] وقدر عددهم ما بين مائتين وثلاثمائة أسرة بمدينة الجزائر،[7] وحظيت بمكانة مرموقة ضمن فئات المجتمع خلال العهد العثماني[8]، وكان ذلك التقدير والإحترام من طرف الحكام الأتراك والسكان أيضا وكانت لها أوقاف خاصة تصرف من ريعها وزاوية أيضا

---

(1)– سعيدوني، بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 25.

(2)- علي تابليت، أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي، مجلة دراسات انسانية الوقف في الجزائر خلال القرنين عشر والتاسع عشر، اعمال ندوة الجزائر، كلية العوم الانسانية والاجتماعية، ع خ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 32.

(3)- حمداني، المرجع السابق، ص 21.

(4)– غطاس، الدولة الجزائرية ومؤسساتها، المرجع السابق، ص ص 306-307.

(5)- لقب يطلق على جماعة من الناس يجمع بينهم النسب الشريف وهو الانتساب إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وتشكلت منهم طبقة مرموقة عبر التاريخ الاسلامي وظهر منها العديد من العلماء والخطباء وعرفوا بألقاب كثيرة منها:آل البيت، السادة أو الأسياد، انظر: الخطيب، المرجع السابق، ص 31.

(6)– سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص ص 241-242.

(7)– سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 94.

(8)- ظلت هذه الطائفة محافظة على خصوصيتها واصولها، أنظر:هابسترايت، المصدر السابق، ص 47.

سميت بزاوية الأشراف التي أسست من قبل الداي محمد بكداش سنة 1121هـ/1709م[1] وربما كان الدافع وراء تأسيسها هو انتساب هذا الأخير لحضرتهم وتعاطفه معهم، وقدر مدخول أوقافها السنوي سنة 1830 بخمسة ألاف فرنك.[2]

ونصت وقفية الداي محمد لكباش على نقيب[3] هذه الزاوية شروط هي:

- لأن يقيم فيها سوى الشريف والغير متزوج ولا يتولى فيها الغمامة والتدريس لأي شخص مكانه لكن بشرط أن لا يكون إنسان تقي وورع من أجل قيامه بوظيفة الإشراف، ونصت وقفية على الوكيل الذي يتولى تعريف لشؤون الوقف وأن الفائض منه يوزع على فقراء الأشراف المولودين بالجزائر، ولا يجوز للوكيل أن يأخذ شيئا من الوقف لنفسه إلا عند الضرورة وفي هذه الحالة يصير هو كالشريف الفقير ولم يكن هذا خاصا بفئة الرجال فقط بل شمل النساء أيضا ومختلف الأجناس الأخرى، ولا يجوز للنقيب أن يتدخل في الزاوية.[4]

ومن أشهر العائلات الشريفة والتي تولت نقابة الأشراف نذكر عائلة "أحمد الشريف الزهار"[5] وعائلة" المرتضى". [6]

---

[1] –Devoulx, Notice corporation, op.cit, pp 31-32.

[2]– هابسترايت، المصدر السابق، ص 47.

[3]- النقيب هو الشخص المعين من قبل الدولة والمتفق على منصبه في الاشراف على الامور المتعلقة بالسادة والأشراف وكان يقيم بالعاصمة وله وكيل يساعده والذي يحافظ على السجلات الخاصة بانسابهم وحقوقهم وكل ما يخصهم، أنظر: صابان، المرجع السابق، ص 22

[4]– سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص ص 241-242.

[5]-هو: احمد الشريف الزهار بن الحاج علي النقيب بن أحمد بن عبد القادر رحمة الله ولد حوالي سنة 1781م بمدينة الجزائر وتفقه بها واخذ العلوم عن فحول رجالها وخلف والده الحاج علي في وظيفة نقابة الاشراف رحمة الله تعالى، وكان متصلا بالإدارة التركية كثيرا، انظر: المدني، محمد بن عثمان، المرجع السابق، ص ص 99، 100.

[6]- تولى عبد الرحمن بن محمد المرتضى وظيفة الافتاء عدة منها مرات سنة 1118هـ-1121 ،المرة الثانية سنة 1128هـ-1134هـ والمرة الثالثة سنة 1135هـ، أنظر: غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص 428.

6- أوقاف الجند المعوزين والثكنات العسكرية[1]

خصصت أوقاف للإنفاق على المعوزين من الجند الانكشاري على الثكنات العسكرية وبناء الحصون والأبراج العسكرية للجهاد وصيانتها وإنشاء العديد من المرافق العمومية كبناء الطرق وتوفير العيون والسواقي، ويعود أصل هذه الأوقاف إلى الجنود الذين ترقوا في رتبهم العسكرية حيث ترتبط أهمية الارتقاء بالرتبة الذي يحوزه الواقف وكانت بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني سبعة ثكنات[2] عسكرية كل منها أوقافها الخاصة بها ويعود ريعها إلى الحسين المقيم داخل الغرفة.[3]

وكانت مداخيل الأوقاف تصرف على اشياء ترفيهية كذلك، كالهدايا التي يقدمها وكيل الوقف لجنود الغرف الوقفية وسميت، أوقاف الجند والثكنات.

ومن الحكام الذين أوقفوا على الثكنات العسكرية نذكر الداي حسن بن حسن باشا 1764م الذي خصص أوقاف من أجل صيانة وتزيين غرفة ثكنة باب عزون وتسمى بغرفة دال والي بابا حسن[4] وهناك من الحكام الذين قاموا ببناء الابراج العسكرية لحماية المدينة

---

[1]- الثكنات جمع (ثكنة): وهي عبارة عن تجمع الجنود الانكشاري وتحتوي كل منها ما بين أربعمائة وخمسمائة جندي موزعين على أوقات غرف ويطلق على عليها كذلك اسم القشلة ويلزم الانكشاري العيش داخلها طوال مدة الخدمة العسكرية، أنظر: هلايلي، بنية الجيش، المرجع السابق، ص 27.

[2]- هي: ثكنة المكررين (المقرئين، ج قراء)، ثكنة باب عزون، واسمها أيضا الدروج (السلالم)، ثكنة أوسطى موسى أو باب الجزيرة، ثكنة صالح باشا وعلي باشا، ثكنة إيسكي (القديمة)، ثكنة يني (الجديدة)، أنظر: ريمون، المصدر السابق، ص 57.

[3]- جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع لبايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008م، ص 24.

[4]- معاشي، المرجع السابق، ص 24.

وحصانتها من أي خارجي وهذا ما فعله الداي عثمان باش الذي قام بتشييد البرج الجديد[1] وبرج السمكة[2] وبرج راس عمار[3] وقد شارك في بناءها كذلك أهل المدينة راجين الثواب والمغفرة من الله تعالى.[4]

7- أوقاف مؤسسة بيت المال: [5]

تعتبر من المؤسسات العريقة بالجزائر وتتمتع بصيغة رسمية واجتماعية[6]، يشرف عليها موظف يسمى بيت المالجي حيث كان الباشا يحرص على تعيين أحد القضاة ليساعد أمين بيت المال في إدارة هذه المؤسسة نظرا لتعدد مهامها وخدماتها[7] التي تتمثل في:

رعاية جميع الأملاك التي غاب عنها أفرادها وبالتالي يعدون من الأموات وهكذا استحوذ بيت المال على الأماكن الشاغرة التي ليس لها ورثة فتضعها تحت إشراف الخزينة العامة[8]

وترعى أملاك اليتامى والأملاك التي تصادرها الدولة فتكون من نصيبها[9]وكانت لها نشاطات خيرية أيضا فهي تقوم بتشييد المراكز الدينية والمرافق العامة كبناء الجسور

---

[1]- شيّد سنة 1187هـ-1733م ويحتوي على واحد وعشرون فتحة مدفعية مخصصة للدفاع عن الجهة الشمالية للميناء ويدل اسمه أنه حل مكان البرج القديم الذي يطل على البحر قرب مرسى الزبان، أنظر: بليروات بن عتو، المدينة والريف أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2007-2008م، ص 101.

[2]- شيده أحمد باشا سنة 1077هـ-1666م-1667م وأعاد بناءه عثمان باشا سنة 1190هـ-1776-1777م، ونسب اسمه إلى سمكتين مرسومتين على بابه ويحتوي على طابقين مزودين بثلاثين مدفع، أنظر: نفسه، ص 102.

[3]- أو برج رأس العمار: يجهل تاريخ بناءه، له طابقين سفلي وعلوي ويتوفر على خمسة وعشرون بطارية، وطابق يشمل على ثمانية وعشرون فوهة، أنظر: نفسه، ص 101.

[4]- الزهار، المصدر السابق، ص 24

[5]- اصطلاح إداري في النظام المالي الاسلامي، أطلق على الدولة الاسلامية على المؤسسة المشرفة على موارد الدولة ونفقاتها وضعت نواتها من حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ثم طورها عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ظل التنظيمات لتصبح في عهد حفيده عمر بن عبد العزيز من أهم المؤسسات، أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص 93.

[6]-غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص 79.

[7]– سعيدوني، دراسات في الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 95.

[8]- بوضياف، المرجع السابق، ص 34.

[9]- بن عونن المرجع السابق، ص 06.

والطرق، ويقوم بتوزيع الصدقات كل خميس على حوالي مائتي فقير[1] وتقديم في كل عيد الهدايا للباشا وحاشيته بالإضافة إلى دفع مبلغ مالي شهريا إلى الخزينة، بما يعادل سبعمائة فرنك، كما تدفع أجور القاضي وبعض العلماء التابعين لمؤسسة بيت المال[2]، وإعانة المحتاجين وعابري السبيل ويقوم أيضا بدفن الفقراء الذين لا مأوى لهم ودفع أجور الاساتذة.[3]

وتقوم هيئة بيت المال بتحديد حقوق الورثة وفي حالة غيابهم فإن القاضي الخاص يقوم بتعيين وكيل يمثلهم وإن كانوا قاصرين فيوصي بهم أما إذا كانت هناك وصية فيُنفذ محتواها بعد التأكد من صحتها فعندما يدفن الميت يتم إحصاء أملاكه والاشياء الثمينة تحفظ خشية ضياعها إلى حين يأتي الورثة.[4]

ثم بعد ذلك تأتي عملية بيع المخلفات بالمزاد العلني كما تبنيه إحدى الوثائق في نص تصفية التركة:[5]

«...ثم بيعت جميع القش والأواني...سيوف الدلالة من بلد الجزائر المحروسة على يد المقدم والوكيل المذكور وبحضور شهيديه...على كل فرد من أفرادها عينا ووقوفه على آخر مزايدة فيه...»[6]

ومن خلال هذه الخدمات نقول أن مؤسسة أوقاف بيت المال تعتبر مؤسسة سياسية من جهة ومن جهة أخرى مؤسسة خيرية، وقد صنفها[7] دوفو Devolx أنّها كانت الخصم

---

[1]- قدرت نسبتها ما بين خمسة عشر وعشرون ريال بوجو ويقدر بالفرنك سبعمائة وعشرون فرنك للاسبوع، أنظر: سعيدوني، المرجع السابق، ص 13.

[2]- نفسه، ص 140.

[3]-غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص 128.

[4]-غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص 124.

[5]-هي مخلفات الموتي وما يتركه والذين لا وارث له سوى بيت المال، أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص 104.

[6]-غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص 125.

[7]– سعيدوني، دراسات في الملكية، المرجع السابق، ص 95.

الطبيعي كمؤسسات الحبس نظرا لما كانت تقوم به من الحرص على استرجاع حصة الدولة من املاك الهالكين الذين لا يملكون ورثة وبهذا صنفت خطأ ضمن المؤسسات الدينية[1] وفي هذا الصدد فقد كانت بعض الاصطدامات مع السكان ومؤسسة بيت المال عند قيام بمصادرة بعض الممتلكات والأوقاف، منها شكوى أحمد بن ساسي البوني[2] إلى الداي بكداش يقول:

حبوسها قد أُشرف ناظره فأُشرف

وأُهملت أسعارها وبُدلت شعارها

والشرع فيها باطل والظلم فيها هاطل[3]

المبحث الثاني: الهياكل الإدارية والقضائية للمؤسسات الوقفية

نظرا لانتشار الذي عرفه الوقف والمؤسسات الوقفية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني تطلب من الإدارة العثمانية أن تضع تنظيمات مستقلة وفعالة من أجل إشرافها على تسيير الهيكل المؤسساتي لها والذي تمثل في:

1- التنظيم القضائي (المجلس العلمي):

تعد هيئة المجلس العلمي إحدى المؤسسات العليا التي وجدت بمدينة الجزائر وتعود بدايتها حسب ما ذكرته الأستاذة "غطاس"[4] أن جلساتها كانت تعقد في العهد الأول بضريح الولي سيدي عبد الرحمن الثعالبي وانتقل مقرها إلى إدارة الإمارة[5] بالجامع الأعظم قبل سنة

---

[1]– بن حموش، مساجد مدينة، المرجع السابق، ص 18.

[2]- هو أبو العباس أحمد بن قاسم بن محمد المعروف بابن ساسي البوني صاحب الدرة المصونة في علماء وصلحاء بونة (عنابة) وله غيرها من التأليف ما بين مختصرة ومطولة وسطورها ما يفوق المائة، توفي سنة 1139هـ-1726م-1727م، انظر: بن ميمون، المصدر السابق، ص 116.

[3]- نفسه، ص ص 129-130.

[4]- أعتمدت على إحدى الوثائق التي جاء فيها ما يلي: وعقد لها بسبب ذلك مجلس علمي بجامع الشيخ البركة المتبرك به والضريح عبد الرحمن الثعالبي...، أنظر: غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص 121.

[5]- اصطلاح إداري من العصر الاسلامي أطلق على المركز الذي يقيم فيه الولاة وأمر الاقاليم المعنيين من قبل الخليفة في الامصار الاسلامية، أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص 171.

1636م، وظلت الجلسات تعقد بدار الإمارة حتى السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي وعرف المجلس العلمي بمجلس "الشرع العزير" إلى غاية القرن السابع عشر ميلادي.[1]

وكان يعقد جلساته كل يوم خميس أسبوعيا[2] لقيامه بالصلاحيات المنوطة إليه منها:

-الأمر والنهي في كل ما يتعلق بوضعية الوقف وحمايته من الضياع أو التلف.

-إصدار أحكام تتماشى مع مصلحة الوقف من كراء أو صيانة.

-التصرف في شؤون الأوقاف ومراقبة الموظفين القائمين عليها منهم[3] الشيخ الناظر الوكلاء...

- ولم يقتصر صلاحيات المجلس الاعلى في قضايا المتعلقة بالوقف بل تعدى ذلك إلى مهامات دينية وإجتماعية أخرى منها:

- الفصل في القضايا الشائكة والمستعصية حلها[4] من طرف القضاة في المحاكم الأخرى منها قضايا الإرث، البيع، الشراء.[5]

-الفصل في القضايا الفقهية التي يختلف فيها القضاء والعلماء عند التنفيذ والتطبيق، والتي يحتاج فيها الباشا إلى فتوى العلماء، [6] ويعتبر حكم المجلس العلمي نهائيا لا يمكن الرجوع فيه وكانت تعقد الجلسات داخل الجامع الأعظم في حالة كان الخصوم مسلمين إما إذا كانوا من النصارى أو اليهود فجلساتهم تعقد خارج الجامع في حصن أمامه.[7]

---

[1]- غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص 121.

[2]– سعد الله، تاريخ الجزائر،ج1، المرجع السابق، ص 258.

[3]– سعيدوني، الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 38.

[4]-رشيدة شدري معمر،المراكز التعليمية في الجزائر العثمانية1518-1830م،مجلة معارف ،ع20،جامعة البويرة 2016، ص 94.

[5]– غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق ص 122.

[6]– عمورة،الجزائر بوابة،ج2 ،المرجع السابق، ص 134.

[7] - shuval, op.cit, p191.

2- التنظيم الإداري الوكيل الرئيسي

يعرف الوكيل الرئيسي بالوكيل العام أو الشيخ الناظر[1] أو المتولي[2]، وهو المشرف الرئيسي على النظام الداخلي للوقف ويعينه الباشا بنفسه هذا بالنسبة لمدينة الجزائر ومقاطعة دار السلطان اما في باقي المقاطعات بايلك الشرق قسنطينة، بايلك التيطري بايلك الغرب (وهران) يعينه الباي.[3]

ويستمد المجلس الإداري سلطته مباشرة من طرف الديوان فهم ملزم ينطبق قرارات المجلس العلمي والالتزام أيضا بتوجيهات المفتي والقاضي، فيما يخص الاحكام في المؤسسة الوقفية التي يشرف عليها،[4] ويساعده مجموعة من الموظفين والأعوان والوكلاء الذين يتبعونه مباشرة،[5] والوكيل العام يحرص على جميع المداخيل النقدية والعينية للحبس والتحكم في النفقات[6] كما يرافق الحسابات الخاصة، بالمؤسسة التي توكل لأعوانه التي تتصل بجمع المحاصيل وصرف المرتبات وصيانة الوقف والحفاظ على تطوره واستمراره والإنفاق على التأثيث كشراء الحصائر، المصاحف، الزيت، القناديل من أجل الإنارة.[7]

والاختصاص في التدوين والتوثيق الحسابي بالسجلات والدفاتر المتعلقة بالأعمال الخيرية والاجتماعية إذ يلزم على الوكيل الرئيسي بتقديم تقرير كل سنة ووضع نسخة منها لدى المفتي أو القاضي وإبعادا لكل ما قد يطرأ عليها تحريف أو ضياع.[8]

---

[1]- ناظر الشيء: حافظه وفي الاصطلاح يقول: الناظر وظيفة أو مرتبة استحدثت في العصر الأيوبي واستمرت بعده، وتطور هذا المصطلح في العهد العثماني و يصبح بمعنى الوزارة، انظر الخطيب، المرجع السابق، ص 50.

[2]– سعيدوني، بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 24.

[3]- بن عون، المرجع السابق، ص 4.

[4]-محمد سحر بن ماهود، الموظفون العثمانيون في إيالة الجزائر، دراسة في اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، مجلة التراث العلمي العربي، ع2، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2015م، ص ص 402-404.

[5]– سعيدوني، ورقات جزائري، المرجع السابق، ص 186.

[6]– سعيدوني، الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 39.

[7] بن ماهود، المرجع السابق، ص 403.

[8]– سعيدوني، دراسات في الملكية والوقف، المرجع السابق، ص 211.

ويقدم أيضا كل التقديرات الناجمة عن زيادة أو تراجع في المداخيل المتعلقة بالأوقاف[1] مع صياغة حلول ممكنة لذلك.[2]

تقدر أجرة الشيخ الناظر بأربعون ريال سنويا ويكون هذا على حساب المؤسسة المشرفة عليها.[3]

شروط الشيخ الناظر:

لابد للناظر أن تتوفر فيه عدة شروط ومواصفات والتي تتمثل فيما يلي:

- الأخلاق الفاضلة والنزاهة والعلوم والسمعة بين الناس الطيبة، ومنها الوكيل لا تحدده فترة معينة وإنما يعتمد على أداءه لمهامه على كفاءته ونزاهته[4]، وما الممكن أن ينتزع من الوكيل الرئيسي وظيفته إذ اشتهر بأمور مخلة بنظام الوقف أو بالأخلاق العامة فيتدخل الباشا أو الباي بإقالته ويعين مكانه وكيل آخر، ولا يخضع الوكيل إلا لمراقبة ضميره والرأي العام وكذلك موقف العلماء منه.

ونذكر على سبيل المثال ما فعله صالح باي قسنطينة عندما وصلته أخبار بأن التقصير قد وقع في أوقاف المساجد بقسنطينة، وكان فيها الوكلاء يهملون الأوقاف فعطلت عن وظائفها وأصبحت مرابط للدواب، فأمر الباي أن تضبط الأمور وبذلك وضعت سجلات يشرف عليها القاضي[5]، وأمرهم أن يبحثوا عن الأوقاف التي مازالت في حالة سيئة أو التي انقرضت، كما قرر محاسبة الوكلاء كل ستة اشهر وعهد إلى المجلس العلمي للنظر في شؤون الأوقاف في كل سنة وأن يستعمل الفائض في شراء عقارات جديدة ليصبح بدوره وقفا، وكان ذلك أواسط ربيع الأول عام 1190هـ - أفريل عام 1776م.[6]

---

(1)– سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 230.

(2)– بن ماهود، المرجع السابق، ص 404.

(3)– سعيدوني، الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 65.

(4)– سعد الله، تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 229.

(5)- بن ماهود، المرجع السابق، ص 404.

(6)– سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 90.

3- الوكلاء:

وهم مساعد والناظر والمشرفون على الأملاك داخل المؤسسات الوقفية، سواء كانت مساجد أو زوايا أو مدارس من عملية تسجيل أو حساب للمداخيل أو المصاريف المختلفة على المؤسسة، ويوكل لهم جمع المحاصيل وصرف المرتبات ويقومون بصيانة وضبط حسابات الحبس السنوية وتسجيلها في دفاتر تقدم للمجلس العلمي.[1]

4- مجموعة الأعوان

يساعد للناظر مجموعة من الأعوان من اجل تسهيل مهمهم وهم كما يلي:

أ-كتاب الوكلاء الرئيسي (الخوجات)[2]: وهم بمثابة المحاسبين المكلفين بمسك محاسبة الشيخ الناظر ومهمتهم ضبطا الحسابات وحفظ الاوراق.

ب-العدول: العدالة وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفه ومهمة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملا عند الانتهاء وإهداء عند[3] النزاع ومن وظائف العدول كتابة العقود بين الناس في معاملاتهم[4] مستوفية الخصومات لأن القاضي إنما يحكم حكم باب البيئة المزكاة وليس أن يلزم الشهود له بإحضار من يزكى لشهادته.

ج-الشواش[5]: وهم القائمون بخدمة الوقف وصيانته وحراسته وهم موظفين مكلفين بالأعمال الثانوية.[6]

---

[1]– سعيدوني، الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 39.

[2]- الخوجات:ج خوجة: كلمة تركية معناها: المسجل أو الكاتب أو الناسخ أو المتعلم أو المتعلم الخاص، أنظر: بن ميمون، المصدر السابق، ص 171.

[3]-عبد الرزاق ابراهيم عيسى، تاريخ القضاء في مصر العثمانية 1517-1798، مصر، 1998من ص 301.

[4]– سعيدوني، الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 41.

[5]– مفرده شاويش وشاوش وهي كلمة تركية أصلها فارسي ومعناها رتبة في الجيش يقابلها العريف في عصرنا ومزالت هذه الكلمة متداولة في الأقطار العربية وأنها تدل غالبا على حجاب رؤساء المصالح الادارية لاسيما في المحاكم الشرعية، أنظر: بن ميمون، المصدر السابق، ص 124.

[6]– سعيدوني، ورقات جزائري، المرجع السابق، ص 187.

د-الموظفين الملحقين: وهم الموظفين المشرفين على الشؤون الدينية من أئمة وخطباء ومؤذنين في الجوامع الكبيرة (الخطبة والدرس) يكون على راس المؤذنين ما يسمى بباش مؤذن الحزابين (قراءة القرآن) وفي طليعتهم باش حزاب ومرتل القرآن ولقراءة صحيح البخاري وتنبيه الأنام.[1]

[1]– سعيدوني، الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 41.

الفصل الثالث

دور الأوقاف في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بمدينة الجزائر العثمانية

المبحث الأول: الدور الاقتصادي للوقف في مدينة الجزائر

المبحث الثاني: الدور الاجتماعي للوقف في مدينة الجزائر

المبحث الثالث: الدور الثقافي للوقف في مدينة الجزائر

الفصل الثالث

دور الأوقاف

في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر

العثمانية

إن المكانة التي احتلتها مؤسسة الأوقاف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما الثقافية منها في الجزائر خلال العهد العثماني، ارتبط مصيرها بالمؤسسات الدينية والثقافية والتي كانت عنوانا للتضامن الاجتماعي هذا ما ساعدها على الانتشار في العديد من المدن الكبرى في الجزائر موزعة على مختلف المؤسسات الوقفية، حيث أصبحت مع مرور الوقت تمتلك مردودا ماليا أكسبها مكانة وأعطاها دورا في تحريك مختلف نشاطات الجوانب الثقافية اقتصادية والاجتماعية، يتم توضيحها فيما يلي:

المبحث الأول: الدور الاقتصادي للوقف في مدينة الجزائر

لقد كان للوقف في العهد العثماني دورا كبيرا في تطور الاقتصاد وذلك من خلال تعدد المؤسسات الوقفية ومدى استيعابها لمشاريع البر، إضافة إلى أنشطة تكفلت بها الأوقاف وقد عملت على تنمية العقارات والحفاظ عليها وإعادة شراء عقارات أو إنشاء أخرى بفائض مردود الأملاك الموقوفة منها:

أ-إنشاء وترميم والتحصينات المختلفة:

كان للوقف دور بارز في تشييد في العديد من الثكنات والحصون والأبراج والأسوار والبطاريات، قصد الدفاع عن البلاد ضد الهجمات البحرية الأوروبية والثورات الداخلية للبلاد وكان انتشار مثل هذه الأوقاف يتركز أكثر بمدينة الجزائر والجهات الغربية منها فهي وسط المدينة كانت الثكنات السبع تنال نصيبا وافرا من عائدات الأوقاف.[1]

تنفق على رعاية الجند وصيانة المرافق بها، وفي الجهات الغربية منها كانت الحصون المختلفة تنتفع بما يخصص لها من أوقاف مثل: حصن نافورة (باب عزون)، وبرج مولاي الحسن (حصن الإمبراطور)، وبرج الزوبية، البرج الجديد وغيرها من الحصون والأبراج المستفيدة من عائدات الأوقاف[2].

---

[1]- سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف، المرجع السابق، ص 249.

[2]-المرجع نسه، ص 249.

كما كان لمنطقة التوات الصحراوية[1] والمهمة من الجنوب الغربي الجزائري ساهم في الأوقاف لتشمل البساتين ونقاط الماء والأملاك العقارية كما انتظمت الجهات والمؤسسات التي تشرف عليها وتنتفع بها.[2]

بالإضافة إلى تأسيس زاوية سيدي منصور بأملاك الأوقاف والتي تقع بين البوابتين اللتان تشكلان باب عزون، وكانت كذلك ملاصقة لسور المدينة، وتنتسب حسب الوثيقة الشرعية تعود إلى سنة 1794م اطلع عليها دوفو وترجمها إلى ولي يدعى منصور ابن محمد ابن سليم، ثم هدمت سنة 1846م في نفس الوقت مع سور المدينة في تلك الجهة وتشير بعض الأخبار أن وفاة الولي قد نقلت مع قريبين له إلى زاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي وقد كان للزاوية أحباس معتبرة.[3]

كما كان لمدينة قسنطينة[4] عدة أوقاف تخص إنشاء الجوامع منها جامع سيدي الكتاني الذي أنشأه صالح باي بن مصطفى الذي تولى حكم قسنطينة من سنة 1771- 1792م من كما أنشأ بجانبه المدرسة الموجودة إلى اليوم عام 1202هـ وجلب دعائمه الرخامية وأهم مواد بنائه من ايطاليا، وأنفق عليه أموالا طائلة وتسمى الكتاني باسم ولي مسمى بهذا الاسم

---

[1]– يقع في جنوب غرب الصحراء الجزائري، وتبعد أقرب نقطة منه عن العاصمة الجزائري بحوالي 1500كلم، وهذا الإقليم يشتمل على عدد من الواحات والمدن والقصور تزيد على ثلاثمئة وخمسون واحة متناثرة هنا وهناك على رمال الصحراء ويقع الإقليم بين خطي عرض 20/30درجة شمالا وبين خطي طول 4 غربا إلى 1 شرقا، انظر:محمود فرج، إقليم توت خلال القرن 18 و19م ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 13.

[2]– محمد حوتية، أوقاف إقليم التوات نموذج قصر الكوسان، أعمال ندوة الجزائر العلمية، البصائر، الجزائر، ص 195.

[3]– بن حموش، المساجد، المرجع السابق، ص 90.

[4]– تتوسط إقليم الشرق الجزائري وتبعد عن البحر ب86 كلم تحدها من الشمال ولايتي سكيكدة وجيجل، ومن الغرب ولاية ميلة أما من الجنوب فتحدها ولاية أم البواقي وتبعد بحوالي 245 كلم عن الحدود الشرقية الجزائرية التونسية وأهلها هذا الموقع بأن تشكل نواة رئيسية لاتجاهات النقل التي تستقبلها المنطقة الشرقية، أنظر: عبد العزيز وآخرون، مساهمة الجزائر للحضارة العربية الاسلامية ، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، 2007م، ص 228.

مدفون بتلك البقعة، وأوقف عليه وعلى المدرسة أوقافا عظيمة عقارية من خالص ماله يصرف دخله عليهما.[1]

وأيضا ظهر دور الوقف على إنشاء مستشفيات في الجزائر خاضعة لرجال الدين قساوسة الثالوث المقدس وجدت تلك المستشفيات لصالح الأرقاء المسحيين لكنها كانت مفتوحة للمرضى من المسلمين التي تعمل على رفع الحرج عن المرضى خاصة الفقراء منهم الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف العلاج وما يترتب عليها، فيكون الوقف سببا في راحتهم وسعادتهم وهذه الانجازات تعد من أوسع المجالات التي وقف المحبسون أملاكهم عليها[2] وكان في طليعتها أوقاف بعض الزوايا، كوقف الطريقة القادرية[3]، وقف الطريقة الطيبية[4] وقد كان للوقف لمدينة الجزائر الدور الكبير في بناء العديد من المنشآت الجديدة داخل المدينة دينية تعليمية وعسكرية ومنشآت عامة منها المساجد والمدارس، الزوايا، الأبراج وقنوات المياه ففائض مردود مؤسسات الأوقاف كثيرا ما يستغل في إنشاء أماكن جديدة وهناك من المنشآت في الاصل وقف ويخصص لها بناءات جديدة تابعة لها أو مرفقة بها فكثيرا من البناءات أنشأت من فائض الوقف.[5]

وأسهمت الأوقاف في ظهور عد مدارس منها الجامع الأعظم المالكي بنيت مع مسجدها حوالي سنة 1626م وقد تولى الإمامة في مسجدها والتدريس بها من قبل الشيخ أبو عثمان سعيد قدورة ويذكر بعض المؤرخين أن مامي رايس قائد البحرية التركي ورفقائه أهدو

---

[1]- مختار حساني، التراث الجزائري المخطوط في الجزائر والخارج، ج2، ط1، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م، ص 214.

[2]- نفسه، ص 105.

[3]- أسسها الشيخ محي الدين عبد القادر الجيلاني المولود في مدينة الجيلان في بلاد فارس سنة 1179م المتوفي ببغداد سنة 1166م: أنظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 467.

[4]- أسسها مولاي عبد الله ابن ابراهيم من اشراف المغرب بمدينة وزان ونظمها مولاي الطيب وكانت عدة سياسية بيد السلاطين بالمغرب وتوفي مولاي الطيب بمدينة وزان سنة 1668م، أنظر: نفسه، ص 468.

[5]- بن حموش، مساجد، المرجع السابق، ص 19.

المفتي الشيخ قدورة أسيرا مسيحيا لبيعه ويشتري بثمنه محلا يحبس على المدرسة المقابلة للمسجد كما كان يوجد بها مسجد للطلبة وإمام المسجد ودار للوضوء.[1]

وقد أسهم الوقف بشكل كبير في عملية الإنتاج الزراعي من خلال الاستثمارات العديدة التي مولتها الأموال الوقفية، ومن الأساليب العديدة التي ذكرها الفقهاء لاستثمار واستغلال الأراضي الزراعية الموقوفة وإجارة الأرض الزراعية لمن يرغب في زراعتا أو في زراعة نوع من أنواع المحاصيل بها، وأن يختار ما يشاء زراعته منها وأن يقوم ناظر الوقف بنفسه بزراعة أرض الوقف.[2]

بالإضافة إلى منافسة المرأة للرجل في مجال الوقف فكان نصيبها وافر فقد كانت تشتري العقار لتحبسه كما كان يفعل الرجل وكانت صكوك الأوقاف هي نفسها تصرح لمصدر هذه الأوقاف بهدف إثبات الملكية وتأكيدها ونفي الشبهة عنها.[3]

ب -رعاية وصيانة المرافق العامة:

ساهمت الأوقاف في المحافظة على بعض المرافق العامة مثل العيون، السواقي، الآبار الطرق، المسالك التي خصصت لها أوقاف كثيرة وهذا ما جعل وكيل أوقاف عيون قسنطينة مثلا من إنفاق خمسمائة فرنك بنقل الماء من خارج المدينة إلى الأحواض السبعة المنتشرة وسط المدينة كما ساعد على صيانة 100 عين لمدينة الجزائر وضواحيها منذ أواسط القرن الثامن عشر.[4]

---

[1]- أحمد شريف الأطرش السنوسي، البصائر الجديدة، ج1، الجزائر، 2013م، ص ص 304-305.

[2]-عبد اللطيف بن عبد الله، أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، بحث مقدم لمؤتمر الاوقاف الأول في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، 1433هـ، ص 55.

[3]-ويدان بوغفالة، أوقاف النساء في مدينة مليانة من خلال وثائق الأرشيف العثماني، المجلة التاريخية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع1، معسكر، ص 155.

[4]-سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 99.

وكان الداي يدفع لخزينة الدولة من ماله الخاص ثمن جلب المياه من منابعها الرئيسية مثل مصطفى باشا الذي دفع تسعة عشر ألف وثلاثة وخمسون دينارا مقابل أخذه الماء من فحص حيدرة وإدخاله لجنينته.[1]

فمدينة الجزائر تعد من إحدى المدن الثلاث التي زودت بالمياه عن طريق القنوات المائية إذ كانت كل من حلب وتونس قد استفادتا من تجهيزات سابقة للعثمانيين، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمدينة الجزائر التي لم تكن تتوفر على أي نظام يضمن وفرة المياه قبل مجيء العثمانيين وهذا لا يعني أن مدينة الجزائر كانت تعاني العطش[2] فمدينة الجزائر تتزود بالمياه من الوديان القريبة منها حيث قال حسن الوزان في بداية القرن التاسع عشر وهو يمر من جوار المدينة من الجانب الشرقي نهر تصب عليه طواحين ويستخدم هذا النهر لحاجات المدينة من ماء الشرب وللاستعمالات الأخرى.[3]

ويقول شالر أن الجزائريون يحرصون في أوقات الرخاء على بناء منازل جميلة في مستوى المنزل الذي يقيم فيه، فقد اعتادت القناصل على الإقامة لمنازل كبيرة وجميلة خارج مدينة الجزائر ويتوفر لديهم الكثير من الخدم وكانوا يفضلونهم من الأسرى المسحيين والقبائل، وأشار أن أجمل منزل كالذي يسكن فيه قد كلف بنائه مئة ألف دولار وكان يدفع ايجاره السنوي مقداره مئتان وخمسون دولار[4] ومن أعمال الصيانة المختلفة التي كانت على هذه المنازل نذكر التبييض وهو طلاء الجدار بالجير وتطلى الجدران بالجير الأبيض أو الجبس.[5]

---

[1]– حساني، المرجع السابق، ص 114.

[2]– غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق،ص 74.

[3]– حسن ابن محمد الوزان الفاسي، وصف افريقيا، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج2،ط2، دار الغرب الاسلامي،لبنان،1983م، ص 37.

[4]– شالر، المصدر السابق، ص 96.

[5]– حليمي، المرجع السابق، ص 248.

المبحث الثاني: الدور الاجتماعي للوقف في مدينة الجزائر

ساهم الوقف في اسلامي عبر التاريخ في تقديم الخدمات العامة للإنسان في مختلف جوانب الحياة، فقد استغلت أموال الأوقاف في ايواء اليتامى ورعايته وكانت هناك أوقاف مخصصة لرعاية المقعدين والعميان والشيوخ، وأوقاف لإمدادهم بمن يقودهم ويخدمهم وأوقاف خاصة لتزويج الشباب والفتيات ممن تضيق أيديهم وأيدي أوليائهم عن نفقاتهم.[1]

أ-الاحسان إلى الفقراء والتخفيف من شقاء المعوزين: تكفلت الأوقاف بتقديم المبالغ المالية ومساعدات عينية للفقراء في مختلف المؤسسات الوقفية كالحرمين الشريفين وسبل الخيرات وبيت المال التي كانت تشرف على دفع موتى فقراء المسلمين وتوزع الصدقات على حوالي مئتي فقير كل يوم خميس[2]، كما قام وكيل أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي بإعانة زوار الضريح من الفقراء وأبناء السبيل وتكفل وكيل الأوقاف بقسنطينة لتقديم نصيب من الزلابية لموظفي المساجد والطلبة في منتصف شهر رمضان بعد أن يقتطع ثلث مئة فرنك من مدخول الأوقاف التي يشرف عليها لهذا الغرض.[3]

كما كانت الزوايا لمدينة الجزائر ملجأ لعابري السبيل ومسكنا للفقراء مثل زاوية الضريح سيدي والي داده تضم هذه الزاوية ضريحا للوالي ومسجدا صغيرا وملجأ للفقراء والمجانين والمجانين وقد كانت للزاوية واردات مهمة وصدقات يومية كبيرة لم يذكر دوفو قيمتها، وزاوية المولى حسن وهي أشبه بدار الفقراء.[4]

العزابوقد وصلت في الوثائق الشرعية على أنها زاوية المرحوم حسن باشا وأحيانا مولاي حسن تبلغ مساحتها 234 م^2، صادرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية سنة 1840م[5]وزاوية

---

[1]-عز الدين معبش وآخرون، مجلة دراسات اسلامية، ع6، مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، مصر،2009م، ص 22.

[2]- سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف، المرجع السابق، ص 247.

[3]- سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 98.

[4]- بن حموش، المرجع السابق، ص 74.

[5]- نفسه، ص ص 74-75.

سيدي محمد الشريف كانت لها مداخيل تصرف على صيانتها، وتقوم بإطعام الفقراء يوم المولد النبوي، تقع هذه الزاوية بمنطقة باب عزون تضم الزاوية الساحة توجد بها عدة أضرحة ومراحيض وغرف مربعة الشكل يتوسطها ضريح الولي المذكور ومسجد صغيرا.[1]

ب-الحد من المظالم والأحكام التعسفية للحكام:

كان الوقف وسيلة فعالة في المحافظة على الثروات والأملاك والأراضي الموقوفة لكونها لا تباع ولا تشترى ولا يمكن حيازتها بتصرف أو استحواذ أو مصادرة وبالتالي لم يعد في استطاعة الحكام ذوي النفوذ مد أيديهم على الأملاك المحبسة حيث كانت تستولي على الأملاك التي لا ورثة لها وتضعها تحت إشراف المال الخاصة عندما يتعذر على الفلاحين دفع الضرائب والغرامات الضرورية والظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر في أواخر العهد العثماني والتي دفعت الكثير من الحكام إلى إصدار قرارات العزل والمصادرة فإن جل الأملاك الموقوفة ظلت في مأمن من تعسفاتهم وتجاوزاتهم نظرا للأحكام الشرعية الصريحة في شأنها والتي لم يستطع أحد على انتهاكها أو التحايل عليها.[2]

ج-تمكين العجزة والقصر وتسيير واستغلال مصادر رزقهم:

وذلك لكون الحبس الأهلي يسمح لصاحبه بكرائه مقابل عناء محدد يقره المجلس العلمي بعد وضعه على مصادر دخل قارة ومضمونة، كالنساء المطلقات[3] والأرامل والفتيات الغير الراشدات وبعض المعوقين، ولهذا السبب بذات نلاحظ كثرة النساء واللاتي كن يحبس أملاكهن، فعلى سبيل المثال نذكر أن هناك اثني وعشرون امرأة وضعن أملاكهن وقفا على الجامع الأعظم بالجزائر[4]، كما سمحت طريقة استغلال بمهام وأعمال لا تسمح لهم بالتفرغ لاستغلال أملاكهم كالمنخرطين في الجيش والمتولين لبعض الوظائف الخاصة من الانتفاع

---

[1]- بن حموش، المرجع السابق، ص 127.

[2]- سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 98.

[3]- سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق، ص 74.

[4]- نفسه، ص 74.

من ملكياتهم، وهذا ما يؤكده توارد أسماء العديد من الموظفين والجند في وثائق الحبس الأهلي[1].

د -العمل على تماسك الاسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة:

فأحكام الوقف الأهلي تُقر لصالح الحبس أن ينتفع هو وعقبه بالحبس حسب الوصية التي يسجلها في وثيقة الوقف فلا يصرف الحبس على الغاية التي وقف من أجلها إلا بعد انقراض العقب وانتقاء الورثة وهذا ما مكن الأسرة الجزائرية المحافظة على تماسكها وحال دون انقسام الأملاك أو بيعها أو رهنا من طرف الورثة[2].

كما لعبت المرأة دورا بارزا في وقف أملاكها سواء لمؤسسة الحرمين الشريفين أو الجامع الأعظم ومؤسسات خيرية أخرى، فثلث $\frac{1}{3}$ من العينة ينحصر فيما يقارب مئة عقد خاص بالمراة وما حبست من أملاك فكان الهدف من هذا أن أحكام الوقف ساهمت في تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة لصاحب الوقف الأهلي الحق في التمتع بها حيث كانت لها استقلالية في التصرف في أملاكها دون الرعاية من الزوج أو الوصي[3]. ومثلا كانت المرأة تقوم بإجراءات التحبيس بنفسها وتباشر العملية بحرية إذ كانت تلجأ في ظروف أخرى إلى التوكيل واسناد المهمة إلى غيرها، إلى الزوج أو وكيله أو إلى شخص آخر وظاهرة التوكيل كان يتعاطاها الرجال كذلك ولم ترتبط بجنس الوقف كما قد يتصور[4].

ولقد حضت المرأة نفسها أولا بالحبس وكانت تشترط في أغلب الأحوال مثل الرجل بالانتفاع بالغلة مدى الحياة بموجب ترسيخ المذهب الحنفي، وفي أمثلة اخرى حظيت المرأة كبنت للواقفة أو كأخت لها بالأولوية دون اشتراط الانتفاع الشخصي، كما في تحبيس السيدة

---

[1]– سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 98.

[2]- سعيدوني، دراسات تاريخية في ملكية والوقف، المرجع السابق، ص 248.

[3]- فاطمة الزهراء صاري، فتيحة بوخاري، الوقف في الجزائر، المرجع السابق، ص 19.

[4]- ويدان بوغفالة، المرجع السابق، ص 22.

عيشوشة بنت عبد الوهاب على ابنتها فايجة وذريتها المؤرخ في شهر رجب عام خمسة وعشرين ومئة وألف 1125هـ - 1713م وتحبيس السيدة مريم بنت السيد الحاج مولود على أختها وذريتها المؤرخ في 1127هـ -1715م[1].

ومن الأوقاف التي انتشرت بين الاسرة في العهد العثماني أوقافا لإعارة الحلي والزينة في الأعراس والأفراح، فيستفيد من هذا الوقف الفقراء والعامة بما يلزمهم من الحلي لأجل التزيين بهم في الحفلات ويعيدونه إلى مكانه بعد انتهائها فيتيسر للفقير أن يبرز يوم عرسه بحلة لائقة ولعروسه أن تُحلى بحلية رائعة مما يجبر خاطرهما[2].

كما خصصت مؤسسات الأوقاف نسبة من مصاريفها للاحتفال بالأعياد الدينية من بينها الاحتفال بالمولد النبوي الشريف الذي يكتسي أهمية بالغة لدى الجزائريين من حيث التحضير له ومن حيث إقامة الاحتفال منها بتوفير الشموع لإنارة المساجد ويبدو أن الاحتفال بالمولد في الجزائر كانت مظاهره مبالغ فيها من احتفال أهل مدينة فاس بالمغرب الأقصى على حد قول ابن حمادوش الذي وصف طريقة الاحتفال حيث قارن بين المظهرين لقيت الطبالين والعياطين وآلات الطرب كلها في السوق ذاهبين بأربعة قباب من الشمع، كل واحد من لون، أحدها خضراء والأخرى بيضاء وأخرى حمراء والرابعة نسيتها لونها، أخف مما يجعل في الجزائر عندنا[3].

أما بالنسبة للمظاهر الاحتفالية الأخرى وهي ليلة القدر ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان حيث كان أهل مدينة الجزائر يجتمعون بدار المفتي أو الوكيل، وبعد صلاة العصر يحملون الشموع رفقة المؤذنين ويطوفون في أحياء المدينة وأحدهم ينشد ويرفعون أصواتهم بالصلاة والسلام على النبي، وتزين المساجد بالشموع والبخور ويشعلون القناديل ويحيون

---

[1]- نفسه، ص ص 22-23.

[2]- راغب السرجاني، روائع الأوقاف في الحضارة الاسلامية، ط1، شركة نهضة، مصر، 2010م، ص 150.

[3]-عبد الرزاق ابن حمادوش الجزائري، رحلة ابن حمادوش، لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والمال، ت ق، تح، تع: سعد الله أبو قاسم، ط1، دار الغرب الاسلامي، 1983م، لبنان، 84.

الليل كله إلى الفجر، وفي الصبح يقرأ القرآن والقيام بالتسبيح وفي الأخير يرش بماء الورد على الحاضرين كما كان أهل مدينة الجزائر في بعض المساجد منها عبد الرحمن الثعالبي خارج باب الواد فيحضرون ختم البخاري، ويحضرون أنفسهم للعيد[1].

إلى جانب الأدوار المختلفة التي لعبها الوقف بمدينة الجزائر في مجال توفير الأموال تخصص للفقراء والمعوزين ونفقات خاصة بالموسم والأعياد، فقد اهتمت بجانب آخر اجتماعي صحي وهو أوقاف خاصة بالمبيضات مطاهر وبيوت الخلاء أو دار الوضوء كم ورد في الوثائق وجاء في تقرير لحمدان خوجة أنه كانت توجد أوقاف على بيوت الخلاء.[2]

المبحث الثالث: الدور الثقافي للوقف في مدينة الجزائر

بلغ عدد المؤسسات الدينية القائمة بمدينة الجزائر عام 1830م ستة وسبعين ومائة وألف ثلاثة عشر جامعا وتسعة ومائة مسجدا صغيرا واثني وثلاثين ضريحا واثني عشر زاوية وذلك حسب مخطوط دوفو، أما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فكان عددها تسعة مساجد كبيرة تسعة عشر مسجدا صغيرا واثني وثلاثين ضريحا وخمس زوايا، كانت هذه المؤسسات تعتمد على الاوقاف في الصرف على الموظفين والطلبة والتدريس والرعاية الاجتماعية، ولقد ساهم مجتمع مدينة الجزائر في التحبيس على هذه المؤسسات بما فيها الحكام وموظفي الدولة العسكريون والمدنيون على حد سواء الذي برزوا في هذا المجال وتركوا بصماتهم.

اهتمت الدراسات الجزائرية حول الفترة العثمانية حتى الآن بالجوانب السياسية والعسكرية في أغلب الأحيان وأهملت الجوانب الثقافية والانسانية والمبررات في ذلك واضحة، أن الوجود العثماني سواء نظرنا إليه كان كاستنجاد أو احتلال كان وجودا سياسيا عسكريا ولم يكن وجودا حضاريا وكان تأثيره البحري والإداري يجعل منه فعلا وجودا متميزا بنظم وتقاليد معينة

---

[1]– عبد الرزاق ابن حمادوش الجزائري، المرجع السابق، ص 126.

[2]-جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، 1830م-1914م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص 51.

في الجيش والحكومة والضرائب ونحوها، بينما لا يكاد يتميز في شيء بالنسبة للمؤثرات الحضارية الآداب والدين، التعليم والفنون[1].

أ- بناء المساجد والمراكز الثقافية:

كانت الأوقاف موجودة في الجزائر كما في البلدان الاسلامية الأخرى ولعبت دورا فعالا في المجال الديني وذلك لمساهمتها في إنشاء أماكن جديدة للعبادة والتعليم، والعناية باستصلاح المساجد[2].

وقد ارتبط تأثير الأوقاف الديني والسياسي خارج الحدود بإرسال النقود سنويا إلى فقراء مكة والمدينة مع ريس الحجاج التي تعرف بالصرة، وما يتضح لنا أن الواقفين في الجزائر لا حصر لهم بحيث وجدنا فيهم الرجل والمرأة والعثمانيين ومن الغريب أن نجد أن أوقاف المساجد ونحو أوقافها عثمانيون كانوا في السابق على الدين المسيحي ولكنهم رضوا بالإسلام دينا أمثال الحاج حسين ميزامورطو[3] الذي أسس جامعا وأوقف عليه أراضي ودكاكين وقد وزع الوقف على إصلاح الجامع وتنظيفه وأداء الصلوات فيه، وقراءة الذكر والحديث فخصص ستين دينار للخطيب وأربعين للإمام وخمسة وثلاثين للمدرس المالكي والمحدّث، وخمس وثلاثين لإدارة الوقف[4].

ومحمد بكداش 1707-1710م الذي بنى زاوية الأشراف ووقف عليها، ومحمد ابن بكير 1748-1754م وعبدي باشا 1724-1732م[5]وقد كانت تمارس داخل هذه المساجد حلقات التدريس والخطب للعوض والإرشاد، وخصصت رواتب للإمام والخطيب والمدرس

---

(1)- سعد الله أبو قاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ط خ، دار الرائد، الجزائر، 2009م، ص 195.

(2)- خديجة بقطاش، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م، الجزائر، 1977م، ص 22.

(3)- حسن ميزامورطو، تولى حكم إيالة الجزائر ما بين 1689م-1683م، كان ذو أصل ايطالي كما يظهر من اسمه وذلك لبتر يده في الحرب وكان مشهورا بالكرم وحب العلم برز في العلاقات الخارجية لاسيما مع فرسنا وبريطاني شيد مسجدا حمل اسمه سنة 1686م، أنظر: عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 195.

(4)- مريوش، المرجع السابق، ص 58.

(5)- نفسه، ص 53.

وغيرهم وذلك من مدخول الأوقاف التابعة لهذه المساجد، وقد أكد مختار حساني على اهتمام الداي حسين باشا آخر دايات الجزائر 1818-1830م بالعلم والعلماء من خلال المخطوطات التي أُهديت من قبل الداي حسين إلى المؤسسات الدينية في مدينة الجزائر وهي تحمل خاتمة وتاريخ توقيفها[1] كما كانت هناك خزانة حسن باشا التي ورد ذكر لهافي كتاب مخطوط حول مسائل الفقه الحنفي في المكتبة الوطنية رقم 1716 حيث جاء في الغلاف« وقّف وحبس هذا الكتاب المرحوم خليل ابن المرحوم اسماعيل خوجة رحمهما الله على خزانة الكتب التي بناها حسن باشا وكان ذلك بوصية منه وجدت بعد وفاته...كتاب الحروف حمدان ابن المرحوم عثمان 233هـ»[2].

فبناء المساجد كان نتيجة المبادرات الفردية التي كان يقوم بها الحكام من تشييد المساجد وحبس الأوقاف لها من مالهم وأملاكهم الخاصة وما هو إلاّ تعبير عن واجبهم الديني فكثرة الحواضر التعليمية بالجزائر خلال العهد العثماني، ففي مدينة الجزائر وحدها كان يوجد بها عند مدخل الفرنسيين مئة وستة مسجدا منها تسعة وتسعون مالكية وأربعة حنفية هذا إلى جانب المدارس الدينية التي يُعلم فيها القرآن والعلوم الاسلامية وكانت تعيش من موارد الأوقاف[3].

وقد تم تأسيسها بمجهود شخصي وبمبادرة من الأفراد، حيث كان يتم إنشاء المدارس على أيدي المحسنين وكانت المدارس المختلفة تمول من طرف الأوقاف التي تدعم التعليم بشتى أشكاله، وهذا يكون دلالة على وعي الجزائريين بالقيم الحضارية للممارسة التعليمية لذلك العهد[4].

---

[1]- مختار حساني، المرجع السابق، ص 151.

[2]- مريوش، المرجع السابق، ص 55.

[3]- عمورة، موجز تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 108.

[4]- صليحة بردي، الممارسة التعليمية في الجزائر أثناء العهد العثماني، مجلة الذاكرة، ع 11، جامعة جيلالي بنعامة، خميس مليانة، عين الدفلى، 2019م، ص 131.

ومن بين حواضر الغرب الجزائري وجود الزوايا التي لها صيت ودور في العهد العثماني من بينها زاوية القطينة الموجودة بالضبط بالقرب من مدينة معسكر التي أسسها الشيخ مصطفى الغريسي جد الأمير عبد القادر حوالي سنة 1275م وذلك قبل وفاته وهو عائد من أداء فريضة الحج[1].

كما تعتبر أموال الحبس والأوقاف الاسلامية التي يوقفها الأشخاص والهيئات الخيرية والجماعات، وبعض الولاة والأمراء أحد مصادر المالية لتمويل المعمرات والزوايا التي كانت تنتشر في مدن وأرياف الجزائر[2].

ب -الإنفاق على رجال العلم والمدرسي والطلبة:

بفضل مردود الاوقاف والمداخيل التي يوفرها تمكن حكام الأتراك بالجزائر من ايجاد وسيلة ملائمة لتسيير بعض المصالح التعليمية والخدمات الثقافية التي لم ترى الدولة ضرورة برعايتها ولم تكن الخزينة العامة بالإنفاق عليها مثل منح الطلاب والمدرسي أجور ويشمل ذلك أيضا مختلف الموظفين القائمين على شؤون العبادة في المساجد والزوايا.[3]

وكانت الكتاتيب والمساجد والزوايا تدرس فيها العلوم والمعارف وتقوم بمهمتها في تعليم الشعب وتنشأته نشأة عربية دينية صالحة ونفقة مداخيل المدارس والمعلمين تُأخذ من الأحباس التي وقفها أصحابها قبل وفاته[4]، ففي مدينة قسنطينة كان يوجد بها خمسة وثلاثون جامعا35 وسبعة 7 مدارس، كما كان مئة وخمسون 150 تلميذا من سبعمئة 700 يحصلون على أجرة سنوية من دخل الاوقاف تبلغ ستة وثلاثون 36 فرنك، وكان معظم هؤلاء التلاميذ من لسكان الأقاليم وقد أُعدت لهم زوايا خاصة لسكانهم بلغت ستة عشر 16

---

[1]- صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها ونشاطها، دار البراق، لبنان، 2002م، ص 147.

[2]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب،ج1،دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 222.

[3] - سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص 98.

[4]- أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 2003م، ص 77.

زاوية، وقد كان في العاصمة ست 6زوايا لهذا الغرض ثلاثة لعرب الغرب واثنتان لعرب الشرق.

أما الأخيرة فقد أُعدت لإيواء المدرسين في العاصمة والذي ليس لهم عائلات مقيمة[1].

كما أظهر الباي محمد الكبير[2]، باي وهران أولوية بالوقف في مشروعه الثقافي لأن ذلكيعني استمرار دور المؤسسات التعليمية، و تفعيل الطلبة والمدرسين، فقد ذكر ابن سحنون الراشدي أن الباي محمد الكبير أوقف أوقافا كثيرة على الجامع الأعظم[3] بمعسكر بما في ذلك الحمام الرائق بناءا وشكلا وحدائق ودورا وحوانيت وفرنا وأوقف عليه أيضا على خزانة كتب بنى لها بيتا بجوار الجامع واللوحة التذكارية المنقوشة على أحد جدرانه تبين هذه الأحباس[4] كما كان يشجع العلماء بعطاياه بالمال ونحوه ولم يقتصر ذلك على علماء الجزائر كأبي راس الناصري ولكن تجاوزه إلى بلاد المغرب الحرمين الشريفين ومصرن وحتى علماء آل عثمان ومن علماء مصر الذين نالوا إحسان محمد لكبير الشيخ مرتضى الزبيدي ومحمد الأمير وكلاهما أساتذة لأبي راس الناصري.

ومن جهة أخرى نذكر أن صالح باي قد أوقف بقسنطينة عددامن الكتب على المدرسة الكتانية[5] التي بناها كان يشتري الكتب ويوقفها وما يزال بعضها يحمل ختمه.

---

[1]- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 164.

[2]- هو محمد بن عثمان الكردي ويسميه العرب في الناحية الغربية محمد الأكحل باي معسكر وحاكم بايلك الغرب ضمن إيالة الجزائر بالعهد العثماني، حكم من معسكر حتى سنة 1792م وبعدها نقل مقر الحكم إلى وهران بعد جلاء الإسبان عنها، نشأ نشأة صالحة وأقبل على العلم والفروسية، أنظر: المدني كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 166.

[3]- كان الجامع الأعظم أو الكبير إحدى المنشآت الخيرية المؤسسات الدينية والتعليمية والتربوية في معسكر وقد شيده الباي محمد ابن عثمان الكبير عام 1871م من ماله الخاص، أنظر: بردي، المرجع السابق، ص 132.

[4]- مريوش، المرجع السابق، ص 39.

[5]- هي مدرسة ملحقة بجامع سيدي الكتاني والتي بنيت سنة 1775م يتوسطها ضريح سيد الكتاني بجانبه أضرحة أخرى لصالح باي وأفراد عائلته والغرض منها تعليم الدين وإيواء الطلبة القادمين من بعيد، أنظر: حملاوي، المرجع السابق، ص 239.

كما اهتم الدايات بتوفير احتياجات السكان ولم يتوقفوا عن حفر الآبار لتزويد السكان فقام الداي محمد باشا بحفر البئر بالقرب من رأس تافورة وبالتحديد قرب مقبرة العسكر المنصور وكان قسم من عوائد الكراء يخصص لدفع أجرة الساقي القائم على سياقة الناس من البئر المذكور، وحددت الأجرة بما قدره ريالان اثنان كل شهر وخلال ستة أشهر في كل سنة والمال المتبقي يصرف على إصلاح البئر وشراء ما يحتاجه من تجهيزات كالدلو والحبل[1].

وقد شهد القرن الثامن عشر أشغال بناء وترميم قنوات المياه وتحسين توزيع المياه في المدينة، فقد قام محمد باشا بتجديد قنوات ساقية الحامة، لأن ماءها كان ضعيفا ويذكر الزهار في قوله:« أتى بماء الحامة للبلاد وبنى له ساقية وأوقف عليه أوقافا لخدمة مجرى الماء إن فسد ولأجرة وكيل الماء، وأمر بتفريغه على الأبراج وعلى المساجد والثكنات وما بقي فرغه على العيون بزقاق البلاد يملا الناس منه للديار[2].

كما كان الوقف وسيلة فعالة لصيانة العديد من المباني التي تشكل أجزاء هامة من النسيج العمراني وهذا ما يدفع إلى ايجاد حلول ملائمة وإعادة تأهيل وصيانة أجزاء كبيرة من الأنسجة العمرانية القديمة والحديثة على حد سواء[3].

---

[1]- حساني، المرجع السابق، ص 116.

[2]- الزهار، مصدر السابق، ص 24.

[3]- معاوية سعيدوني، الوقف ومسألة التنظيم العمراني بالجزائر من أجل استخدام الوقف في التهيئة العمرانية، الوقف في الجزائر اثناء العهد العثماني من القرن 18 إلى القرن 19م، ط خ، البصائر، 2013م، ص 83.

خاتمة

خاتمة:

إن دراستنا لهذا الموضوع من شتى نواحه سمحت لنا بإستخلاص مجموعة من النتائج.

بالرغم ما حققه الدايات طوال فترة حكمهم من انجازات في شتى المجالات إلا أن اهمال بعض الحكام لأمور البلاد وشؤونها كان له أثر واضح على أوضاع البلاد.

الوقف مؤسسة اسلامية حضرية قديمة منذ زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وله عدة مفاهيم فقهية وقانونية واقتصادية.

ساعد على انشاء الوقف في المنطقة خلال العهد العثماني بين طبقات المجتمع عدة عوامل,

توزع الوقف على عدة مؤسسات اختلفت بتعدد الأهداف المتوخاة منها وقد عرفت تنوع في المهام التي أوكلت إليها واختلفت حسب نوعية الأملاك الموقوفة عليها كمؤسسة أوقاف الحرمين الشرفين، مؤسسة الجامع الأعظم بالإضافة إلى مؤسسات فقهية أخرى.

لم يكن اهتمام الدايات مقتصرا فقط على المجال السياسي والعسكري، بل وجهوا تطلعاتهم نحو أمور أخرى، وذلك من خلال مشاركتهم في الوقف إلى جانب عامة الناس في القيام بالوظائف الخيرية، الإنسانية، ذلك بتحبيس أملاكهم لأغراض خيرية بدافع الديني.

يظهر لنا أن الوقف كان يسير بطريقة منظمة له هيئته التشريعية الخاصة المتمثلة في المجلس العلمي بمقر إدارته بالجامع الأعظم في الجزائر العاصمة.

للوقف جهاز تنفيذي يشرف على ادارته وتسيره ومراقبته يتمثل في الشيخ الناظر وأعوانه المختلفين.

كان للوقف دور في مختلف جوانب الحياة ففي الجانب الاقتصادية ساعدت عوائد الأوقاف حكام الجزائر أن يجدوا حلولا ملائمة لتسيير بعض المرافق وتوفير وسائل الصيانة لها كما نشطت السوق التجارية العقارية بكراء وبيع وشراء مختلف عقاراتها.

خاتمة:

ساهم الوقف في مساعدة الفئات المحتاجة والمحرومة في تضاءل حجاتهم كما ساعد في دفع الحركة الثقافية والعلمية بسديد أجور المعلمين والنفقة على طلاب العلم، تقديم الدعم الدائم لهم من خلال انشاء مراكز دينية جديدة.

على كل فان ما توصلنا اليه من استنتاجات ليست أحكام نهائية، في اعتقادنا أن هناك العديد من النقائص و الثغرات الاشكاليات التي لم نجب عليها ولا يزال موضوع الوقف في الجزائر بحاجة الى المزيد من الدراسات.

قائمة المراجع

البيبليوغرافيا

1- المصادر والمراجع والمجلات والمقالات باللغة العربية.

2- المصادر والمراجع والمجلات والمقالات باللغة الفرنسية.

البيبليوغرافيا:

1-المصادر والمراجع باللغة العربية:

1-1 المصادر:

القرآن الكريم:

القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية [148].

القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية [254].

القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية[267].

القرآن الكريم، سور آل عمران، الآية[92].

القرآن الكريم، سورة النور، الآية [33]

القرآن الكريم، سورة النازعات، الآية 24.

الحديث النبوي الشريف:

رواه البخاري، الجامع الصحيح البخاري، ج1، ط1، باب تركة الرسول صلى الله عليه وسلم.

أبي الحسن مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم يشرح الإمام النووي، ج1، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، باب الوقف.

العسقلاني أحمد بن علي و أبو الفضل شهاب الدين، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج1، كتاب الزكاة، تق، تح، تع: عبد القادر شيبة الحمد، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، شبكة الألوكة الرياض، 3مج، 2008م، رقم الحديث 1428.

وثائق الأرشيف الوطني الجزائري:

المصادر المطبوعة:

1. الراشدي بن محمد ابن سحنون أحمد ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، (تح، تق: المهدي البوعبدلي)

2. الزهار أحمد الشريف ، مذكرات الحاج محمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، تح: المدني أحمد توفيق ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

البيبليوغرافيا:

3. ريمون أندريه ، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني، تر: لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات للنشر والتوزيع، نصر القاهرة، 1996م.

4. ج أ و هابسترايت، رحلة العالم الألماني ج أ و هابسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ - 1732م)، (تر، تع: ناصر الدين سعيدوني)، دار الغرب الاسلامي، تونس.

5. الوزان الفاسي حسن ابن محمد ، وصف افريقيا، تر: حجي محمد ، الأخضرمحمد ، ج2، ط2، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1983م.

6. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تف، تع، تح: محمد العربي الزبيدي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبيعية، الجزائر 2006م.

7. سابق السيد ، فقه السنة، ج3، دار الفتح الإسلامي العربي، القاهرة، 1984م.

8. ابن حمادوش الجزائري عبد الرزاق ، رحلة ابن حمادوش، لسان المقال في النبا عن النسب والحسب والمال، ت ق، تح، تع: أبو قاسم سعد الله ، ط1، دار الغرب الاسلامي، 1983م، لبنان، بيروت.

9. عميراوي حميدة، الجزائر في أدبيات الرحلة الجزائر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا نموذجان)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

10. شوفاليه كورين ،الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510م-1541م، تر: جمال حمادنة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

11. ابن ميمون محمد الجزائري ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تع، تج: محمد ، دار الثقافة العربية، الجزائر، 2007م.

12. ابن العابدين محمد أمين الشهير ، رد المختار على الدر المختار لشرح تنوير الأبصار، تح: الموجود عادل أحمد ، المعوض علي محمد ، ج6، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.

13. بن عودة المزاري ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: ي بوعزيز حي ، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م.

14. أبوراس الناصر ، عجائب الأسفار، والطائف الأخبار، تر، تح: بوركبة محمد، ج1 ط1، ، الجزائر، 2012م.

15. شالر وليام ، قنصل أمريكا في الجزائر (1816م-1824م)، تح، تع، تر: العربي إسماعيل ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1988م.

المراجع:

1. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830م-1945م، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1998م.
2. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954م، ج4، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998م.
3. أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500م- 1830م)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1922م.
4. بحري أحمد ، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، دار الكفاية، ج2، 2019م
5. بن عتمو محمد محمد بلبروات، المدينة والريف بالجزائر ف أواخر العهد العثماني، ج2 ، دار كوكب، الجزائر 2016م.
6. المدني أحمد توفيق ، كتاب الجزائر، ط خ ،عالم المعرفة، الجزائر، 2010م.
7. المدني أحمد توفيق ، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766م-1791م، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.
8. المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

البيبليوغرافيا:

9. سلماني أحمد ، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م

10. الأطرش السنوسي أحمد شريف ، البصائر الجديدة، ج1، الجزائر، 2013م.

11. مريوش أحمد، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

12. بركات أنيسة ،محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 2003م.

13. قنان جمال ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500م- 1830م)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010م.

14. قنان جمال ، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، 1830م-1914م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.

15. هلايلي حنيفي ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار هومة، الجزائر، 2008م.

16. هلايلي حنيفي ، بنية الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2007م.

17. بقطاش خديجة ، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر 1830م-1871م، الجزائر، 1977م.

18. السرجاني راغب ، روائع الأوقاف في الحضارة الاسلامية، ط1، شركة نهضة، مصر، 2010م.

19. بورويبة رشيدة ، الكتابات الاثرية في المساجد الجزائرية، تر: ابراهيم شيوخ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1779م.

البيبليوغرافيا:

20. أبو قاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.
21. أبو قاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج3، ط خ ، دار الرائد، الجزائر، 2009م،.
22. منصور سليم هاني ، الوقف ودوره في المجتمع الاسلامي المعاصر، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان 2004م.
23. الحصيني صالح بن عبد الرحمن ، نبذة عن الوقف مركز استثمار المستقبل للأوقاف والوصايا ودراستها وانتشارها، المملكة العربية السعودية ، الرياض.
24. عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي (1519م-1830م)، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005م.
25. فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين إلى خروج الفرنسيين (14ق م-1962م)، دار العلوم الجزائر 2005م.
26. العقبي صلاح مؤيد ، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها ونشاطها، دار البراق، لبنان، بيروت، 2002م.
27. غطاس عائشة وآخرون، الدولة الجزائري الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م.
28. عشوب عبد الجليل عبد الرحمن ، كتاب الوقف، ط1، دار الأوقاف العربية، القاهرة، 2000م.
29. عيسى عبد الرزاق ابراهيم ، تاريخ القضاء في مصر العثمانية 1517-1798، مصر، 1998.
30. بوضياف عبد الرزاق ، ادارة أموال الوقف وسبل استثمارها في الفقه الاسلامي والقانون، دراسة مقارنة، 2010م، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر.

البيبليوغرافيا:

31. عبد العزيز وآخرون، مساهمة الجزائر للحضارة العربية الاسلامية ، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، 2007م.
32. حلمي عبد القادر علي ، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط1، 1972م.
33. عبد الله شويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر، تح، تع، تح، سعيدوني ناصر الدين ، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ،1695م.
34. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م.
35. عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ خاصة ما قبل التاريخ إلى غاية 1962م، ج2، ط1 ، دار المعرفة، الجزائر 2009م.
36. عمورة عمار ، موجز تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2009م.
37. صاري فاطمة الزهراء ، بوخاري فتيحة ، الوقف في الجزائر دراسة لعينة من عقود الوقف لرصيد المحاكم الشرعية خلال الفترة العثمانية 988هـ-1551م/1231هـ-1816م، الجزائر، 2012م.
38. زبيري لعربي ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، دار هومة، الجزائر، 1997م.
39. الميلي مبارك ، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، لبنان، 1954م.
40. أبو زهرة محمد ، محاضرات في الوقف على طلبة الدراسات القانونية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، د م، 1959م.
41. علاوي محمد الطاهر ، العالم الرباني سيدي أبي مدين شعيب، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2004م.
42. الميلي محمد ، شريط عبد الله ، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث، 1975م.

البيبليوغرافيا:

43. فارس محمد خير ، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، 1969م.

44. الجيلالي محمد عبد الرحمان ، تاريخ الجزائر العام، ج3، شركة دار الأمة ، الجزائر، 2014م.

45. فرج محمود ، إقليم توت خلال القرن 18 و19م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

46. حساني مختار ، التراث الجزائري المخطوط في الجزائر والخارج، ج2، ط1، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م.

47. بن حموش مصطفى ، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 956م/ 1246هـ/1519-1830م، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

48. سعيدوني معاوية ، الوقف ومسألة التنظيم العمراني بالجزائر من أجل استخدام الوقف في التهئة العمرانية، الوقف في الجزائر اثناء العهد العثماني من القرن 18 إلى القرن 19م، ط خ، البصائر، 2013م.

49. سعيدوني ناصر الدين ، البوعبدلي الشيخ المهدي ، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب

50. سعيدوني ناصر الدين ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1752م-1830م)، المؤسسة الوطنية الجزائر، 1988م.

51. سعيدوني ناصر الدين ، دراسات أندلسية من مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

52. سعيدوني ناصر الدين ، دراسات في الملكية والوقف والجباية في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2003م.

53. سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

54. براهمي نصر الدين و تابليت علي ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، منشورات ثالة، الجزائر.

55. عبد القادر نور الدين ، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم العصور إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م.

56. سبنسر وليام ، الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1980م.

57. بوعزيز يحي ، الموجز في تاريخ الجزائر، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

58. بوعزيز يحي ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائروالعرب،ج1،دار الهدى،الجزائر ،2009م.

المعاجم والقواميس:

1. بن فارس زكريا أبو الحسن أحمد ، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ج6، ط1، دار الجيل، بيروت 1991م.

2. صابان سهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية السلسلة الثالثة،الرياض المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2000م.

3. الفيروزأبادي مجد الدين ، القاموس المحيط، تح: نعيم العرسقوني، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2005، مادة الوقف.

4. ابن منظور محمد بن مكرم ، لسان العرب، ج1 ، ط1، دار صادر، بيروت، 1990، مج9.

5. أبي الفضي المرتضى محي الدين ، قاموس تاج العروس من جواهر العروس، ج6، فصل الواو من باب الفاء، باب الوقف.

6. الخطيب مصطفى عبد الكريم ، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، د س.

البيبليوغرافيا:

المجلات والمقالات:

1. آل عبد السلام أحمد بن صالح ، الاعتداء على الوقف، مجلة العدل، ع/24، كلية الملك خالد العسكرية، 1425هـ.
2. سيد أشرف صالح محمد ، المراكز الثقافية في دار السلطان الجزائر أواخر العهد التركي، مجلة أمارايك، ع7، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيان 2013م.
3. هلايلي حنيفي ، الحضور الأندلسي بالجزائر في العهد العثماني على ضوء المحاكم الشرعية المحلية التاريخية للدراسات العثمانية، ع 25، مؤسسة التميم للبحث العلمي والمعلومات رغوان، تونس، 2002.
4. هلايلي حنيفي ، مكانة الوقف في الحفاظ على الملكية العقارية والثروة لدى الجالية الأندلسية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، مكتبة الرشاد، جامعة معسكر، الجزائر، د س.
5. خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 1427هـ/2006م.
6. نمير عقيل ،دراسات إنسانية الوقف في الجزائر اثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أعمال ندوة الجزائر 30/29، ع2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002م.
7. بردي صليحة ، الممارسة التعليمية في الجزائر أثناء العهد العثماني، مجلة الذاكرة، العدد 11، جامعة جيلالي بنعامة، عين الدفلى، 2019م.
8. طراد طارق ، مراد عكة، مبررات الاهتمام بالأملاك الوقفية في الجزائر من الاحتلال إلى الاستقلال مجلة العلوم الانسانية والاجتماعيةن ع27، جامعة عباس العزور حشلة، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2016م.

البيبليوغرافيا:

9. غطاس عائشة ، حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشرفين بمدينة الجزار، مجلة الدراسات الانسانية، الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أعمال ندوة الجزائر 30/19 كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ماي 2001م-2002.
10. التميمي عبد الجليل ، وثيقة عن الأملاك المحسبة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، منشورات المجلة التاريخية، المغربية، تونس، 1980م.
11. بن عبد الله عبد اللطيف ، أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، بحث مقدم لمؤتمر الاوقاف الأول في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، 1433هـ.
12. قدور عبد المجيد،الهجرة الأندلسية إلى المغرب الاسلامي ونتائجها الاجتماعية والحضارية الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، ع20، جامعة منتوري، الجزائر، 2003.
13. حمدان عبد المجيد مقدر ، الوقف الإسلامي التحديات والاستشراق المستقبل-الوقف مفهومه وتاريخه وأسبابه، ع5، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2017.
14. معبش عز الدين وآخرون، مجلة دراسات إسلامية، العدد6، مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، مصر القاهرة، 2009م.
15. نمير عقيل ، حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية، مجلة دراسات إنسانية الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أعمال ندوة الجزائر 30/29، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، 2001م-2002م.
16. موساوي فلة القشاعي ، أوقاف أهل الأندلس مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني، مجلة

البيبليوغرافيا:

17. عميريوي فهيمه ، إسهام الجيش الانكشاري في أوقاف الحرمين الشريفين خلال القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادين مجلة العلوم الإنسانية، ع 41، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014م.

18. العياشي صادق قداد ، مسائل في فقه الوقف دورة لدور الوقف في مكافحة الفقر نواكشوط المعهد الاسلامي للبحوث والتدريبي البنك الاسلامي للتنمية، جدة، 2008م.

19. حوتية محمد ، أوقاف إقليم التوات نموذج قصر الكوسان، أعمال ندوة الجزائر العلمية، البصائر، الجزائر.

20. بن ما هود محمد سحر ، الموظفون العثمانيون في إيالة الجزائر، دراسة في اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، مجلة التراث العلمي العربي، ع2، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2015م.

21. سعيدوني ناصر الدين ، الوقف ومكانته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الجزائر، مجلة الأصالة، ع84-99 1981م.

22. حمداني هجيرة ، نظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، ع/32، 2017م.

23. بوغفالة ويدان ، أوقاف النساء في مدينة مليانة من خلال وثائق الأرشيف العثماني، المجلة التاريخية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع1، معسكر.

الرسائل والمذكرات:

1. بن عتو بليروات ، المدينة والريف أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2007-2008م، ص 101.

2. معاشي جميلة ، الانكشارية والمجتمع لبايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحدي والمعاصرن كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008م.

3. تابليت علي ، أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي، مجلة دراسات انسانية الوقف في الجزائر خلال القرنين عشر والتاسع عشر.

4. نفطي وافية ، الوقف بمدينة الجزائر من أواخر القرن 18م وإلى منتصف القرن 19م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، 2016-2017م.

المصادر والمراجع والمجلات والمقالات باللغة الفرسية:

المصادر باللغة الفرنسية:

1. Albert Devoulx, les edifices religoux de l’ancien Alger ,le revue africaine, typogrophie, Bastide, Alger, 1870.

2. shuval Tal, la ville d’Alger ver la fin du XVIII Siecle population et cadr urbain, C N R C,editions, paris, 1998.

المراجع:

1. Mercier Ernest, le coude du Hobous ou owakf selon la légiclationnus mulman svi des textes de bons outeures et de pèces originales brahani palais, 1899.

2. Mercie Ernest, le Hobous ou ouakf ses regles et sa jurispudence, Alger, 1895.

المجلات والمقالات باللغة الفرنسية:

البيبليوغرافيا :

1. Albert devoulx, Notes Hstorique sur les Mosques et autre edifices religeiusxd'Alger (voir, 24,25, et de la revur).

2. Semai cheguie, le waqf et l'urbanisation d Alger a l epoque ottomane ;Ensaniyat ; Revue Algerienne d'anthroplogie et de siences soociales CRSC ,Alger , 2009.

الملاحق

الملحق رقم1: الجامع الكبير[1].

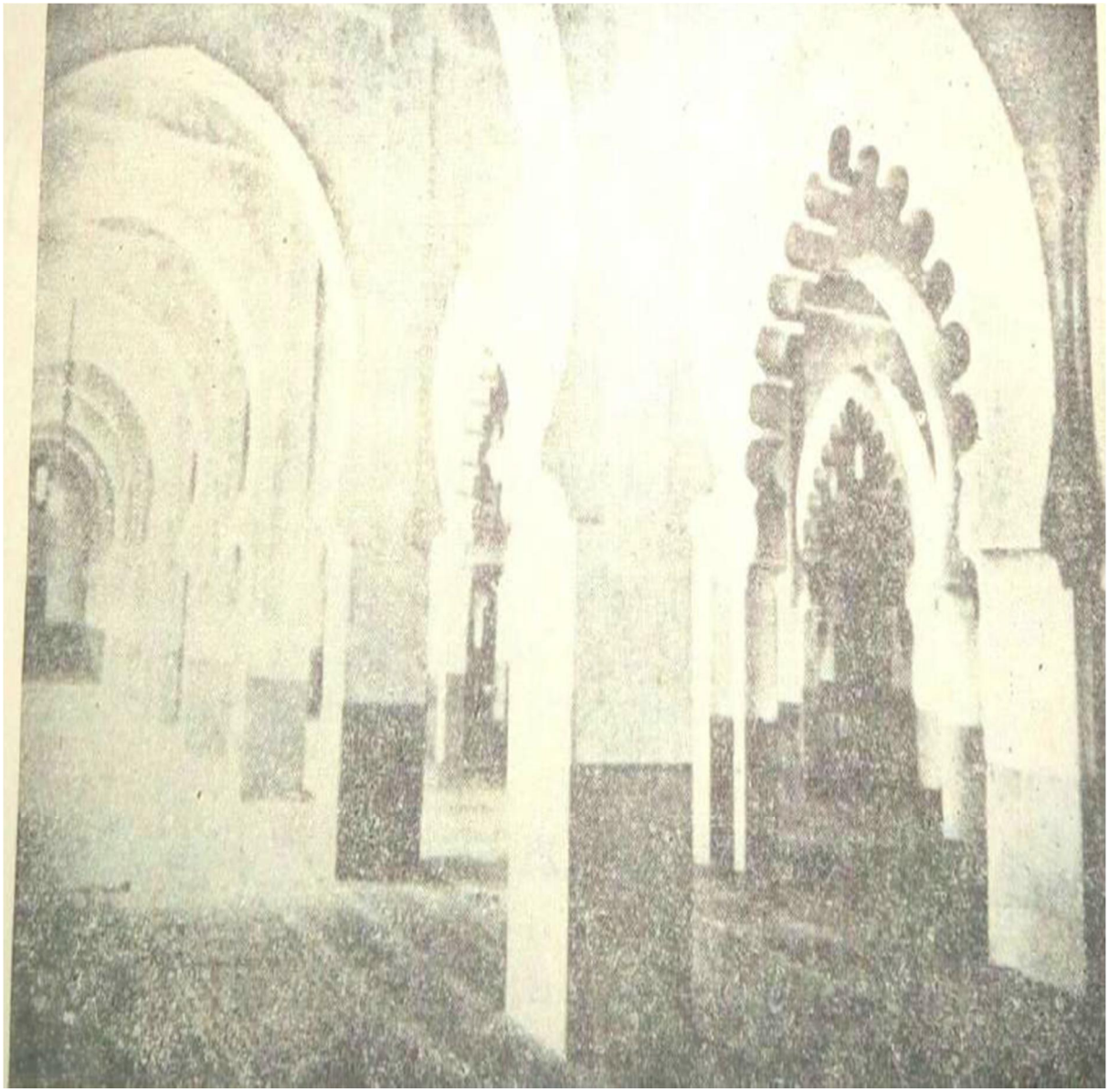

[1]- عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص227

الملحق رقم2: الجامع الجديد[1].

(1)- ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص428.

الملحق رقم3: جامع كتشاوة[1].

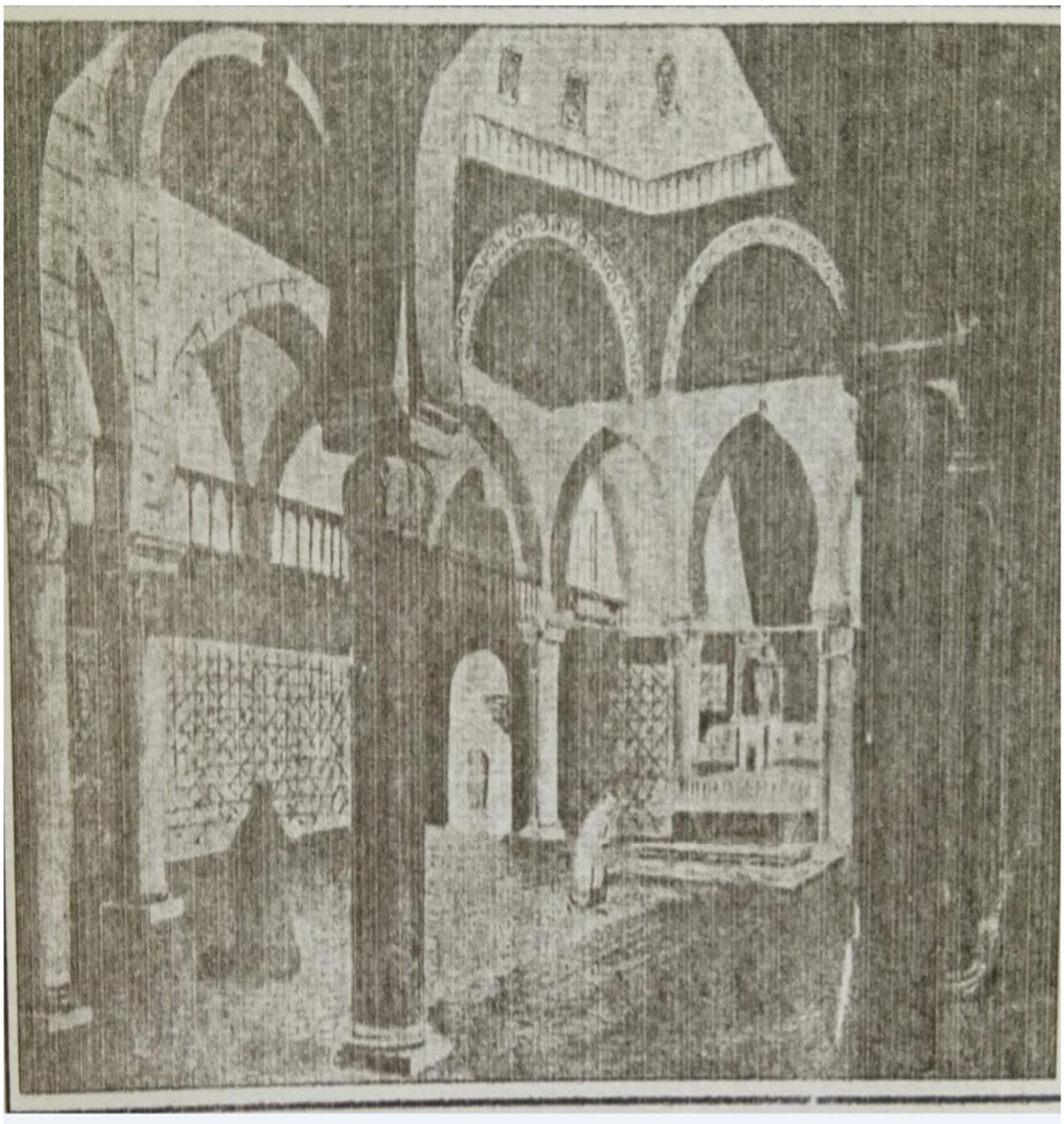

[1]- ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر...، المرجع السابق،، ص431.

الملحق رقم4: ضريح وزاوية عبد الرحمان الثعالبي[1].

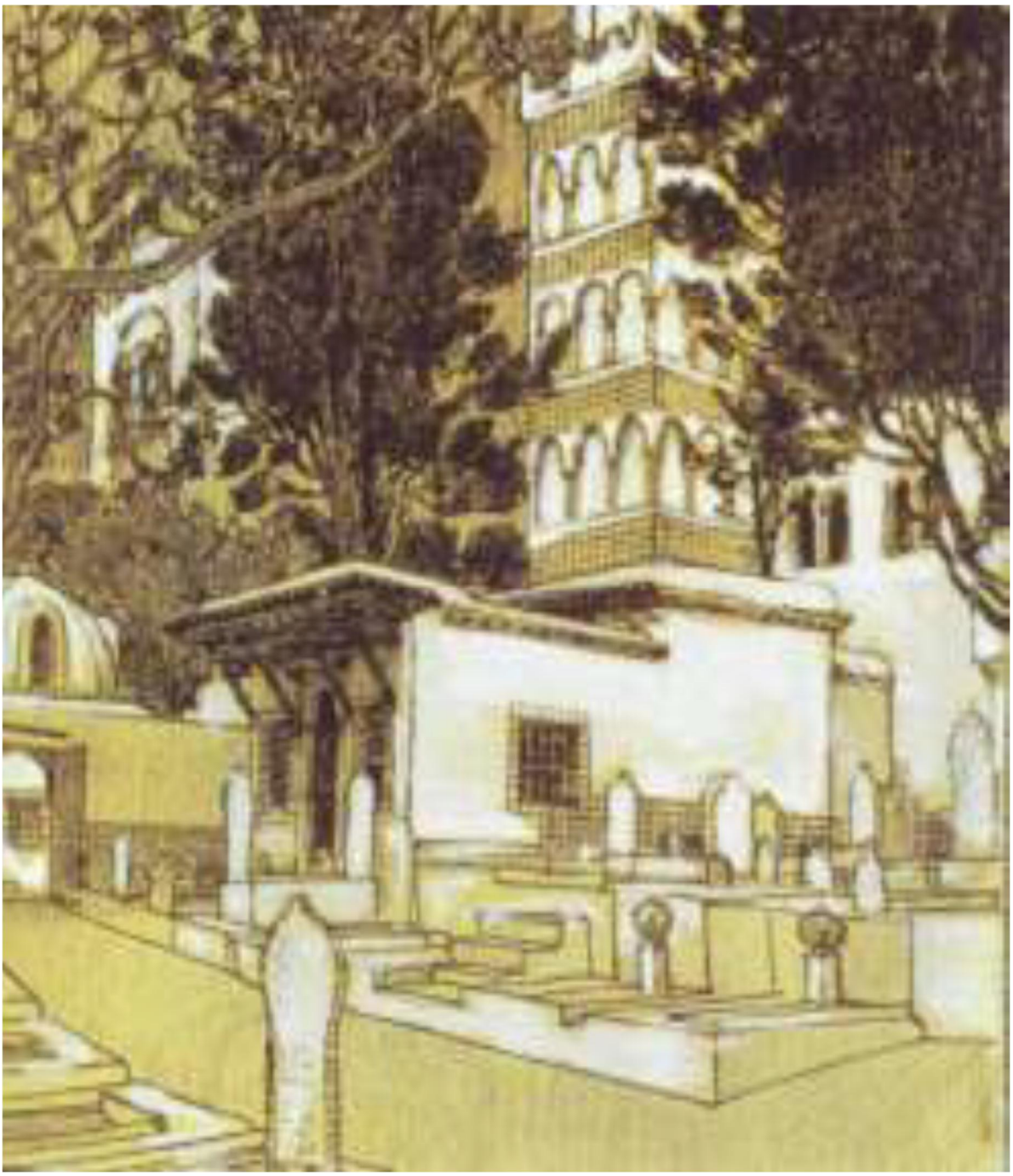

(1)- لطيفة بورابة: ضريح سيدي عبد...، المرجع السابق، ص140.

الملحق رقم 5، وثيقة تبين شراء الداي عبدي باشا لجنة (بستان) بفحص خنيس الأعلى خارج باب عزون ثم حبسها على المسجد الذي شيده ببئر مراد رايس[1]

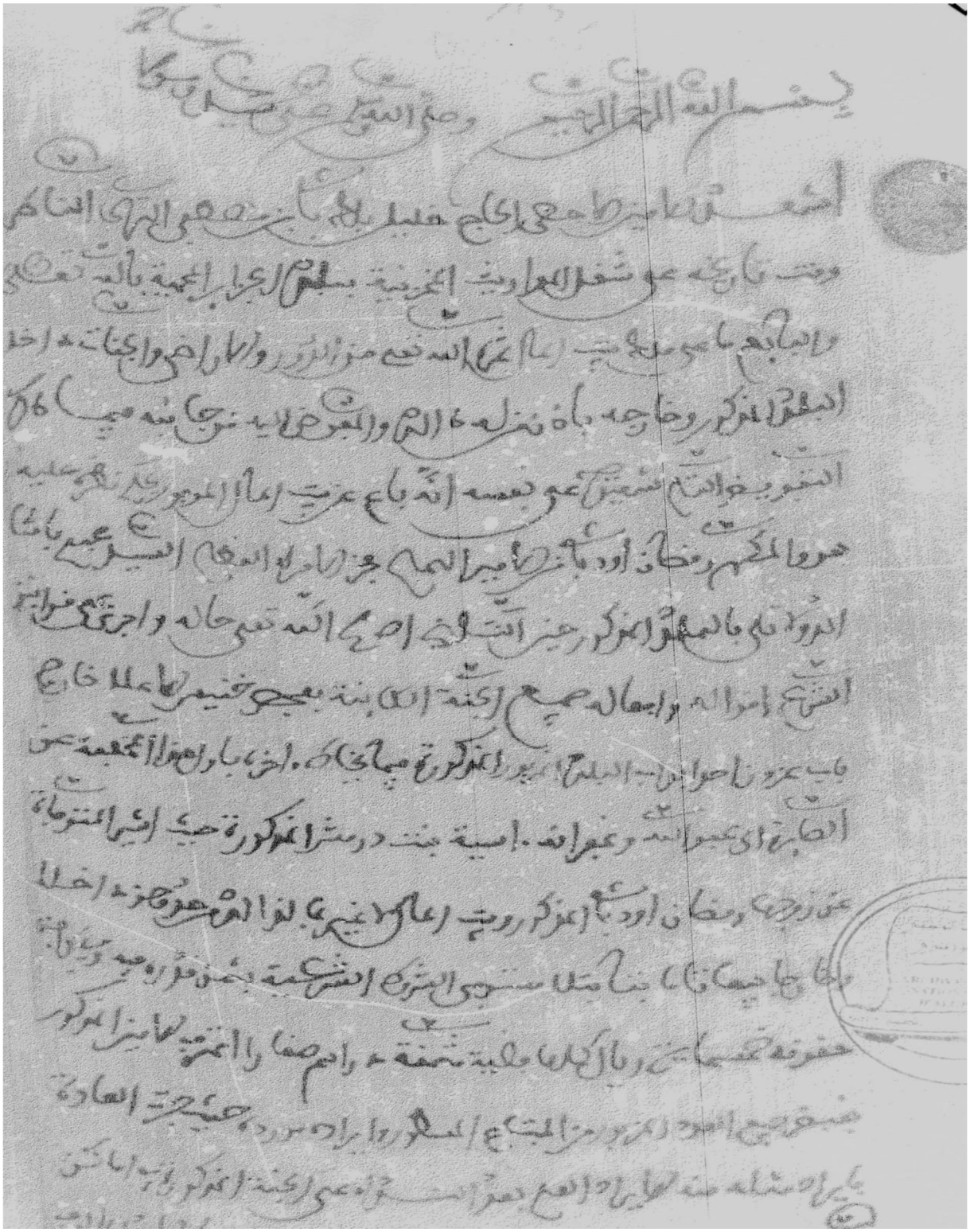

تابع للملحق رقم5.

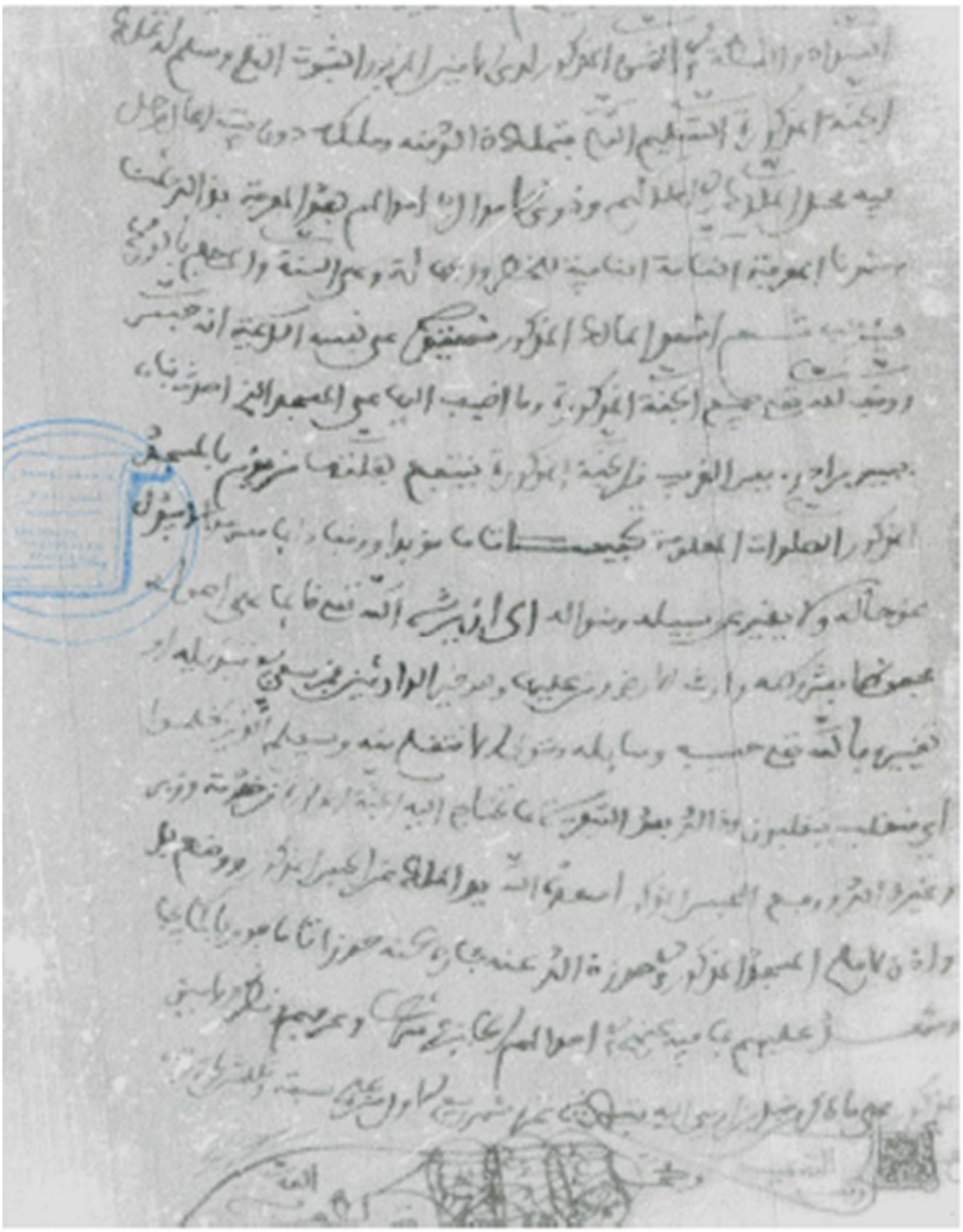

[1]- يوسف، المرجع السابق، ص184.

شرح الوثيقة رقم 5[1].

أشهد الأمين الأحضى الحاج خليل بلكباشي بن مصطفى التركي، الناظر وقت تاريخه على شقل المواريث المخزنية ببلد الجزائر المحمية بالله تعالى، والتابع ما على ملك بيت المال ثمره الله تعالى من الدور والأراضي والجنات داخل البلد المذكور وخارجه، بإذن من له ذلك والمفوض إليه من جانبه فيما ذكر التفويض التام، شهيديه عليه على نفسه الكريمة أنه باع عن بيت المال الموفور بحكم نظره عليه، من المكرم أوديباشي من الأمين الهُمام فجر الأمراء العظام السيد عبدي باشا الدولاتلي بالبلد المذكور حين التاريخ، أصلح الله تعالى حاله وأجرى من قوانين الشرع أموالة وأفعاله، جميع الجنة الكائنة بالحص خنيس الأعلى خارج باب عزون احد أبواب البلد المزبور المذكورة، فيما بخاط آخره بأول هذا، المخلفة عن الصابرة إلى عفو الله وظرائه آسية بنت درقش (كذا) المذكورة حيث أشير، المتوفاة عن زوجها رمضان أوديباشي وبيت المال لا غير، بما لذلك من حر وحق داخلا وخارجا بيعا تاما بتا بتلا، مستوفي الشروط الشرعية، بثمن قدره فيه وفي كافة حقوقه خمسمائة ريال كلها فضية مثمنة دراهم صغار، اعترف الأمين المذكور بقبض جميع العدد المزبور من المبتاع المسطور، وابرأه سدده حيث جرت العادة، فابرأه منه الإبراء العام بعد السداد على الجنة المذكورة ... أشهد المالك المذكور شهيديه على نفسه الكريمة، أنه حبس ووقف لله تعالى جميع الجنة المذكورة وما أضيف إليها على المسجد الذي احدث بناءه ببئر مراد رايس، القريب من الجنة المذكورة ينتفع بغلتها من يؤم بالمسجد المذكور الصلوات المعلومة، تحبيسا تاما مؤبدا ووقفا دايما مسرمدا ، لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله ومنواله، إلى أن يرث الله تعالى قائما على أصوله محفوظ بشروطه، وراث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، فمن سعى في تبديله أو تغييره فالله حسيبه ومتولي الانتقام منه، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون، وذلك بعد التبرية بما تحتاج إليه الجنة من خضرته وزير وغير ذلك، ورفع المحبس أسعد الله يد المالك عن الحبس المذكور، ووضع يل أذن لإمام المسجد المذكور وحوزه الذي عنه حازه حوزا تاما ... وشهد عليهم بما فيه عنهم أحوالهم الجائزة شرعا وعرفهم، نظر الأمين المذكور على ما ذكر من قبل و أومي إليه، بتاريخ غرة شهر ربيع الأول عام سبعة وثلاثين ومائة وألف .

---

(1)- يوسف، المرجع السابق، ص188.

الملحق رقم 6، وثيقة تمثل ما قام به الداي علي باشا نقسيس تبين تشييد محكمة حنفية بالرحبة القديمة مكان دار كانت وقفا وتهدمت حيث استبدلها بدار أخرى عن طريق معاوضة وجعلها حبسا عن القضاة الحنفية[1].

[1]- يوسف، المرجع السابق، ص197.

شرح الوثيقة[1].

بعد صدور التحبيس من الوالية عائشة بنت أوسطه مصطفى الأندلوسي، لجميع الدار مع علويها المستخرج منها الكائنة بالرحبة القديمة، التي هي الآن معدة لجلوس القضاة الحنفية، وعلقت تحبيس ذلك على من يقرأ القرآن على والديها وأولادها وعلى نفسها بعد وفاتها، وعلى من مات من أولادها، ويكون النظر في ذلك لوكلاء الحرمين الشريفين بعد انقراض من جعلت له النظر، ووقع التحبيس المذكور في أوائل ربيع الأول سنة ١٠٨٧، وبقي الأمر كذلك إلى أن تهدمت الدار المذكورة، وعجز الناظر عن إقامتها وبقيت خالية، فرفع الناظر أمره إلى السيد الباشا وأعلمه بما ذكر فقام السيد المذكور معارضة (كذا) المذكورة بدار أخرى قائمة البناء لتكون أعود نفعا، على أن يهدم الدار وعلويها ويجدد بناءهما ويجعلهما محكمة لجلوس القضاة الحنفية، بحيث تكون محبسة على القضاة المذكورين، يتناوبون بالجلوس للحكم فيها ما داموا في الولاية وهكذا أبد الآبدين، فحينئذ اشترى السيد الباشا المذكور جميع الدار الكائنة أسفل حمام القايد موسى وجعلها مكانها حبسا، بعد أن ثبت السداد لجانب الحبس، كما حبس الباشا المذكور جميع الدار المذكورة على القضاة بعد أن جدد بناءها، كما صارت الدار الثانية الكائنة أسفل حمام القايد موسى حبسا على من يقرأ القرآن كما ذكر، والنظر في ذلك لوكلاء الحرمين الشريفين، وبسبب ما ذكر صارت الدار الكائنة بالرحبة القديمة بعلويها حبسا على القضاة الحنفية والأخرى على من يقرأ القرآن، ووقع ذلك بتاريخ أواخر رجب ١١٦٨.

---

[1]- يوسف، المرجع السابق، ص198.

الملحق رقم 7، وثيقة تبين توسيع مسجد شعبان خوجة من طرف الداي حسن باشا وما يستحدث من حوانيت تحت المسجد تكون وقفا وحبسا على المسجد[1].

(1)- يوسف ، المرجع السابق، ص203.

شرح الوثيقة[1].

الحمد لله، بعد أن استقر على ملك المعظم المحترم السيد حسن باشا في التاريخ ابن المرحوم بكرم الحي القيوم السيد حسين، جميع الدويرة المذكورة في الرسم أعلاه بنيه مع الحانوتين اللذين أسفلهما والمخزن المعد لطبخ القهوة، مع جميع جلسته المذكورة المذكورين معه في الموسى إليه بمقتضى ما رقم حيث أوسي وفيما أحيل عليه الاستقرار التام ظهر الآن للسيد حسن باشا المذكور بدليل معرفته وقوة نظره أن يهدم جميع الدويرة المذكورة وما ذكر معها، ويجعل ساحتهم داخلة بالمسجد الملاصق بهم المعروف بمسجد شعبان خوجة، ليتسع بهم المسجد المذكور وتكون ساحته تسعة، وما يحدثه أسفل المسجد المذكور من حوانيت وغيرها يكون حبسا ووقفا على المسجد المذكور، ويلحق بجميع ما هو محبس عليه سواء بسواء لا زيادة ولا نقصان، قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم، إن الله يجازي المتصدقين ولا يضيع أجر المحسنين، فمن بدل وغير بغير موجبه الشرعي فالله حسيبه وسائله ومتولي الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون، ورفع المحبس المذكور عن الحبس المسطور يد الملك ووضع يد الحيازة لوكيل سبل الخيرات في التاريخ، قبل ذلك منه وحازه عنه لجانب حبس المسجد المذكور حوزا تاما كما يجب شرعا وذلك كله على يد خديمه المكرم مبارك البسكري الطولكي بن (كذا)، وشهد على من ذكر بما ذكر على نحو ما يبين قبله وسطر، والكل بالحالة الجائزة شرعا، وعرفه بتاريخ أوائل جمادى الثانية عام تسعة ومائتين وألف.

(1)- يوسف، المرجع السابق، ص204.

الملحق رقم (01): صورة للجامع الكبير بالعاصمة

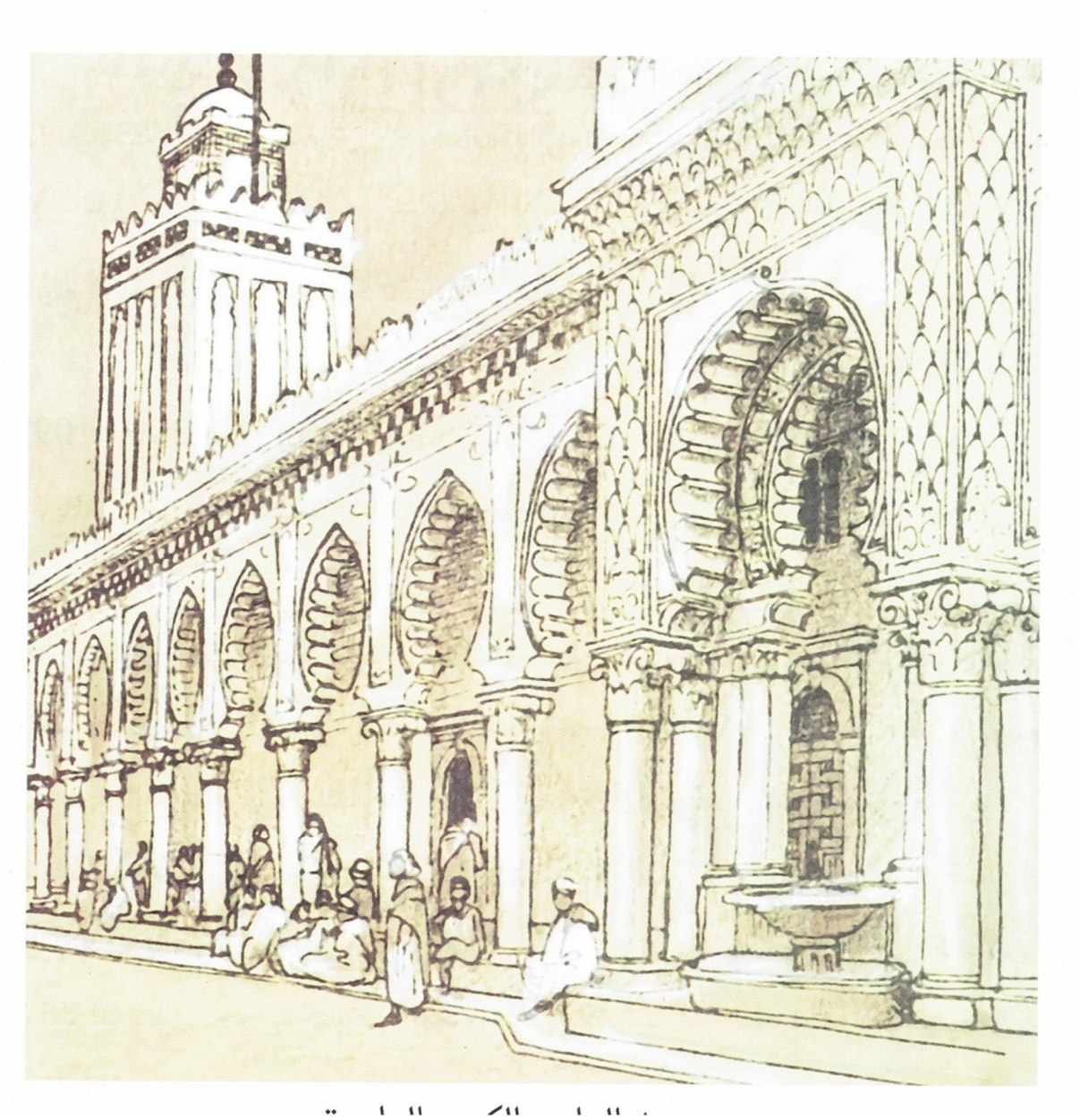

سعاد فويال، المساجد الاثرية لمدينة الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص42.

الملحق رقم (02): صورةللجامع سفير

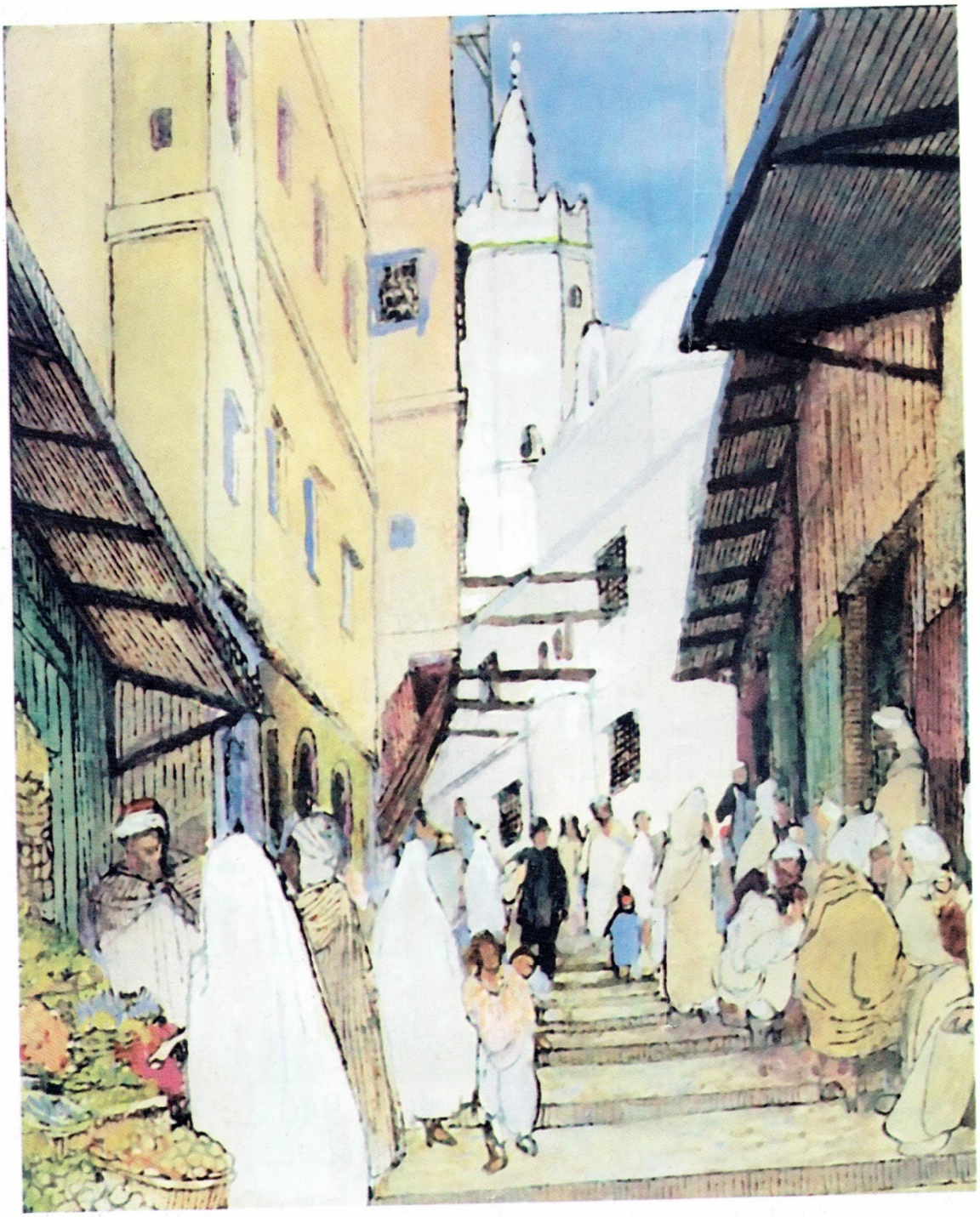

الملحق رقم (03): صورة لجامعكتشاوة

المحلق رقم (04): صورة توضح قبة ومنارة سيدي عبد الرحمن الثعالبي

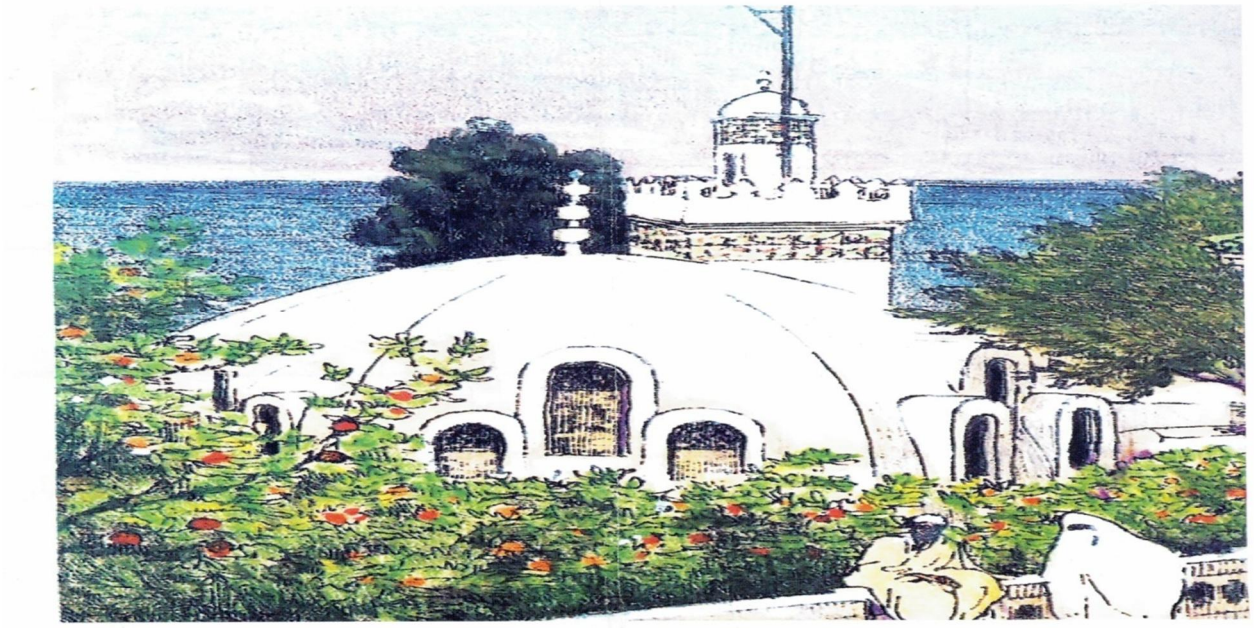

المحلق رقم (05): وثيقة ارشيفية تبين ما قام به الداي عبدي باشا على المسجد الذي شيده وعلى فقراء الحرمين الشريفين

يوسف أمير، المرجع السابق، ص 184.

شرح للوثيقة ملحق رقم 5:

الحمد لله، أشهد المكرمان الخيران الأخوان الشقيقان وهما السيد الحاج محمد والسيد عبد الله أمين جماعة الجبارين في التاريخ، ولدا المرحوم المنعم الحاج محمد الحاملاوي شهيديه على أنفسهما، أنهما وهبا للأمير الهمام فجر الأمراء العظام المبجل المحترم السيد الدولاتلي مولانا محمد باشا، يسر الله له من الخيرات ما شاء وحفظه وأسعده وأعانه وأرشده، جميع القطعة الأرضية الكائنة خارج باب عزون أحد أبواب محروسة الجزائر، أمنها الله تعالى من سوء الدوائر، القائمة البناء الآن المعدة لدفن الأموات، المساحة لزاوية الشيخ البركة سيدي عبد القادر نفعنا الله تعالى به وبأمثاله، المنجزة لهما من والدهما الحاج محمد الحلاوي المذكور، بما للقطعة المذكورة من حد وحق داخلا وخارجا هبة صحيحة بتة بتلة لا شرط فيها ولا ثنيا ولا خيار، صرفها الواهبان المذكوران عن ملكهما وصيراها ملكا من أملاك الدولاتلي السيد محمد باشا المذكور، إشهادا صحيحا عرفا قدره وألفا أنفسهما حكمه وأمره، وشهد على إشهادهما بذلك في أحوالهما الجائزة شرعا، وعرفهم بتاريخ غرة رجب الفرد الأحب الميمون من عام أحد وثلاثين ومائة وألف من هجرته عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام .

الحمد لله، بعد أن ملك الأمين الهمام فجر الأمراء العظام ذو الفخر الرفيع والاحترام، السيد محمد باشا الدولاتلي صانه الله تعالى وحفظه المذكور فيها حر (كذا) ، وهذا به جميع القطعة الأرضية التي استجد بناءها مقبرة لدفن الأموات الصابرة له بالهبة الصحيحة المعتبرة، حسبما ذلك مبين ومفسر حيث أشير الملك التام، وكان ذلك كذلك الشهد الآن السيد محمد باشا المذكور شهيديه على نفسه، أنه حبس ووقف لله تعالى بنية سنية على أسس الإخلاص والتقوى مبنية، جميع المقبرة المذكورة على أهل أوجاقه الذي هو أوجاق ثلاثمائة وأربعة وعشرون، المعروف بأوجاق داغ دوران بدار الخراطين على يسار الداخل، ينتفع أهل الأوجاق المذكورين بدفن أمواتهم بها من غير نسع (كذا) لأحد منهم رفيع كان أو وضيعا، بما لذلك من حد وحد داخلا وخارجا تحبيسا تاما مؤبدا ووقفا دائما سرمدا، لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله ومنواله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فإنها على أصوله محفوظة بشروطه وارث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، فمن سعى لتبديله أو تغييره فالله حسيبه وسائله ومتولي الانتقام منه، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون، تقبل الله تعالى منه عمله، قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم، إن الله يجزي المتصدقين ولا يضيع أجر المحسنين، ثم أشهد السيد محمد باشا المذكور شهيديه على نفسه الكريمة، أن رفع عن المقبرة المذكورة يد الملك ووضع يد الحيازة ...وشهد على إشهاده بذلك أحواله الجائزة شرعا... بتاريخ أواسط شوال الميمون عام أحد وثلاثين ومائة وألف من هجرته عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

امير، المرجع السابق ، ص ص184- 185.

المحلق رقم (06): عقد تحبيس يبين قيام الداي علي نقسيس باشا وتشييد المحكمة الحنفية مكان دار كانت وقفا وتهدمت

يوسف أمير، المرجع السابق، ص 197

شرح لوثيقة لملحق رقم 6

الحمد لله فاتح النعم فضلا من عنده، المحسن بما لا يقوم أحد بخفيه، وبأن يبلغ أحد بخفيه، وبان يبلغ غاية جهده المعطي المانع لعطاياه ولا مخلف لوعده، ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها، وما يمسك فلا مرسل له من بعده، أحمده سبحانه وأشكره وأعظم من ذلك الاعتراف بالعجز عن شكره وحمده، ونستعينه سبحانه على استمرار نعمه، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له شهادة من خلصت من لفظه وصحت عقده، فقدسه جل وعلا ونزهه عن ضده، وتشهد أن سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى أصحابه الكرام وحزبه وجنده صلاة تنقذ إن شاء الله تخلصا من ذكر المحشر وذكره، ونثبتوا بها بفضل مولانا الكريم من سعة رحمته مقعدا آمنا لا يخاف شقاوة من بعده، أما بعد، حمد الله العظيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم، فإن الباشا المعظم الشهير المقدم الأسعد الأصعد الأهدى الأرشد الأعز الأبر، فجر الدولة العثمانية وإنسان عين المملكة الخاقانية، المؤيد المنصور المجاهد في سبيل الملك الغفور، أبا الفتح مولانا عبدي باشا، لما جبلت عليه طبيعته من التقرب إلى الله سبحانه وتعالى بأفعال الطاعات والتزلف إليه جلّ جلاله بالأعمال الصالحات، حبس على الجامع الذي أحدث بناءه وأحكم قواعده وشيد أركانه بحومة قاع السور، يسامت بانحراف دار الجيش المنصور المعروفة بدار المقربين داخل محروسة الجزائر أمنها الله تعالى من سوء الدوائر، جميع الفندق الذي إستجد بناءه المعروف ببيان مسلمان وملاصقا لديوان الكرموس، على أن تكرى الغرفة الأولى التي هي على يمين الصاعد من الدرج بثمانية عشر ريالا في كل عام ثم الغرفة الثانية بخمسة عشر ريالا، ثم الغرفة الثالثة بخمسة عشر ريالا، ثم الغرفة الرابعة بثمانية عشر ريالا، ثم الخامسة بثلاثين ريالا، ثم السادسة بثمانية عشر ريالا، ثم السابعة بثمانية عشر ريالا، ثم البيت الأول منه على يمين الداخل بستة عشر ريالا بتأخير المثنات، ثم البيت الثاني باثني عشر ريالا، ثم البيت الثالث بأربعة عشر ريالا، ثم البيت الرابع بأربعة عشر ريالا، ثم البيت الخامس بأربعة عشر ريالا، ثم البيت السادس باثني عشر ريالا، وجميع العلوي بسقيف المخزن أسفل الفندق المذكور، تكرى غرفتان منه لباش آغا بثلاثين ريالا، بيتان منه لأحمد جاوش بخمسة وعشرون ريالا، وجميع الحانوت أسفل الفندق المذكور المعدة لصناعة الحقائين، تكرى بخمسة عشر ريالا في كل عام وجميع المخزن أسفل الفندق الذي هو في اعتمار اليهود، يكرى بخمسين ريالا في كل عام، وجميع العلوي الكائن قرب المسجد المذكور، المقابل بابه لجدار دار الجيش المنصور المذكور، الراتب على مخزنين اثنين ومحتوى على ثلاث غرف، تكرى الغرفة الأولى منه بناحية الدار المذكورة باثني عشر ريالا في كل عام، ثم الغرفة الثانية بالناحية المذكورة باثني عشر ريالا، ثم الغرفة الثالثة المقابل جدارها للمسجد المذكور بأربعة عشر ريالا، ثم المخزن الكبير من المخزنين المذكورين بأربعين ريالا، ثم المخزن الصغير منهما بثلاثين ريالا، وجميع العلوي الملاصق بالعلوي المذكور القبلي الباب، الذي إقتراه حسن باش وكيل الحرج بكرى ستة عشر ريالا في كل عام، وجميع العلوي الكائن على مقربة من سوق الجمعة، الملاصق لدار حمودة خوجة الراتب على السابلط، يكرى بخمسة وأربعون ريالا في كل عام، وجميع العلوي الأول على يسار الداخل لزنقة الفرارية المعروف بعلوي قارا حسن، يكرى بأربعين ريالا في كل عام، وجميع العلوي الكائن قرب دار الانكشارية القديمة الذي هو الآن بيد محمد العنج، يكرى بثلاثة وثلاثين ريالا في كل عام، وجميع دار اليهود المجاورة لكوشة الكبابطية المعروفة في القديم بدار شنون الذمي، تكرى بمائتين ريال تنتين في كل عام، وجميع العلوي الكائن بباب السوق والإصطبل أسفله الملاصق للمسجد الكاين هنالك ويعرف بعلوي بنت حسن خوجة، المكترى بيد خوجة الخيل بستين ريالا في كل عام، وجميع العلوي الكائن بالمقفوانجية المكترى بيد

المحلق رقم (07): وثيقة تبين توسيع مسجد شعبان خوجة من طرف الداي حسن باشا

يوسف أمير، المرجع السابق، ص 198.

شرح وثيقة رقم 7:

بعد صدور التحبيس من الولية عائشة بنت أوسطه مصطفى الأندلوسي، لجميع الدار مع علويها المستخرج منها الكائنة بالرحبة القديمة، التي هي الآن معدة لجلوس القضاة الحنفية، وعلقت تحبيس ذلك على من يقرأ القرآن على والديها وأولادها وعلى نفسها بعد وفاتها، وعلى من مات من أولادها، ويكون النظر في ذلك لوكلاء الحرمين الشريفين بعد انقراض من جعلت له النظر، ووقع التحبيس المذكور في أوائل ربيع الأول سنة ١٠٨٧، وبقي الأمر كذلك إلى أن تهدمت الدار المذكورة، وعجز الناظر عن إقامتها وبقيت خالية، فرفع الناظر أمره إلى السيد الباشا وأعلمه بما ذكر فأدام السيد المذكور معاوضة (كذا) المذكورة بدار أخرى قائمة البناء لتكون أعود نفعا، على أن يهدم الدار وعلويها ويجدد بناءهما ويجعلهما محكمة لجلوس القضاة الحنفية، بحيث تكون محبسة على القضاة المذكورين، ينتفعون بالجلوس للحكم فيها ما داموا في الولاية وهكذا أبد الآبدين، فحينئذ اشترى السيد الباشا المذكور جميع الدار الكائنة أسفل حمام القايد موسى وجعلها مكانها حبسا، بعد أن ثبت السداد لجانب الحبس، كما حبس الباشا المذكور جميع الدار المذكورة على القضاة بعد أن جدد بناءها، كما صارت الدار الثانية الكائنة أسفل حمام القايد موسى حبسا على من يقرأ القرآن كما ذكر، والنظر في ذلك لوكلاء الحرمين الشريفين، وبسبب ما ذكر صارت الدار الكائنة بالرحبة القديمة بعلويها حبسا على القضاة الحنفية والأخرى على من يقرأ القرآن، ووقع ذلك بتاريخ أواخر رجب ١١٦٨.

يوسف أمير، المرجع السابق ، ص 198.

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

مقدمة.....

مدخل: الأوضاع العامة في الجزائر خلال عهد الدايات 1671م-1830م

1- الأوضاع السياسية.....

2-الأوضاع الاقتصادية.....

3- الأوضاع الاجتماعية.....

4- الأوضاع الثقافية.....

الفصل الأول: الوقف والعوامل المساهمة في انتشاره بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: ماهية الوقف.....

1- تعريفه.....

2- مشروعيته.....

3- أنواعه.....

4- أركان الوقف وشروطه.....

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في انتشار الوقف وتطوره.....

1-العامل الديني.....

2- السلطة الروحية.....

3- الوقف وسيلة لتدعيم الحكم.....

4- الحرية المذهبية في المسألة الوقفية(إفتاء العلماء).....

5- حصانة الوقف.....

الفصل الثاني: المؤسسات الوقفية وتنظيمها الاداري والقضائي

المبحث الأول: المؤسسات الوقفية.....

1- أوقاف الحرمين الشريفين.....

2- أوقاف الجامع الكبير :(الأعظم).....

3- أوقاف مؤسسة سبل الخيرات.....

4- أوقاف الأندلس.....

5- أوقاف الأضرحة والزوايا والأشراف.....

6- أوقاف الجند المعوزين والثكنات العسكرية.....

7- أوقاف مؤسسة بيت المال.....

المبحث الثاني: الهياكل الإدارية والقضائية للمؤسسات الوقفية.....

1- التنظيم القضائي (المجلس العلمي).....

2- التنظيم الإداري الوكيل الرئيسي.....

3- الوكلاء.....

4- مجموعة الأعوان.....

الفصل الثالث: دور الأوقاف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر العثمانية

المبحث الأول: الدور الاقتصادي للوقف لمدينة الجزائر.....

المبحث الثاني: الدور الاجتماعي للوقف في مدينة الجزائر.....

المبحث الثالث: الدور القافي للوقف بمدينة الجزائر.....

خاتمة.....

قائمة المصادر والمراجع.....

ملاحق.....